أثر الحالة الأمنية في العراق على أمن واستقرار الدول المجاورة

إعداد

باقي محمد الحماد

المشرف الأستاذ الدكتور

فيصل عودة الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ .....

أيار، ٢٠٠٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة **أثر الحالة الأمنية في العراق على أمن واستقرار الدول المجاورة** وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٧.

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيـــــــــع
الدكتور فيصل عودة الرفوع ، مشرفاً أستاذ – علاقات دولية	.....
الدكتور سعد سالم أبو دية ، عضواً أستاذ ــ علاقات دولية	.....
الدكتور محمد حمدان المصالحة، عضواً أستاذ مشارك – علاقات دولية	.....
الدكتور مسعود الربضي ، عضواً أستاذ– العلوم السياسية (جامعة اليرموك)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـــة
التوقيع ..... التاريخ ٧/٥/٢٠٠٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

انا إياس محمد رضا الحماد أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مـــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: 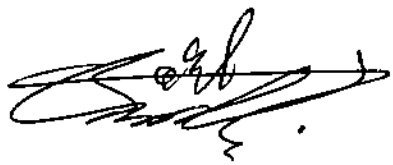

التاريخ: ٢٧/٥/٢٠٠٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء

إلى الشمعة التي احترقت من أجلي فأضاءت طريقي وأنارت سبيلي ...

والديّ

إلى رفيقة دربي..... وشريكة حياتي ..... زوجتي

أهدي إليكم ثمرة غراسكم لتباركوها حتى تكون نعم الزرع الذي زرعتم وأطيب الثمار التي جنيتم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الشكر والتقدير

فالحمد والشكر لله أرى لزاماً عليّ أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **فيصل الرفوع** عرفاناً لما قدمه لي من عون ومساعدة في إنجاز هذه الرسالة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم بمناقشة رسالتي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
الفصل الأول: منهجية الدراسة	١
مقدمة	١
مشكلة الدراسة	٣
أهداف الدراسة وأهميتها	٤
منهجية الدراسة	٦
أسئلة الدراسة	٦
فرضية الدراسة	٦
حدود الدراسة	٧
الدراسات السابقة	٧
الفصل الثاني الحرب الأنجلو أمريكية على العراق من منظور الشرعية والقانون الدولي	١٠
المبحث الأول: شرعية الحرب على العراق وقانونيتها	١٢
المبحث الثاني النظام الدولي الجديد والحرب على العراق	٢٥
المبحث الثالث: عقيدة الحرب الاستباقية الاستراتيجية للرئيس بوش	٣٨
الفصل الثالث التداعيات الإقليمية للحالة الأمنية العراقية على المنطقة	٤٨
المبحث الأول: انتشار التيار الأصولي والمحافظ في العراق	٥٣
المبحث الثاني: المنظور الإقليمي للأمن واستقرار العراق وتداعياته على دول المنطقة	٦٠
الفصل الرابع الأمن لقومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق	٧٢
المبحث الأول: تعريف الأمن القوم العربي	٧٣
المبحث الثاني: تداعيات احتلال العراق على الأمن القومي في منطقة الخليج العربي	٨٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس أمن واستقرار العراق في المرحلة الحالية	١٠٩
المبحث الأول: المقاومة العراقية	١١٠
المبحث الثاني: معضلة الإقليات الدينية والطائفية والعرقية	١١٦
المبحث الثالث: مستقبل النظام السياسي في العراق	١٢٤
المبحث الرابع: مستقبل العراق السياسي والأمني في ضوء تحليل معطيات البيئة المحلية والإقليمية	١٣٢
الخاتمة	١٥٤
التوصيات	١٥٩
قائمة المراجع	١٦١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

THE IMPACT OT THE SECURITY IN IRAQ ON THE SECURITY AND STABILITY OF THE NEIGHBOURING COUNTRIES

Prepared by: Baqi Mohammed Al Hammad

Supervisor: Dr. Faysal Oudeh Al Rofo'h

Abstract

This study aimed at analysis in the consequences of the Iraqi security status on the security and stability of the Arab region within what Iraq acquiring of geostrategic importance relative to the neighboring countries.

As the region's countries since the American occupation of Iraq witnessing a status of disorder and instability.

The American invasion produced and new security environment differ from that status prevailed before the occupation study problem implys the problematic the problematic relation between the status of instability, lack of compressive security inside the state of Iraq, and the impact of this on shaking security and stability of the Arab and UN-Arab neighboring countries.

Because the continuous and presence of the Iraqi status that characterized by tension and the absence of stability negatively reflects on the comprehensive development inside Iraq.

The study showed that the security situation in Iraq deposit the American claims that improvements were achieved in the security status in Iraq. Eighths as a result of decreased resistance operations, or the small numbers of a tacks the American forces encountering, situations in Iraq still indicate to anxiety.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

منهجية الدراسة

مقدمة

أدرك الغرب ومنذ زمن بعيد أن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العالم العربي وخاصة منطقة الشرق الأوسط، حيث وفرة الإمكانات الاقتصادية الهائلة والثروات النفطية والوزن الحضاري ووجود الإسلام فيه كطاقة روحية، يشكل خطراً على مصالحه ويحد من أطماعه لذلك بذل جهوداً كبيرة لتحجيم العالم العربي واحتواء أقطاره وإبقاء عناصر التجزئة فيه والعمل على تفتيته وجعله هدفاً مستمراً لمخططاته وما ساعده على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة وتشتيت القوى العربية واحتلال العراق.

إن حالة انعدام الأمن والاستقرار والاضطرابات وتوالي الأحداث في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بما فيها العراق، لم تكن وليدة هذه الأيام ، بل كان مخطط لها إن تكون بهذه الحالة الغير مستقره لتخدم المصالح القومية للدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تسعى جاهدة للحفاظ على الهيمنة الشمولية على مقدرات شعوب المنطقة لارتهان قراراتها ومستقبلها، وذلك بالسيطرة على المقدرات الاقتصادية وعلى رأسها النفط.

أظهرت الولايات المتحدة الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك "جيمي كارتر" بوضوح أن أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وستواجه بكافة الوسائل بما في ذلك القوه العسكرية ، وبذلك تحددت إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج وعرفت هذه الإستراتيجية بـــ (مبدأ كارتر)، وعلى ضوء هذا التصريح برزت أهمية تشكيل قوة عسكرية خاصة تعرف باسم (قوات التدخل السريع) تناط بها عمليات التدخل الأمريكي في الخارج، وبالأخص المنطقة الغنية بالنفط، أي منطقة الخليج .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في عام ١٩٨٩م أرسل شوارسكوف قائد القوات المركزية الأمريكية، ما يسمى بقوات التدخل السريع الى منطقة "الشرق الأوسط"، حيث يقول شوارسكوف "انه طلب منه، بعد انتهاء الحرب الباردة، تحديد من هم أعداء أمريكا في "الشرق الأوسط". وبعد أن تم سفره الى الخليج والى مصر والمقابلات التي أجراها، حيث عاد في أواخر عام ١٩٨٩م وقدم تقريرا مفاده أن العراق هو الخطر الأول. حيث كان هناك تدريب سنوي للقوات المركزية الأمريكية، وكان هذا التدريب يجري في العادة على أساس أن الاتحاد السوفيتي هو العدو. وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، ولأول مرة ، وضع التدريب السنوي لعام ١٩٩٠م على أساس أن العراق هو العدو. هذا التحول حصل في أواخر عام ١٩٨٩م. ولذلك نلاحظ انه من بداية عام ١٩٩٠م بدأ الكلام عن المدفع العملاق وعن معدات صنع القنبلة النووية ..الخ ، علما أن ما يسمى بالمدفع الكبير كان تمهيدا لإيجاد الذرائع لضرب العراق، حيث سبق لأمريكا أن أعطت العراق تسهيلات ائتمانية من خلال بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي ، ثم توقف ذلك وبدأت الضغوط الاقتصادية. حيث كان العراق يحاول جدولة ديونه مع معظم الدائنين . وبدأت الضغوط للتسديد، وكانت المشكلة اقتصادية في البداية .

إذن كيف لدولة تم تصنيفها على أنها راعية للإرهاب وإنها العدو الأول لأمريكا وبالطبع ستكون كذلك لإسرائيل أن يسودها الأمن والاستقرار، وكيف للدول المجاورة للعراق أن تستقر، بالطبع ستكون سمة الفوضى والتوتر وانعدام الاستقرار هي السمة التي ستعم دول المنطقة بلا استثناء، وكيف لمفهوم الاستقرار أن يلد من رحم الفوضى البناءة، بالتأكيد وببساطة فإن الفوضى لن تلد الا الفوضى وعدم الاستقرار، وحينما يتم تصنيف الدول في المنطقة بمعيار ازدواجي يخلو من العدالة وينأى عن الواقع الذي تعيشه الشعوب في المنطقة التي تم تجاهل الإيديولوجيات الشموليه من دين وعادات وتقاليد ليتم وضعها في إطار العولمة الأمريكية ، ويتم تجاهل القضية المركزيه للأمتين الإسلامية والعربية، وهي القضية الفلسطينية والقدس ، ويتم القفز من فوق كل هذه الثوابت لكي 'ترسم الخرائط الجديدة والتي تم هندستها لتخدم الكيان الصهيوني بالدرجة الأولى دونما الالتفات لحقوق وكرامة الدول في المنطقة، فأي استقرار وتنميه وشرعيات لها أن تترعرع في هذه التربة الملوثه، لن تربو في هذه الظروف الا الويلات والحروب والتصفيات والتدمير والنهب والسلب، ولن يكون لهذه الدول الا العيش تحت هاجس المستقبل المظلم ، والذي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رسمته الأيدي الخبيثة بعيداً عن الديمقراطيات الحقيقية والتي يتم التعامل معها لخير وصالح الشعوب، بالتأكيد ستكون التفاعلات في المنطقة سلبية ولا تحقق غايات وطموح دول المنطقة وستعيش المنطقة بحالة دائمة من عدم الاستقرار وفي مناخيات كلها توترات تنعكس سلباً على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية والتي كثيراً ما يكون الأطفال والنساء والأبرياء هم الضحايا الرئيسيين لتلك السياسات التي لا تدعم الاستقرار والتنمية بل تؤسس لثقافة الأحقاد والثأر ونيل الحقوق بالقوة والتي نسميها نحن بثقافة المقاومة، والتي يسمونها هم بثقافة الإرهاب .

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في إشكالية العلاقة بين زيادة حالة عدم الأمن والاستقرار الشامل داخل دولة العراق واثر ذلك على زعزعة امن واستقرار الدول المجاورة العربية وغير العربية، وذلك لان بقاء واستمرار الحالة العراقية والتي تتصف بالتوتر وغياب الاستقرار ما ينعكس سلباً على التنمية الشاملة داخل العراق، وبالطبع فان هذه التفاعلات بمجملها والتي طالت حياة المجتمع العراقي بأسره وبكافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية، وبلا شك فان مجمل هذه التداعيات لن تبقى تأثيراتها ونتائجها حبيسة داخل دولة العراق، وإنما بالتأكيد ستطال تأثيراتها جميع الدول المجاورة ودول الإقليم بل والعالم بأسره، فالعولمة وكما يعلم الجميع جعلت العالم قرية صغيرة ما يثبت بان التأثيرات سواء كانت سلبية أو ايجابية لأي تفاعلات داخل المجتمع الدولي تطال الجميع ولكن بنسب، إن الواقع العراقي لا يمكن المرور عنه بلا تدقيق أو تمحيص أو إمكانية تجاهله لان في ذلك مأساة للمجتمع العراقي، ولهذا أصبح من الضرورة بمكان لفت المجتمع الدولي الى التجاوزات التي تقوم بها قوات الاحتلال من اعتقالات وقتل وهيمنه وتعذيب تحت ذريعة محاربة الإرهاب ونشر الحرية والديموقراطيه وتطبيق الشرعية الدولية وذلك من اجل حقوق الإنسان، كل هذا يجب أن يكون مدعاة للدول المجاورة ودول الإقليم والعالم بأسره للتكاتف وإيجاد مخرج للمأزق والمشكلة العراقية ، لكي تتم إعادة الأمن والاستقرار والهدوء لمنطقة الخليج العربي والدول الأخرى المحيطة بالعراق ووضع حد لتفاقم واتساع حدة التوترات في منطقة عرفها العالم بكثرة وتواتر الأحداث وخاصة بوجود العوامل المؤدية والمسببة لحدوث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوترات ، ولا يخفى على احد بان العوامل الرئيسية لهذه التوترات هي وجود إسرائيل والاحتلال الأمريكي والغربي للعراق .

أهداف الدراسة وأهميتها :

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على كافة التأثيرات والانعكاسات والتغيرات والنتائج التي ستترتب على استمرار حالة عدم الاستقرار، التي تعاني منها دولة العراق ذاتها، واثر هذه الحاله على الدول المجاورة ودول الإقليم بل ودول العالم كافة، حيث سيتم دراسة التأثيرات والانعكاسات الداخلية على دولة العراق، ومن كافة النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والإيديولوجية، فمن البديهيات إن دولة كالعراق جرى فيها تحولات جذرية، وذلك بسبب تغير النظام الحاكم واجتثاث حزب البعث، ومن البديهي أن تكون هناك انعكاسات سياسية داخل دولة العراق تختلف جذريا عما كانت علية الحالة قبل الاحتلال، فقد أصبح للعراق دستور جديد، وكذلك برلمان جديد، وبالطبع توجهات وأبعاد سياسية جديدة ، ترسم الخطوط المستقبلية للدولة الجديدة التي تعاني من عثرات كبيره في تحقيق تقدم ولو بسيط في فرض الأمن والدستور، فالتمرد والاقتتال والسطو والتصفيات والقبول بالأمر الواقع، والمقاومة جميعها تداعيات تختلط فيها الأوراق ويصعب فيها معرفة وتحليل ما يجري بكل التفاصيل لتعدد اللاعبين والمؤثرين في الساحة السياسية العراقية، أما من الناحية الاقتصادية فتهدف هذه الدراسة لمعرفة الانعكاسات والتأثيرات الاقتصادية الداخلية والانعكاسات الخارجية إقليمياً وعالمياً، فالعراق الغني بالموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط، والذي يعاني من ارتفاع المديونية والتضخم، وانخفاض لسعر صرف الدينار العراقي، وانخفاض لقيمة الرواتب، ومن قصور كبير في التنمية الشمولية والتي تعتمد بالدرجة الأولى على الاقتصاد لدولة العراق، وما لاشك فيه إن هذه الانعكاسات السلبية تأثرت بها الدول المجاورة ودول الإقليم بل ودول العالم، أما من الناحية الاجتماعية فان هذه الدراسة ستبين الانعكاسات والتأثيرات لعدم الاستقرار الشمولي في العراق، فالمجتمع العراقي والذي يعيش في بوتقة هذه التداعيات والأحداث داخل العراق حتما سيكون هو المتضرر الأول والذي سيدفع الثمن غاليا من دماء أبناءه، فالفقر والبطالة والجهل وانتشار الأمراض والأوبئة والتهجير والنزوح أصبحت هي السمات الرئيسية للمجتمع العراقي، وما لا شك فيه، فان تلك المعاناة للشعب العراقي لها انعكاساتها وتداعياتها على دول الإقليم ودول العالم.ومن جهة أخرى فان هذه الدراسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تهدف الى تبيان الأثر والانعكاسات الأيديولوجية على المجتمع العراقي المتعدد الهويات والطوائف والاثنيات، فهناك الطائفة السنيه وبكافة تقسيماتها ، وهناك الطائفة الشيعية ولها عدة أطياف وأقسام، وكذلك الأكراد الذين لا يتوانون عن مطالبتهم بإقامة دولة مستقلة تحفظ لهم استقلاليتهم ومستقبلهم، وهناك داخل العراق اثنيات وأقليات أخرى كالآشور السريان والتركمان والصابئة واليهود واليزيديين والمسيحيين، كل هذه الأعراق والطوائف كل منها لها توجهاتها ، وأهدافها ، للحفاظ على هويتها ووجودها داخل هذه الحالة من الفوضى وعدم الاستقرار في ظل ظروف الاحتلال، وبالتأكيد فانه ستكون هناك تأثيرات وانعكاسات على دول الإقليم والعالم، لأن العامل الأيديولوجي والذي يمتاز بالتعدد والتنوع لابد أن يكون هناك تداعيات لا بد من التعرض لها ودراستها، وهنا لا بد من أن تقوم هذه الدراسة بدراسة البعد الأمني وانعدامه داخل العراق، وأثره على دول المنطقة والعالم من حيث اجتياح الخطاب الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بثقافة محاربة الإرهاب، والتي أصبحت العراق إحدى ساحات محاربة الإرهاب والتي سبقتها في ذلك أفغانستان.

وتكمن أهمية هذه الدراسة بما ستضفية على الصعيدين العلمي والعملي للدراسات السابقة، والتي تناولت حالة عدم الاستقرار في العراق وأثره على دول المنطقة، ومن المعلوم بان دولة العراق تعاني وبسبب ظروف الاحتلال من حالة اللااستقرار وبشتى مناحي الحياة، والتي بلا شك لها تأثيراتها الداخلية الكبيرة، ومن ناحية فان هذه الدراسة ستبين انعكاسات حالة انعدام الاستقرار على دول المنطقه والعالم، وستقدم هذه الدراسة التوصيات المقترحه للخروج من هذه الحالة المأساوية للوصل للحلول المناسبة لكي تفضي الى الاستقرار الذي بدوره ستنعكس إيجاباً على الشعب العراقي التواق للاستقرار وكذلك ستنعكس إيجاباً على شعوب المنطقة، وكذلك ما يمكن أن تضيفه وتقدمه هذه الدراسة للمكتبة العربية والقارئ العربي كذلك حول مجمل هذه العوامل والتداعيات، التي كثيراً ما تسودها الضبابيه في خلط المفاهيم وقراءة المشهد بكل جوانبه، حيث أن كل هذه التفاعلات مدعاة لخلط الأوراق والتحليل لتشابك الأحداث والتفاعلات حول الواقع في داخل الدولة العراقية ودول الإقليم .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة منهج دراسة الحالة في تحليل الحالة الأمنية العراقية وأثرها على أمن واستقرار الدول المجاورة من خلال تحليل البيئة السياسية والاقتصادي للدولة العراقية والتطورات التي حدثت في دولة العراق بعد الاحتلال الأمريكي لفهم تداعيات الحالة العراقية على الدول المجاورة، كذلك سيستخدم الباحث المنهج الاستقرائي في استقراء مستقبل العراق السياسي وأثره على أمن الدول المجاورة.

أسئلة الدراسة:

ستقوم هذه الدراسة بالإجابة عن السؤال المركزي والأساسي التالي: ما هي أسباب عدم الأمن والاستقرار لدولة العراق واثر ذلك على أمن واستقرار الدول المجاوره ودول الإقليم؟ وهناك أسئلة فرعية أخرى، هي:

١. ما هي الأسباب والتداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحالة عدم الاستقرار داخل العراق، واثر ذلك على الدول المجاوره ودول الإقليم؟

٢. . هل يوجد دور للصراع على النفط في المنطقة العربية في حالة عدم الأمن والاستقرار في العراق وبالتالي الدول المجاور، وما دور الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

أثرت الحالة الأمنية العراقية على أمن واستقرار الدول المجاورة. ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

١. أثرت التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحالة عدم استقرار العراق على أمن الدول المجاورة.

٢. أثرت النزاعات الطائفية داخل المجتمع العراقي على أمن واستقرار العراق على أمن واستقرار الدول المجاورة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حدود الدراسة:

المحددات الزمنية:

تنحصر هذه الدراسة بتحليل تداعيات الحالة الامنية في العراق على الاستقرار في المنطقة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨).

الحدود المكانية:

يشكل العراق في حدوده وضمن إقليمه البوابة الشرقية للامة العربية وشكل الاحتلال الامريكي له تداعيات على دول المنطقة وخصوصاً العربية .

الدراسات السابقة :

لما للموضوع من أهمية في الأوساط السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والأيديولوجية الدولية، فقد كانت هناك عدة دراسات واهتمامات قام بها الباحثون وذوو الاختصاص تحدثت عن أزمة المجتمع العراقي، وانعدام الأمن والاستقرار الشمولي لديه، وتأثير ذلك على المجتمع العراقي نفسه، وانعكاسات وتداعيات ذلك على الدول المجاورة، وعلى الشعوب والحكومات في منطقة الشرق الأوسط ، ومن أهم هذه الدراسات:

تقريرد. احمد إبراهيم محمود. التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٣م-٢٠٠٤م): احتلال العراق يفرز فوضى داخلية وتوترات إقليمية، الأهرام الأسبوعية، العدد ٣٥٩، ص١٧.

تبين هذه الدراسة بان هذا التقرير الاستراتيجي يكتسب أهمية كبرى في ضوء التحولات الإقليمية والدولية الضخمة التي أفرزها الاحتلال الأمريكي للعراق، والتي يتناولها التقرير بالرصد والتحليل، باعتبارها واحدة من القضايا المحورية التي تؤثر بقوة على اتجاه تطور النظام الدولي في الفترة القادمة، وفي الوقت نفسه، يبين التقرير منهجه الريادي في المعالجة الشاملة للقضايا البارزة على المستويات الدولية والإقليمية والعربية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دراسة سعد العبيدي (٢٠٠٣م)، بعنوان: (أزمة المجتمع العراقي -قراءه نفسية في التدمير المنظم)

وقد تناولت هذه الدراسة التسلسل الزمني للازمات العراقية وما احتوته من تفاعلات وخاصة الحرب العراقية الإيرانية ومضاعفاتها وتأثيراتها وانعكاساتها على درجة الاستقرار داخل دولة العراق وعلى درجة استقرار دول المنطقة وخاصة دول الخليج العربي التي كانت قريبة من ساحات الحرب والتي كانت معنية بدرجة كبيرة في انعكاسات تلك الأحداث، ثم بعد ذلك تتعرض الدراسة الى تفاعلات أحداث احتلال الكويت بين عشية وضحاها والدهشة التي ارتسمت في وجدان العراقيين وباقي شعوب المنطقة وما حصل على اثر ذلك من ردود أفعال عالمية وعربيه وتداعياتها وحيثياتها وانعكاساتها على زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها، وخاصة في منطقة الخليج العربي ما دفع الدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة أن تحشد للعدوان الثلاثيني لتحرير دولة الكويت بمشاركة بعض الدول العربية، والنتائج السلبية التي أفرزتها .

دراسة حسن حاتم (٢٠٠٦) بعنوان: إشكالية المأزق العراقي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٧٥٨.

تتحدث هذه الدراسة عن المأزق العراقي الدموي بسبب التركيبة القومية والمذهبية والعرقية والأثنية للمجتمع العراقي التي كانت طيفاً منسجماً منتجاً ومن المفروض أن يبقى هذا الأنموذج نوراً ومناراً معرفياً وحضارياً وثقافياً وإبداعياً يهتدي به أبناء العراق وشعوب المنطقة فحَولَه الطامعون والمحتلون الى كيانات متناحرة ومتقاتلة فيما بينها وكل منها يحاول أن يحقق تطلعاته وأهدافه عن طريق التحالف واقتسام الأدوار مع بعض الدول المجاورة أو الحصول على الاستقلال .

دراسة سعد سلوم (٢٠٠٦) بعنوان: نحو صياغة نظرية للاستقرار السياسي في العراق، مجلة النبأ، العدد٨٠، ص٢٣.

وتتحدث هذه الدراسة عن التصدي لإشكالية الاستقرار السياسي لبلد مضطرب مثل العراق وتحدياً في غاية التعقيد لكل باحث في مستقبل العراق والمنطقة، ما يستلزم التزود بمعرفة عميقة بالتاريخ المعاصر للعراق والدول المجاورة كما يتطلب استكمال عدة المرء وأدواته في سبر غور الذات العراقية المتعلقة بتأثيرات عميقة يصل عمرها الى الاف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأعوام، والاهم من ذلك أن يمتلك المرء حساً استراتيجياً مؤسساً على نظرة تكاملية للإشكالية، حيث تشكل هذه الدراسة محاولة أولى لتأسيس نظرية متكاملة لحالة الأمن والاستقرار السياسي في العراق – فإن تناول الأمن و الاستقرار السياسي في العراق يتطلب التصدي لبحث العناصر اللازمة لبلورة أرضية ملائمة لانطلاق إستراتيجية الاستقرار، عبر الجمع بين ثلاثة مفاهيم متكاملة: الأول مفهوم سيكولوجي (الأمن)، والثاني مفهوم اقتصادي (التنمية) والثالث مفهوم قانوني (الشرعية). وإن التأسيس لتكامل هذه العناصر الثلاثة على أرضية من الوحدة الوطنية سيوفر المدخل الحقيقي لاستتباب الأمن والاستقرار للبلاد والدول الأخرى.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة لتحليل التطورات اللاحقة والمستجدة على الساحة العراقية مع تحليل دوافع النزاعات العرقية من حيث الأبعاد الدينية والأيديولوجية والتأثيرات الخارجية لدول الجوار على استقرار العراق وكذلك تأثير حالة عدد الاستقرار في العراق على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

الحرب الأمريكية -البريطانية على العراق من منظور الشرعية والقانون الدولي

تمهيد:

بعد اثني عشر عاماً من حرب الخليج الثانية أثر غزو العراق للكويت وقيام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بتحرير الكويت، فرضت الأمم المتحدة قرارات الحصار على العراق دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المنظمة الأممية منذ تأسيسها قبل أكثر من نصف قرن.

وبعد سنوات طوال من التفتيش عن الأسلحة غير التقليدية – أسلحة الدمار الشامل – وتأزم العلاقات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة من جهة والعراق من جهة أخرى وصلت الى حد توجيه ضربات فيما سمي بثعلب الصحراء في كانون الأول ١٩٩٨م في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون ١٩٩٢م-٢٠٠٠م على مناطق متفرقة من العراق بعد انسحاب فرق التفتيش الدولية من أراضيه.

تعاملت أمريكا في حربها ضد العراق على طريقة الرياضة الإجرامية الإسبانية اللا إنسانية المسماة (مصارعة الثيران)، فبعد ثلاثة عشر عاماً على نهاية حرب الإرباك (الخليج الأولى)، وأحد عشر عاماً من انتهاء حرب الإنهاك (الخليج الثانية)، وكأن الطاقم نفسه والأسماء نفسها بل والصراعات والشعارات نفسها، يستعد أبطالها لإعادة تمثيل مشهد لم يحسن المنتج إخراجه في المرة السابقة، جاء جورج بوش (الابن) ليصحح أداء جورج بوش (الأب)، ويسد الثغرات العملاقة في ملحمته الناقصة. هذه أهم معالم مرحلة بوش الثاني منذ بدأت، حيث بدأ عهده الرئاسي، وقبل أن يثبّت رسمياً، بإطلاق عدة صواريخ على العراق، في إشارة واضحة تقول للعالم: ها قد عاد جورج بوش للصدام مع صدام! وها هي أمريكا قد عادت لتشغل العالم وتشعله بدعوى التصدي لخطر العراق.

وبعد عام من أحداث سبتمبر التي تعرضت فيها أمريكا لاعتداءات، يجد الأمريكيون أنفسهم في حكم المضطرين للتعجيل بغزو مؤجل منذ أكثر من عشر سنين وهو غزو العراق، وتغيير نظام الحكم فيه بالقوة الداخلية أو الخارجية. وهو غزو له دوافعه العديدة وأهدافه البعيدة، وقد يبعد بعضها أو يقرب من هواجس ما بعد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سبتمبر، ولكنه لا يبعد أبداً عن الثأر التاريخي، النصراني اليهودي، مع أرض العراق وشعب العراق.

اجتمعت لأمريكا عدة دوافع لتحقيق عدة أهداف، أصبح من الواضح أن حرباً ثالثة في الخليج هي المنفذ الأقرب – إن لم يكن الوحيد – لتفعيلها في الواقع، وهناك مستجدات تدفع للتعجيل بتلك الحرب، إضافة للاستحقاقات القديمة التي يرى الأمريكيون والإسرائيليون أنه قد آن الأوان لفتح ملفاتها أو خرائطها على جبهة الصراع، وعلى رغم التداخل الشديد بين الدوافع والأهداف، فإن الجامع بينهما هو أن أعداء الأمة يريدون تسديد ضربة إجهاضية جديدة تكفي لتجميد مسيرتها، بل تدفعها الى التقهقر على مستوى الزمان والمكان والإنسان، ولو رجعنا نتأمل في معطيات الأحداث والدراسات والتصريحات المتعلقة بذلك الشأن في السنوات والأشهر الأخيرة، لوجدنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد من إشعال حرب ثالثة في الخليج تحقيق ما يلي:

(١) الغاء دور العراق كمصدر إزعاج وخطر واقع أو متوقع على مصالح أمريكا وإسرائيل، لتدخل المنطقة في مرحلة (السكون التام) والخضوع الكامل الذي يسمح لأمريكا وإسرائيل أن تتحركا في طول المنطقة وعرضها، بعد كسر إرادة التحدي لدى الشعوب والحكومات على السواء، ولو كان هذا التحدي بمجرد الشعارات، ويتم ذلك بإغلاق الجبهة الشرقية (النظرية) في العراق بعد أن تم تكبيل الجبهة الغربية (الواقعية) في مصر بعملية كامب ديفيد، وبهذا يقفلون الى أمد غير معلوم ملف ما كان يسمى بـ (الصراع العربي الإسرائيلي).

(٢) فرض وجود عسكري أمريكي جديد في المنطقة قد يأتي وراء (تحالف شمالي) عراقي، يفضي الى تنصيب (الكرزاي العراقي) الجديد الذي ستنصبه أمريكا، ليكون عبداً لها، وصديقاً (لإسرائيل)، وهو ما يعطي رسالة لشعوب المنطقة بأنها أصبحت تعيش عصر ما بعد الدكتاتورية وما بعد الديمقراطية، وهو عصر الحكومة العالمية الأمريكية الصهيونية.

(٣) بسط السيطرة على نفط العراق الذي يمثل ثاني أكبر احتياطي في العالم، ليضم الى بقية منابع النفط التي تضع أمريكا يدها عليها، لكي تؤمن لنفسها ولحليفاتها في الغرب في الخمسين سنة القادمة موارد لا تنضب إذا أوشك نفط الشمال على النضوب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤) في الفترة التي قررت الولايات المتحدة الأمريكية شن حربها على العراق لم تكن الصورة قد اكتملت في أفغانستان، ثم الحرب في أفغانستان لم تكن أمريكية بحتة، بل هي أطلسية وقريب للمشاركة العالمية وكانت وكأنها تحقق أهدافها حيث انحسار وتراجع نفوذ طالبان والقاعدة.

المبحث الأول

شرعية الحرب الأمريكية على العراق وقانونيتها

أن العدوان الذي شنته القوات الأمريكية والبريطانية على العراق (٢٠٠٣/٣/٢٠مم ٢٠٠٣/٤/٩مم)، قد خرجت عن الشرعية الدولية، والقانون الدولي، ففي ميثاق الأم المتحدة – وهو الذي يجسّد الشرعية الدولية ويعدّ المصدر الأول للقانون الدولي – نصوص واضحة بشأن استخدام السلاح، وقد حدّد الميثاق حالتين فقط لا ثالث لهما أباح فيهما حق استخدام السلاح، والحالة الأولى هي حالة الدفاع الشرعي عن النفس (المادة ٥١ من الميثاق) ضد أي عدوان ويجتمع مجلس الأمن أثر حدوثه ليقرر الإجراءات المناسبة، أما الحالة الثانية فهي تنحصر في إجراءات القمع المسلح التي يتخذها مجلس الأمن (المادة ٤٢ من الميثاق) [1].

ولم تتوافر هاتان الحالتان أو إحداهما قط في الوضع العراقي، لذا ذهبت الولايات المتحدة وإنجلترا تفسران مصطلح "عواقب خطيرة" – الوارد في الفقرة (١٣) من القرار (١٤٤١) (٨-١١-٢٠٠٢مم) – على أنه يعني الحرب، في حين أن الميثاق كله لم يتضمن قط مثل هذا المصطلح، وإنما تضمن مصطلحات قانونية دقيقة تشير وتعني أعمالاً محددة بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين. وحينما تبين للولايات المتحدة وإنجلترا زيف التفسير القانوني للقرار ((١٤٤١)) سعيتا الى إصدار قرار من مجلس الأمن شبيه بالقرار (٦٧٨) (١٩-١١-١٩٩٠م)، الذي يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت – ما لم ينفذ العراق في ١٥-١-١٩٩١م أو قبله القرارات المذكورة في مقدمة القرار – بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار (٦٦٠) (٢-٨-١٩٩٠م) لإعادة السلم والأمن الدوليين الى نصابهما في المنطقة، فإذا عدنا الى نص القرار (٦٦٠) فإننا نجد فيه

---

(1) السيسي، صلاح الدين حسن، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ص١٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إدانة "للغزو العراقي للكويت"، ومطالبة بأن "يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط من المواقع التي كان يتواجد في ١-٨-١٩٩٠م"، وحينما تأكدت الولايات المتحدة وإنجلترا أن مجلس الأمن لن يصدر القرار المطلوب لاختلاف الحالة اختلافاً جذرياً عما هو في حالة القرار (٦٧٨) (١٩٩٠م)، إذ كان العراق معتدياً، بينما هو في حالة القرار المطلوب اصداره الآن معتدى عليه، سحبتا مشروع القرار وقررتا التمسك بتفسيرهما للقرار ((١٤٤١)) (٢٠٠٢مم)، وهو تفسير يناقض بشكل واضح تفسير سائر أعضاء مجلس الأمن، سواء كانوا من ذوي العضوية الدائمة أو المؤقتة، وهكذا شرَّعت الولايات المتحدة وإنجلترا وبعض الدول المسايرة لهما عدوانهما على العراق حتى تم لها احتلاله، وهكذا عادت بعض الدول – وعلى رأسها أقوى دولة في العالم الولايات المتحدة – الى ممارسة مبدأ حلّ المنازعات الدولية بالعدوان بالقوة المسلحة، وهو مبدأ خاضت ضده الإنسانية حروباً كثيرة، كان آخرها الحرب العالمية الثانية.

ولعل الخطر الأول وراء هذا المبدأ هو تزييف الحقائق الواقعية، فقد زعمت الولايات المتحدة وبريطانيا أن دافعهما الى شن الحرب هو نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق وإنهاء النظام الحاكم فيه، بالرغم مما أثبتته تقارير اللجنة الدولية للتفتيش ولجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من عدم وجود مثل هذه الأسلحة في العراق، ولما صرح به قادة القوات الأمريكية والبريطانية الغازية من أنهم لم يجدوا في العراق كله أسلحة تدمير شامل، إضافة الى أن العراق لم يستخدم قط أي نوع من هذه الأسلحة طوال مدة الحرب، بل إن الولايات المتحدة كانت تستخدم بعض الأسلحة المحظورة دولياً مثل: القنابل الانشطارية وقنابل أخرى تحدث تدميراً شاملاً وتسبب الحرق والقتل والتدمير[1].

وإذا كان من أهداف الإدارة الأمريكية بعد حربيها في أفغانستان والعراق هو تغيير بعض معالم أو أسس النظام الدولي، فمن الطبيعي أن يكون أحد أهداف هذه الإدارة تغيير بعض معالم أو أسس النظام العربي، باعتباره نظاماً إقليمياً ناشئاً منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي أن للنظام العربي علاقة بالأم المتحدة، ينظمها الفصل الثامن من ميثاق الأم المتحدة (المواد ٥٢، ٥٣، ٥٤)، ويتطلب هذا الأمر، حتى تبرز بعض معالم أو أسس

(1) السيسي، صلاح الدين حسن، **مرجع سابق**، ص٢٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النظام العربي الجديد، بعض الوقت، إضافة الى مساعٍ وجهود تبذلها الدبلوماسية الأمريكية[١].

ولعل من الأهداف المهمة التي تكمن خلف رغبة الولايات المتحدة في احتلال العراق، هو أن يكون الاحتلال مدخلاً لتغيير النظام العربي الإقليمي، بشكل يسمح لإسرائيل بأن تكون عضواً أصيلاً في منطقة الشرق الأوسط، وليس عضواً دخيلاً عليه، وبحيث يكون الأمن القطري لأية دولة في المنظمة الجديدة أفضلية أولى، إضافة الى الأمن الجماعي الذي يفترض بالمنظمة الجديدة تأمينه، على هذا، فإن الشكل الجديد للنظام العربي الإقليمي يبقى مفتوحاً على مختلف الاحتمالات التي يمكن أن يأخذها الشكل الجديد للنظام الإقليمي، حاله في ذلك حال مشروع النظام العالمي الجديد. [٢]

*** الحرب على العراق في ضوء القانون الدولي:**

عارض الكثيرون حملة غزو العراق ٢٠٠٣م لكونها تخالف القوانين الدولية. قبيل بدأ الحملة العسكرية حاولت الولايات المتحدة و بريطانيا الحصول على تشريع دولي للحملة العسكرية من خلال الأمم المتحدة ولكن هذه المحاولات فشلت. نظمت الولايات المتحدة تقريراً لمجلس الأمن واستندت في هذا التقرير على معلومات قدمت من قبل وكالة المخابرات الأمريكية والمخابرات البريطانية MI5 تزعم امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل في حين نفت الحكومة العراقية هذه المزاعم بصورة متكررة وفي ١٢ يناير ٢٠٠٥م حلت الولايات المتحدة فرقها للتفتيش لعدم عثورها على اي اثر لأسلحة الدمار الشامل[٣].

اصدر مجلس الأمن القرار رقم (١٤٤١) الذي دعى الى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة الى العراق و في حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فانها ستتحمل "عواقب وخيمة" لم يذكر كلمة استعمال القوة في القرار رقم (١٤٤١) وعندما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم يكن في تصور الدول المصوتة أن العواقب الوخيمة كانت محاولة دبلوماسية من الولايات المتحدة لتشريع الحملة العسكرية ومن الجدير بالذكر أن

---

(1) الدسوقي، أبو بكر الدسوقي (٢٠٠٥). **الأمم المتحدة بعد ستين عاماً**، ع١٦/٢، أكتوبر.

(2) السيسي، صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(3) الدسوقي، أبو بكر، مرجع سابق، ص ١٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان صرح بعد سقوط بغداد أن الغـزو كـان منافيـاً لدستور الأمم المتحدة[١].

عند صدور القرار أعلنت كل من روسيا و الصين و فرنسا وهـم مـن الأعـضاء الدائمين في مجلس الأمن أن القرار (١٤٤١) لا يعطي الصلاحية باستعمال القـوة ضـد العراق وكان هذا الموقف هو نفس الموقف الأمريكي و البريطاني في بداية الأمر ولكـن موقف الولايات المتحدة تغير بعد ذلك ويعتقد بعض المراقبين أن الولايات المتحدة كانـت مصممة على استهداف العراق عسكريا بغض النظر عن إجماع الأمم المتحدة وان لجوئهـا للأمم المتحدة كانت محاولة لكسب شرعية دولية للحرب على غرار حرب الخليج الثانيـة. كانت بريطانيا قبل بدأ الحملة العسكرية تحاول الحصول على قرار دولي صريح وبـدون غموض يشرع استخدام القوة على عكس الإدارة الأمريكية التي بدت من بدأ الحملة غيـر مبالية كثيرا بالحصول على إجماع دولي ويرجع هذا الى الاختلاف الشاسع في وجهتـي نظر الشارع البريطاني و الأمريكي تجاه الحرب فعلى عكس الشارع الأمريكي الذي كان اغلبه لايمانع العمل العسكري لقي طوني بلير معارضة شديدة من الـشارع البريطـاني وحتى في صفوف حزبه حزب العمال[٢].

واستناداً لدستور الولايات المتحدة لا يمتلك الرئيس صلاحية اعلان الحرب وان هذه الأمر هو من صلاحيات الكونغرس الأمريكي ولكن حسب قـانون صـلاحيات الحـرب الأمريكي لعام ١٩٧٣م Resolution of 1973 War Powers يمكن لـرئيس الولايـات المتحدة ارسال الجيوش الى دولة اجنبية لمدة ٦٠ الـى ٩٠ يومـا دون الرجـوع الـى الكونغرس. في ٣ أكتوبر ٢٠٠٣م حصل جورج دبليو بوش على موافقة الكونغرس بعـد خلافات عديدة من اعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي.

أولاً: الحرب على العراق في ضوء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى:

إن مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى يبدو نظرياً من المبادئ الأساسية التي استقرت في القانون الدولي نظراً لأنه يتعارض مع السيادة المطلقة للدولة

---

(1) نوار، إبراهيم (٢٠٠٣). مستقبل العراق، مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، السياسة الدولية، ع١٥٢.

(2) العيسوي، أشرف سعد (٢٠٠٧). قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعـاون الخليجـي، ط١، مركز الخليج للأبحاث للنشر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القومية (المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة). ولكن التاريخ الحديث يشير الى كثير من حالات التدخل، ومع أن التدخل المجتمل للأمم المتحدة يتصل بضرورة المحافظة على الأمن والسلام الدوليين، وأنه ليس من حق دولة لوحدها أن تقرر العدالة – الدولية الا أن الدول الغربية – الولايات المتحدة، أوروبا، والاتحاد السوفيتي سابقاً تدخلت على مسؤولياتها أكثر من مرة في مناطق عدة من العالم. ومع أن القانون الدولي يجب أن يكون المرجعية الأساسية والأهم لأي تدخل، الا أن معظم التدخلات التي حدثت منذ إنشاء الأمم المتحدة كانت لأسباب سياسية أكثر منها قانونية[1]. ومع أن التدخل يفترض أن يكون محدوداً زماناً ومكاناً ومن لجهة استخدام القوة العسكرية، الا أن حالات التدخل الشامل كانت هي الغالبة، وما أضعف دور القانون الدولي في تحديد إمكانية التدخل تزايد الذرائع السياسية مثل نشر الديموقراطية وحقوق الإنسان، وحالات التميز العنصري. كما أن استخدام القوة لم يعد هو الوسيلة الوحيدة للتدخل حيث وفرت الظروف الدولية والإمكانات الكبيرة للدول الغربية خاصة وسائل فعالة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، مثل التغلغل السياسي والمذهبي والعقائدي، والاستخباري واستعمال المساعدات الاقتصادية والوسائل الإعلامية والثقافية وما الى ذلك، ما يخدم أهداف الدولة العازمة على التدخل في شؤون الدولة الأخرى .

ولعل أوضح الأمثلة على هذه التدخلات وأحدثها التدخل الأمريكي البريطاني في العراق عام (٢٠٠٣م)، ما يفسر طغيان الأسباب السياسية والأهداف السياسية على هذا التدخل لا سيما وأنه انتهى باحتلال العراق وسيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق وإسقاط نظامه السياسي. وقد جرى تفسير الموقفين الأمريكي والبريطاني من العراق ابتداءً من مواقف شخصية ضد الرئيس صدام حسين نفسه الى مواقف تاريخية ضد الدور العراقي والحضارة العربية الإسلامية والإسلام كدين وما الى ذلك. وقد جاء كثير من التحليلات السياسية ليضع العراق والولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا في حاله صراع كامل سياسياً واقتصادياً وثقافياً وحضارياً واستراتيجياً[2].

---

(1) الدسوقي، أبو بكر، مرجع سابق، ص١٢١.

(2) أبو عامود، محمد سعد (٢٠٠٣). الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة بناء الدولة في العراق، السياسة الدولية، ع١٥٤، أكتوبر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وربما يكون التفسير السياسي لهذا التدخل أكثر دلالة من التفسير القائم على أساس نظرية الحرب العادلة والتي تبين سابقاً أنها لا تفسر بحال ما حدث في العراق وأنها لم تكن حرباً عادلة بأي معيار ، أو وفقاً لأي مبدأ من مبادئها[١] .

إن البحث في هذه الأسباب ينطلق بداية من واقع وخصائص الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وذات نزوع إمبراطوري. ولهذا فإن أي تحليل يتناول سلوكها السياسي لا بد وأن يبحث في الأسباب العقائدية، والسياسية، والاستراتيجية، والاقتصادية والثقافية وغيرها، ما يتوفر للإمبراطوريات من أسباب للبحث عن الهيمنة والسيطرة، وهو أمر لا خلاف حوله دولياً. ولا مجال لتناوله في هذه الدراسة. وإذا كان العراق يقع ضمن هذا التصور الشامل للإستراتيجية الإمبراطورية الأمريكية، الا أن ما قدم من أسباب للحرب كان يتصل فيما نتج عن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١مم، وما صدر بخصوصها من قرارات دولية ابتداء من القرار (٦٦١) (٦ آب أغسطس ١٩٩٠م) ، وحتى القرار (١٤٤١) (٨ تشرين ثاني نوفمبر ٢٠٠٢م). وقد لخصت الأسباب بل الذرائع الأمريكية بأسلحة الدمار الشامل العراقية، وبإزالة النظام السياسي القمعي) في العراق. ومع أنه لم يثبت لغاية (شباط ٢٠٠٤م) وجود أسلحة دمار شامل عراقية الا أن الحرب على العراق انتهت كما هو معروف بإسقاط النظام دون أن يتضح لغاية الآن شكل النظام المقبل في العراق، وبالرغم من عدم حصول الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على موافقة دولية الا أنها تدخلت وبررت ذلك بالذريعتين أعلاه

أي ارتكزت الدعوة الأمريكية في تغيير النظام السياسي في العراق على أنه نظام قمعي ويهدد جيرانه. وقد اعتمدت في نشر هذه الأفكار على بعض أطراف المعارضة العراقية المتعاونين معها وعلى المواقف التي أبداها بعض جيران العراق [٢].

ثانياً: معنى التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما :

في معرض مناقشة هذه الدعوة للتدخل ، يمكن الرجوع الى الرؤية اللبرالية التي ترى أن للدولة ضمن حدودها حق إقرار وفرض القوانين لحماية الحياة والحرية والممتلكات

---

(1) نوار، إبراهيم، مرجع سابق، ص ٨٩.

(2) إبراهيم، حسنين توفيق (٢٠٠٥). **مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، ص٩٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضمن حدودها الوطنية، وإذا ما فشلت في العمل على تحقيق ذلك فإنها تفقد شرعيتها. وهذه الرؤية تخالف السائد في النظام الدولي الذي يحترم سيادة كل دولة ويمنع التدخل في شؤونها ويمنح شعبها حقاً حصرياً في تقرير مصيره. (ميثاق الأمم المتحدة) فمن مبادئ هلسنكي التي أرسيت في العرف الدولي من خلال قوانين واتفاقيات متعددة ومن أهمها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لا يحق لأية دولة أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر فردي أو جماعي في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. ومع أن هذا المبدأ خدم خلال نظام القطبية الثنائية مصالح القطبين الرئيسين الا أنه يجب أن لا يبطل بعد زوال النظام الدولي الثنائي، فمع انتهاء الحرب الباردة بدأ التفكير بحق التدخل الدولي، وحاول أن يجد له أصلاً في ميثاق الأم المتحدة. والميثاق يحتوي على بندين متناقضين، فمن جهة تنص مادة الثانية على أنه لا يجوز أي تدخل في الأمور الداخلية لأي دولة، ثم تضيف أن هذه المادة لا تقف عائقاً أمام تطبيق ما يفرضه مجلس الأمن للوقوف أمام ما يخل بالأمن الدولي، ولكن السلوك الدولي وخصوصاً الاتجاه الانجلو ساكسوني بدأ يميل نحو التدخل بأي شكل من الأشكال قد ظهر هذا في أكثر من مناسبة منها تدخل الناتو (NATO) في كوسوفو، ومنها حكم مجلس اللوردات البريطاني بخصوص قضية بنوشية ١٩٩٩م، حيث علق على ذلك اللورد ميلت: "أن عقيدة حصانة الدولة هي نتاج لنظرية كلاسكيكية ومن الشكليات الخاصة بالقانون الدولي المعاصر، وأن النظرية بشكلها التقليدي لا يمكن أن تستمر بصيغتها الحالية ..... إن الطريقة التي تعامل بها الدولة مواطنيها ضمن حدودها قد أصبح الآن هما شرعياً للمجتمع الدولي وكذا نجد هذا المعنى في كلمة القاها الأمين العام للأم المتحدة كوفي عنان حيث قال: "أن ميثاق الأم المتحدة يحمي سيادة الشعوب، ولكنه لم يعن أن يكون رخصة للحكومات في أن تستهين بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. أن كون الصراع داخلي لا يعطي الجماعات المعينة أي حق لتجاهل أبسط قواعد السلوك الإنساني".

وهناك تصريحاً صادراً عن الحكومة البريطانية ١٩٩٩م ، مؤداه أن هناك حالات قد تكون ذات ضرورة إنسانية ملحة، وفي ضوء مثل تلك الظروف فإن استعمال محدود للقوة مسوغ باعتباره الوسيلة الوحيدة لتجنب كارثة إنسانية[١].

---

(1) السيسي، صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص ١٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذه الاتجاهات الجديدة تميل الى السماح للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى. والملاحظ أنها تجد في الرؤية اللبرالية الجديدة وفي الدعوة لحقوق الإنسان شرعية لها، وفي المقابل هنالك بعض اللبراليين الذين يرون أن القمع الداخلي لا يسوّغ التدخل الخارجي مهما كان، ولا ينجم هذا الموقف نتيجة لقلة الالتزام بأوضاع حقوق الإنسان وليس من قبيل استرضاء الفاشيين الجدد، وانما لأمرين متداخلين معاً، وهي أن التدخل الخارجي يضر بمبدأ حق تقرير المصير للشعوب، كما أنه يتنافى مع قيم الليبرالية الأصيلة نفسها، حتى في حالة التدخل لأسباب ليبرالية .

ويرى هذا التيار أن المشكلة الأساسية تعود الى أن الموضوع الداخلي يجب أن يعالج بقيم السياسة المحلية، ولا يجب أن يتطابق بالضرورة مع السياسة الدولية، فالإجابات عن أسئلة السلطة، والعنف السياسي والعلاقات والمسؤوليات الأخلاقية، تختلف فيما لو كانت ضمن المجتمع المحلي عما لو كانت بين المجتمعات الدولية، بمعنى لا يجوز تطبيق ما يخص مجال على مجال آخر، فشروط عمل المجتمع المحلي لا تتطابق مع شروط عمل المجتمع الدولي . وهو ما يعرف بالعلاقات الدولية بخطأ القياس على الوضع المحلي[١] .

وفي المقابل فإن الكلام عن الحقوق السياسية بين المجتمعات معزولاً عن الكلام حول الحقوق السياسية ضمن المجتمعات يفرض إشكالاً بحد ذاته، وأول ملامح هذا الأشكال هو خطأ تقديس الدولة وحصانتها الذي يؤدي الى أن الدولة فاعل أخلاقي بقطع النظر عن شرعيتها الداخلية، وبهذا تترتب مشكلتان على الخلط بين المحلي والدولي، الأولى: تعميم الأحكام المحلية على الواقع الدولي، وهذا خطأ قياس الوضع المحلي، والأخرى اعتبار الدولة محصنه داخلياً وهو خطأ في تجسيد الدولة في الواقع الدولي.

ثالثاً: حق تقرير المصير والتدخل الخارجي :

يعتبر حق تقرير المصير من أسس الليبرالية، وانسجاماً مع الفلسفة اللبرالية ومركزية الحرية في منظومتها القيمة. فإن حق تقرير المصير يمنع التدخل الخارجي حتى

---

(1) الركن، محمد عبد الله (١٩٩٩). **حقوق الإنسان بين التنظيم والاستباحة**، ط١، ص٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في ظل ظروف محلية تتعارض مع المبادئ الليبرالية، أي أن جوهر الليبرالية يخالف التدخل الخارجي باعتبارها فلسفة تحقيق مصير فردي ومجتمعي وبمختلف النشاطات [١].

يشرح مايكل والز هذا الأمر وفقاً لما يلي: أن حق الدولة يقوم على أساس رضاء أفرادها وهذا الرضاء هو من نوع خاص، فالحق ينشأ من خلال نقل بعض الحقوق من الأفراد للسلطة وحسب، وإنه مع مرور الوقت تقوم التفاعلات بين أفراد المجتمع بتكوين نوع من الحياة المشتركة، والعقد هنا يعتبر تشبيهاً مجازياً لعملية الارتباط والتوافق اللتان تدعمان الهوية الدائمة للدولة والتي تسعى لحمايتها ضد الاعتداء الخارجي هذه الحماية تتجاوز حماية الحياة والحرية، الى حماية الحياة المشتركة وحريتها نفسها، أي حماية المجتمع المستقل الذي ضحى من أجله الأفراد[٢].

إن الأساس الأخلاقي لأية دولة يعتمد على واقعية الحياة المشتركة التي يحميها، والى الحد الذي يمكن قبول التضحيات المطلوبة لحمايتها والاعتقاد بجدواها، فإن لم تكن هناك حماية مشتركة، وإذا لم تقم الدولة بحماية تلك الحياة فإن حماية الدولة نفسها ليست مسوغة أخلاقياً، وبما أن أغلب الدول تقوم بحماية مجتمعاتها ومواطنيها، وبالتالي فإن حروبها الدفاعية تبدو مبرره ومسوغة ولكن التدخل بشؤونها لا يبدو مبرراً ما دامت كذلك.

ومع أن مايكل والزر ملتزم بالعدالة مثله مثل غيره من أصحاب فلسفات الاخلاق، كما أنه ملتزم بالطرق الديموقراطية مثله مثل أصحاب الفلسفات السياسية، فإنه ملتزم كذلك بالحريات المدنية مثل الليبراليين، ما دامت تلك الحريات تنمي الحوار السياسي في المجتمع . ومع ذلك فإنه يرى بأن المجتمع هو صاحب الحق في تغير نظامه السياسي إذا كان نظاماً سيئاً، فالديموقراطية لا يصح أن تفرض من خلال قوة خارجية تفرض تصورها أو شكلها السياسي على مجتمع آخر . ذلك أن المجتمعات السياسية تتشكل عبر فترات طويلة من العيش المشترك والتواصل والثقافة والتجربة السياسية، ولما كانت الدول المعاصرة تقوم ضمن حدود جغرافية محكومة من خلال مؤسسات سياسيةً مهمتها المحافظة على استمرار الحياة الجمعية لتلك المجتمعات وحب المحافظة على سلامة تلك

---

(1) العيسوي، أشرف سعد، مرجع سابق، ص١٢.

(2) السيسي، صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص ١٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحدود، وبالتالي لا يصح الاعتداء عليها الا بوجود سبب وجيه للغاية (بتقدير مايكل والزر)، وأهميتها تأتي من حيث أنها توفر الأساس لإدارة وتطبيق العدل، ومهما كان شكل الحدود وكيفية تحديدها فإن وجود حدود، أفضل من عدمه، حيث لا يمكن لأي سلطة أن تمارس صلاحياتها الا ضمن هذه الحدود، وهذا يضفي المعنى القانوني السياسي على حدود الدولة .

نخلص من هذا الطرح العام أن التدخل الأجنبي غير مبرر لبرالياً مهما كانت أسبابه وغير مبرر إنسانياً وإدارياً ويتنافى مع حق تقرير المصير المقدس لكل الشعوب.

أما جون سيتورات ميل وهو لبرالي متميز ومن أبرز رموز الفكر اللبرالي، وضع في عام ١٨٥٩م، مقالة بعنوان " بعض كلمات في عدم التدخل "[١].

وفي هذا الصدد، يؤمن جون ستيورات ميل باللليبرالية الكونية، بل يؤكد ميل بأن العالم سيكون أحسن لو كان الجميع ليبرالياً، وهو يدعو لنشر قيم الليبرالية، ولكنه لا يؤمن بالدعوة اليها بالقوة، وبالتدخل العسكري الخارجي، ويشير الى أن القيم الليبرالية يمكن أن تعدل شكلها في حالة خروجها من الواقع المحلي الى الواقع الدولي .

ويؤكد بأن الافتراضات التي تقوم بها الحقوق السياسية ضمن المجتمع الوطني لا يمكن تعميمها بدون تعديلها على المجتمعات السياسية الدولية، ويقول بهذا السياق أن فكرة التدخل الخارجي من أجل منح شعب ما الحرية أمر غير عملي، فمن النادر أن يكون شعباً مهيئاً للمؤسسات الشعبية ما لم يتوفر نسبة كافية من الافراد على استعداد لدفع ثمن الحرية، وقيم الحرية لا يمكن تعلمها في مدرسة العبودية، والحرية المنوحة لا يمكن أن تكون دائمة، ولا تدوم الا الحرية التي يحققها الشعب وبالتالي لا يصح لدولة أن تتدخل لفرض الحرية في دولة أخرى.

وفي معرض مناقشة قدرة الأنظمة على القمع، يرى ميل أن القمع مهما بلغ حده فإنه لا يحول دون تغير النظام الذي يمارسه إذا ما توفرت الإرادة الجماعية للحرية، فالتعاون من أجل نيل الحرية هو أساس بقاء الجماعات، أما المؤسسات الواردة من الخارج فستنهار أو تصبح معتمدة على الخارج لدرجة تتناقض مع حق تقرير المصير،

---

(١) نوار، إبراهيم، مرجع سابق، ص ٥٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالتالي لا بد من الموازنة بين استعجال المؤسسات الديمقراطية وبين أمل نجاحها، وعليه فكل ليبرالي حقيقي لا بد أن يؤمن بأن الحرية السياسية لا تتجدد بغير حق تقرير المصير، وحق تقرير المصير لا يمكن أن يتأتى من الخارج .

إذن، وبقدر ما تكون أفكار جون ستيورات ميل الذي اعتبر ليبرالياً اجتماعياً مجدداً، أفكاراً صحيحة أو قابلة للمناقشة، بقدر ما يعتبر التدخل الأنجلو ساكسوني في العراق ليس مبرراً ولا مقبولاً ولا يحتمل نتائج إيجابية، وإذا كان البعض يعتقد بأن سبب التدخل الأمريكي البريطاني في العراق هو تحرير الشعب العراقي من نظام سياسي قمعي، فبناء على المنطق اللبرالي نفسه الذي وظف أحياناً لتبرير التدخل، يمكن القول أن التبشير بالديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان في العراق لا يمكن أن تقدم مسوغا للحرب على العراق ولا يمكن أن تبرر التدخل، ولا يمكن أن تؤدي الى حالة من الشرعية الاجتماعية والسياسية، ولهذا يغدو من المنطقي أن يتم البحث في أسباب هذه الحرب ومبرراتها من خلال الدوافع السياسية والاستراتيجية والاقتصادية وغيرها تلك الأسباب التي تفسر السلوك الإمبراطوري التوسعي الساعي الى الهيمنة الدولية، وهو سلوك يتصل باعتبارات القوة والعدوان، أكثر ما يرتبط بدعاوى تبشيرية أخلاقية قيميه إنسانية[١].

ان مضامين الميثاق والقانون تفضي الى عدة حقائق التزم بها المجتمع الدولي، على وجه العموم، حتى انهيار المعسكر الشيوعي، ومن أبرزها ان شرعية اي وضع، على المستوى الدولي، لا يمكن اكتسابها الا على اساس ما ورد في القانون الدولي والميثاق. فكل قرارلأي دولة، صغيرة او كبيرة لاينسجم مع ذلك يعد غير شرعي، بل انه خرق للقانون الدولي والميثاق، ان حرب فيتنام ورغم محاولة امريكا اضفاء طابع قانوني عليها، كانت حرباً عدوانية لأنها انطلقت من قرار امريكي وليس من قرارأمي صريح وكذلك العدوان الثلاثيني على العراق. لماذا؟ يجب، للاجابة على هذا السؤال، العودة الى القانون الدولي والميثاق ومحاولة تحديد القاعدة الاساسية التي بني عليها، عندها سنجد ان مبدأ السيادة هو تلك القاعدة الاساسية، والتي لا تعلوها اي قاعدة اخرى، مادام المجتمع الدولي يتشكل اساساً من دول ذات سيادة[٢].

---

(1) نوار، إبراهيم، مرجع سابق، ص٦٠.

(2) السيسي، صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص ٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وينطوي هذا المبدأ على مفهوم نظري، وهو ان الدول متساوية السيادة، من الناحية القانونية الصرفة ولذلك لا يجوز التمييز بين السيادات على اساس القوة والكبر، مقابل الضعف والصغر، وهذا هو المحورالاساس للقانون، اي قانون، ولميثاق الأم المتحدة.

اذن : ثمة سؤال يطرح نفسه وهو: هل تملك الامم المتحدة والقانون الدولي سلطة اتخاذ قرارات تتجاوز فيه مبدأ السيادة؟ الجواب في حالة عدم وجود تهديد خطير يصدر من دولة ما، كلا لا يوجد مسوغ قانوني لاصدار قرار من الام المتحدة (مجلس الامن او الجمعية العامة) يسمح بتدمير سيادة دولة عضو في الام المتحدة، خصوصاً وان خرق السيادة يعني نقض جوهر القانون الدولي والميثاق والارتداد لسياسة القوة، والتي كانت سبب الحروب والكوارث في القانون لا يمكن للقاضي الا التقيد بنصوصه عند الحكم، وما دامت السيادة هي قاعدة القانون الدولي، فإن الام المتحدة وهي احدى ثمرات وتجسيدات القانون الدولي، ولا تملك حقاً قانونياً باصدار قرار يسمح بتدمير سيادة دولة او اكثر.

نأتي الآن الى حالة خاصة وهي ان تشكل احدى الدول خطراً ميتاً وداهماً، اي مباشراً على جيرانها او العالم، فإذا وجدت واقعة كهذه عندها يجب الاحتكام لنصوص القانون الدولي والميثاق، اللذان يحتمان اللجوء اولاً لحلول سلمية، فإذا فشلت فيجب فرض عقوبات والتدرج في زيادة الضغط حتى يصل الى الحرب، والتي يجب ان تقودها هيئة اركان الدول الخمس الدائمة العضوية.

رابعاً: قرارات مجلس الأمن:

قد يتساءل البعض: ولكن مجلس الأمن اصدر قراراً دعا فيه الى التعامل مع مواكبة الحكومة العراقية التي فرضها الاحتلال؟ الا يعد ذلك اضفاءً للشرعية عليها [1]؟

ان الجواب القانوني واضح ومعروف، وهو (ان ما بني على باطل فهو باطل)، وبما ان الاحتلال باطل في اصله، فإن كل ما يترتب عليه باطل، ولذلك لا تملك الام المتحدة صلاحية منحه الشرعية، كما ان جوهرالقانون الدولي والميثاق، وهو السيادة، لا يمنح الام المتحدة اي صلاحية لتدميرها، لذلك فإن اي قراريصدر من الام المتحدة، تحت الضغط او

(1) السيسي، صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص ٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غيره لا يحترم مبدأ السيادة يعد باطلاً اصلاً وجوهراً، لأن تنفيذه يؤدي الى تدمير الاساس الذي قامت عليه الام المتحدة، وقبلها القانون الدولي[١].

وفي حالة واحدة فقط يمكن اضفاء الشرعية على الاحتلال، في حالة العراق، وهي تغييرالقانون الدولي والميثاق وإزالة قاعدة السيادة، واضافة قاعدة حق اتخاذ القرارالمنفرد من قوة اعظم، ولكن في هذه الحالة، لن يبقى قانون دولي وميثاق كما عرفناهما، بل سنواجه حالة قانون تفرضه امبراطورية قوة غاشمة لا غير. ومخالفات وانتهكات قوات الغزو لأحكام اتفاقيات جنيف الأربعة ومجمل قواعد القانون الإنساني الدولي:

تمثل اتفاقيات جنيف الأربعة بملحقيها الإضافيين الأول والثاني صلب القانون الإنساني الدولي بالإضافة لما هنالك من اتفاقيات دولية أخرى وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتكاد الاتفاقيات تمثل ما يمكن تسميته بقانون الحرب أي القانون الذي ينظم سلوك المتحاربين وحقوقهم وواجباتهم، وقد أبرمت هذه الاتفاقيات في جنيف ويبلغ عدد الموقعين عليها (١٩٠) دولة والاتفاقيان الأولى والثانية لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان والبحار والاتفاقية الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، والاتفاقية الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. أما الملحق الإضافي المبرم في سنة ١٩٧٧م فيتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية والملحق الثاني المبرم أيضا في سنة ١٩٧٧م فيتعلق بضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية.

وقد كشفت متابعة الغزو ومراحله المختلفة التي أفضت الى واقع الاحتلال الأميركي البريطاني للعراق عن مخالفات وانتهاكات لأحكام اتفاقيات جنيف ولأحكام القانون الإنساني الدولي الأخرى وعن مدى الزام اتفاقيات جنيف، ومن المعروف أن مخالفة أحكامها و أحكام قوانين الحرب عموما ترتب نوعين من الجزاءات: جزاءات عامة توقع على الدول المخالفة ذاتها. وهو جزاء قد يشكك البعض في إمكانية توقيعه في مواجهة دولة كالولايات المتحدة الأميركية[٢].

---

(1) الدسوقي، أبو بكر، مرجع سابق، ص ٩٠.

(2) أحمد، محمد سيد، مرجع سابق، ص ٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثاني

النظام الدولي الجديد والحرب على العراق

تبدأ مناقشة شرعية الحرب وعدالتها من تحديد الإشكالية الرئيسية التي تواجه البحث عن العدالة، ففي عالم تسوده علاقات القوة كأمر واقع حاسم، تتمثل الإشكالية البحثية في عملية التوفيق بين حقيقة القوة وما تقرره والحاجة الى وضع قواعد وإجراءات تضمن العدالة كقيمة. وما زال الحوار قائماً بين أولئك الذين يعتقدون بان العدالة يجب أن تكون قاعدةً ومعياراً للسلوك الدولي، وأولئك الذين يعتقدون بأن القوة هي المصدر والمؤشر الحقيقي للسياسة الناجحة. وبالتالي فهل يجب أن يكون السلوك الدولي سلوكاً عادلاً أم سلوكاً ناجحا.

ومن هذا المنطلق يركز أصحاب مدرسة العدالة على عدم التدخل في الشؤون الخاصة بالدول الأخرى وعلى الانضمام للتحالفات الدولية من أجل التعاون في حفظ الأمن والسلام الدوليين، ويركزون على أولوية حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والمحافظة في كل الأحوال على حريته وكرامته، والالتزام بقواعد عمل الشرعية الدولية. ويرى هؤلاء أن هذه هي الشروط العامة التي يمكن أن تسوّغ حرباً ما بنظر المجتمع الدولي. وهو موقف حاولت كثير من الدول بما فيها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن (فرنسا، روسيا، الصين) صياغته كمعيار لتسويغ قرار الحرب على العراق.

بينما ركز أصحاب مدرسة القوة ولا سيما الأمريكيين منهم على أنه في السياسة الدولية للقوى أن يأخذ كل ما يقدر عليه، وان على الضعيف أن يتنازل عن كل ما يجب التنازل عنه. ومع أن ذلك لم يقل بهذه الصراحة والوضوح الا أنه كان ضمناً الموقف السياسي الحقيقي الأمريكي البريطاني الذي قاد الى الحرب على العراق خارج إطار مؤسسات الشرعية الدولية[1].

وإذا كان المجتمع الدولي لم يقرر لغاية الآن تحريم الحرب كاستمرار للسياسة بوسائل أخرى "كما قال كلاوزفنيش فانه بذلك يبيح استعمال قوة العنف "وان كان القانون

(1) العيسوي، أشرف سعد، مرجع سابق، ص ٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدولي قد عمل على تنظيم هذا الاستخدام بأشكاله المختلفة. (تصنيف الفئات الاجتماعية من حيث علاقتها بالقتال)، فانه بهذا المعنى يبيح العنف المنظم[١].

وإذا كان الموقف الدولي يميل الى تحريم العدوان الا أنه لم يتم التوصل لإيجاد الية فوق دولية لردع كل حالات الاعتداء المحتملة، لا سيما تلك التي تقوم بها قوة عظمى أو كبرى.

ومن جهة أخرى، أن نوايا خدمة السلام لا تتحقق بمجرد النوايا العامة وانما يقتضي الأمر إمكانية وضع قواعد قانونية ملزمة للتعاون من أجل توفير شروط موضوعية للسلام، وهي شروط تتعلق بالتنمية والحرية والاستقرار وعدالة التوزيع، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، مع وجود مظاهر أو صيغ للتضامن في العلاقات الدولية تصلح كأساس سليم لمنع الحرب[٢].

في معرض مناقشة الحرب على العراق في ضوء هذه الاعتبارات يمكن التنويه بما يلي:

طرحت مسالة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل كحقيقة واقعة وأن هذه الأسلحة تشكل تهديداً للسلام الإقليمي والدولي، وهو أمر لم يثبت التأكد منه، حتى بعد احتلال العراق، فلم تكن التقارير الصادرة عن لجان التفتيش تؤيد احتمال وجودها، حيث كان أغلق ملف مشاريع تصنيع الأسلحة النووية العراقية منذ عام ١٩٩٨م، كما لم يثبت بعد هذا التاريخ امتلاك العراق لأسلحة كيماوية أو بيولوجية، وكان قد حدد مدى الصواريخ التي يمكن إنتاجها في العراق بما لا يزيد عن مائة وخمسون كيلومتراً، وثم تدمير كل الصواريخ البالستية بعيدة المدى، وبفعل الحصار والمراقبة الشديدة والمتابعة الحثيثة من قبل لجان التفتيش وجهودها المستمرة في الوصول الى مختلف المواقع المحتملة في العراق بما في ذلك القصور الرئاسية لم يتبين أن هنالك ما يمكن اعتباره أسلحة تدمير شامل أو ما يمكن أن يشير الى احتمال وجودها مستقبلاً[٣].

---

(1) العيسوي، أشرف سعد، مرجع سابق، ص ٩٥.

(2) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(3) نفس المصدر، ص ١٩٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولذلك تشكلت قناعة عامة لدى معظم دول العالم بأن العراق خال من أسلحة الدمار الشامل، الا أن الإدارة الأمريكية والإدارة البريطانية كانتا أعلنتا وبشكل حاسم، وبناءً على معلومات استخبارية تبّين لاحقاً عدم صحتها أو عدم دقتها، بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل تبرر لها غزو العراق وتدمير هذه الأسلحة بمواقعها.

ونظراً لعدم ثبوت هذا الإدعاء وما تعلق به من جميع الوجوه، يبطل السبب العادل أو الشرعي لشن الحرب على العراق، كما أنه من جهة ثانية يؤكد الازدواجية التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في السلوك الدولي، فإسرائيل تمتلك من أسلحة الدمار الشامل ما يكفي لجعلها تهديداً خطيراً لمنطقة الشرق الأوسط بكاملها، بل وللعالم بأسره، كما أوضحت استفتاءات الرأي العام الأوروبي خلال شهر تشرين ثاني عام (٢٠٠٣م). وتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل السند الحقيقي وراء كل سياسات إسرائيل العدوانية، يتضح لكل مراقب أن الاستقطاب والحشد الذي دعت اليه الولايات المتحدة لم يكن لأهداف أمريكية وحسب وإنما له علاقة حتمية بالاعتبارات الإسرائيلية الإستراتيجية وسعيها من أجل الاستفراد بالهيمنة الإقليمية[1].

أما فيما يتعلق بإمكانية تهديد العراق للأمن والسلام الدوليين وأنه يهدد النظامين الإقليمي والدولي، فهو أمر يقوم على مزاعم لا يبررها أي منطق علمي موضوعي، فالعراق المحاصر حصاراً شاملاً أدى لإضعاف إمكاناته على كل المستويات، ولم يعد يشكل أي تهديد من أي نوع، فضلاً عن أنه عمد الى تطوير علاقات إيجابية مع الدول الفاعلة في العالم ومع الدول الإقليمية، ولم يكن في برامجه السياسية أية نوايا أو إمكانات للقيام بأي اعتداء، لا سيما بعد ما توصل لحلول قانونية ناظمة لعلاقاته الحدودية مع إيران والكويت، وسعى لإجراء مصالحة شاملة مع الدول العربية الأخرى. فهو لم يكن يستطيع حتى لو أراد أن يقوم بأي تهديد للنظام الإقليمي، وفي نفس الوقت لم يكن يشكل أي خطر حقيقي على إسرائيل. الا أن إسرائيل حاولت باستمرار تضخيم التهديد العراقي المحتمل مستقبلاً، كما أنها تضخم أي تهديد محتمل أو غير محتمل لأي دولة عربية أو إسلامية. وجل ما في الأمر أن العراق لم يكن قابلاً أو حتى قادراً على توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل مع أنه لم يثبت أن هناك سعياً جدياً لتحقيق مثل هذا الأمر.

---

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما بخصوص النظام الدولي، فمن غير المعقول تصور إمكانية أن يقوم بلد محاصر دولياً وببقايا من قوة مدمرة ويخضع لمراقبة مشددة من كل نوع أن يشكل تهديداً لقوى النظام الدولي ولمصالحها لا سيما وأنها تتواجد على مقربة من حدوده. وإن ما ادعي به من حيث علاقته بالإرهاب فلم يثبت ذلك بأي صورة من الصور حتى من قبل الدوائر الغربية ذاتها، بل أن ما يعتبره الغرب رمزاً للإرهاب "العربي الإسلامي"، وهو أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة لم يكن يوماً على وفاق مع القيادة العراقية وحزب البعث، كنظام وحزب علمانيين في جوهرهما على الرغم من رفع شعارات إسلامية بمناسبة أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠م). أما فيما يتعلق بإزالة النظام الدكتاتوري القمعي في العراق وتحرير الشعب العراقي من هذا النظام حسبما قررت الولايات المتحدة وبريطانيا، فلا بد من الاحتكام لمعايير موضوعية ذات قيمة ثابتة ومشتركة بين كل الأنظمة والقوانين والأعراف الدولية، ونظراً لأهمية الموضوع لا بد أن تتم معالجته بفقرة مستقلة تنطلق من تحليل حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[١].

الذي أشير اليه سابقاً بأنه شرط غير عملي وغير موضوعي وغير مكن التحقق منه، يلاحظ بأن ازدواجية المعايير التي تمارسها الولايات المتحدة في التعامل مع القضايا العربية عموماً مقارنة بالتعامل مع إسرائيل "تظهر هذه الازدواجية أن للولايات المتحدة نوايا أخرى غير ما تعلنه، فإعلانها عن ضرورة تخليص العراق من أسلحة الدمار الشامل لا يرافقه أي توجه مائل إزاء إسرائيل التي تملك أكبر ترسانة من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. وفي حين تعلن الولايات المتحدة أنها أرادت تخليص العراق من الدكتاتورية الا أنها (دعمت) القيادة الديكتاتورية ذاتها في فترات سابقة. كما أنها لم تتخذ مواقف مشابهة من دول أشد قمعا في أمريكا الجنوبية وأفريقيا. وكذلك فإن ما تمارسه الولايات المتحدة من خلال تقبل وممارستها خلال الحرب من تدمير البيئة الحضارية للدولة العراقية، أو سمحت بمارسته لا يشير الى أن نواياها تتحدد بما أعلن عنه، ناهيك عن أن احتلال العراق ترادف واستتبع بإعلانات تعبر عن نوايا عدوانية إزاء بعض دول المنطقة كسوريا وإيران، فضلاً عن الضغوط التي مورست على السعودية وليبيا، وغيرها. ونظراً لما تم القيام به في منطقة الشرق الأوسط عامة لا يستطيع أي منصف أن يبرأ الولايات المتحدة من نوايا عدوانية أكثر شمولية تجاه المنطقة بكاملها، ولا يستطيع أن يفصل بين

---

(١) السيسي، صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص١٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أهدافها وأهداف إسرائيل الدولة العدوانية التي لها مشروعها الخاص وأطماعها في المنطقة العربية والعالم الإسلامي عامة[١].

أن النظام الدولي، عبر مؤسساته، وتحديداً مجلس الأمن، لم يوافق على شن الحرب على العراق، وان الحرب أعلنت من قبل القيادات العليا للدول" المتحالفة"، وحصراً الولايات المتحدة وبريطانيا، وان الدول الأخرى ذات المشاركة الرمزية تبعتهما، وسميت مجموعة هذه الدول بدول" التحالف " تقليداً لما كان عليه الحال عام ١٩٩١م، ودول "التحالف" لا تملك أي سلطة على الساحة الدولية لإعلان مثل هذه الحرب، وهذا الحق محصور في مجلس الأمن والمعروف أيضاً أن دول "التحالف" تجنبت العودة الى مجلس الأمن لاستصدار قرار بهذا الشأن بعد القرار (١٤٤١)، الصادر عن مجلس الامن بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢م وذلك لأن كل ضغوطها لم تمكنها من الحصول على موافقة مسبقة على قرار شن الحرب.

ومهما كان الرأي حول حصر حق القيام بالحرب في مجلس الأمن وبالرغم من كثير من التحفظات على مارسته ووقوعه تحت نفوذ القوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة في هذا المرحلة بالذات، الا أن مشروعية هذا المجلس تبقى قائمة وفقاً لميثاق الأم المتحدة، وأنه لا يجوز لأية قوة تجاوز هذه الصلاحية وتحت أي ظرف[٢].

ولذلك فإن سلطة إعلان الحرب على العراق (وهي قوى "التحالف" الدولي بقيادة الولايات المتحدة) لم تكن ملائمة ولا مشروعة وأن الحرب كانت لاعتبارات سياسية خاصة ولا تتفق مع المعايير القانونية الدولية. أي أنها حرب عدوانية خارج إطار النظام الدولي [٣].

ينظر الى هذا الأمر من زاويتين. الأولى بالنسبة للقوى التي تشن الحرب، فقد تبين من المعطيات المعلن عنها أن خسارتها كانت محدودة نسبياً من حيث الأفراد ومن حيث الكلفة المادية، إذا ما قورنت بالنتائج التي حققتها، وأوضحها احتلال العراق بكامله وإسقاط نظامه. وبالتالي خضوع هذه الدولة بمقدراتها لسيطرة قوي التحالف. ولكن هنالك خسائر

---

(1) الركن، محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ٨٩.

(2) السيسي، صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(3) إبراهيم، حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

غير مباشرة تم تحقيقها على صعيد العالم بأسره وتتجاوز الخسائر المادية والبشرية المباشرة للحرب فالنظام الدولي برمته أصبح مهدداً، ولا يتمتع بمصداقية عالية تمكن دول العالم من اللجوء اليه بثقة في الأزمات المحتملة. فنظام وستغاليا لم يعد محصناً ونظام الأمم المتحدة وشرعية الأنظمة الإقليمية في المنطقة لم تعد مضمونة وفكرة الأمن الجماعي لم تعد مطمئنة، فكل هذه الأطر الدولية أصبحت مهددة، وصار العالم في مرحلة يمكن أن يتصورها المعنيون بأكثر ما يمكن من الواقعية، بأنها مرحلة ما قبل وستغاليا، حيث كانت القوة أساس الشرعية ،ولذا تطرح الأفكار القديمة حول" روما الجديدة" وحول الهيمنة الأحادية على العالم وحول إعادة صياغة قواعد القانون الدولي من خلال رؤية واحدة له، هي رؤية "المنتصر" الولايات المتحدة." هذا إضافة الى ما سيترتب على هذه الخسائر الجسيمة للإنسانية من مشكلات تتعلق بالأجيال القادمة ومشكلات تربوية وتعليمية وأخرى تنظيمية تعود بها ال ضرورة بداية تنظيم العالم المتعاون والجماعي والسلمي.

أما من زاوية ثانية، فإن الخسارة التي تعرض لها العراق بالإنسان والحضارة والثقافة والخسائر المادية لا يمكن حصرها لا من حيث الكم ولا من حيث الامتداد، حيث يعتبر العراق دولة مركزية في الوطن العربي وفي إقليم الشرق الأوسط كله، فضلاً عن أنه ثقلاً خاصاً للتوازن مع إسرائيل التي تطمح لبسط سيطرتها على أوسع مدى مكن من المنقطة بثراوتها ونظمها السياسية، وهذا بدوره يشكل خسارة للإنسانية وللأمة العربية لا تتناسب أبداً مع الأهداف المعلنة من الحرب[1].

ولهذا لا يمكن التأكد بأن هنالك تناسباً بين المكاسب والخسائر التي حدثت نتيجة للحرب لا على المستوى الدولي ولا على المستوى الإقليمي، ولا على المستوى الوطني، خصوصاً إذا استرجعنا الصورة التي قدّم بها للحرب من خلال البعد الشخصي، حيث بدا ولو لفترة بأن التخلص من الرئيس العراقي كان الهدف المركزي من الحرب. والمعروف أن الدول وخاصة الكبرى لا تشن حروبها لأسباب شخصية. كما قال نورمان شوارزكوف.

هنالك نجاح واحد على هذا الصعيد وهو أنه ولغاية كتابة هذه الدراسة تبدو الولايات المتحدة مثلة بتحالفها الصناعي العسكري، وبتحالفها اليميني الصهيوني المتطرف

(1) السيسي، صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص ١٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هي الرابح الأهم في هذه الحرب ولا يعني هذا تناسباً بين المكاسب والخسائر قياساً على الذرائع الدولية التي قدمت.

إن الاعتقاد بإمكانية انتصار (الولايات المتحدة وبريطانيا والقوى المتحالفة معها) كان متوفراً في قناعات الأغلب الأعم من الدول والمؤسسات والمراقبين، وكان احتمال إطالة الحرب هو الرهان الأكبر لدى أولئك الذين يعتقدون بوجود قوة مقاومة عراقية. وما حدث من انتصار سريع حسم هذا الشرط. واتضح موضوعياً أن الدولة العراقية المحاصرة لمدة طويلة من الزمن، وأن الجيش العراقي الذي يفتقر الى المعدات الحديثة لا يمكن أن يتحمل هجوماً بالقوة التي حدث بها الهجوم الأمريكي البريطاني. وكانت النهاية المعروفة لبغداد والنظام العراقي[1].

وقد أكدت هذه الحرب الرؤية الواقعية لعلاقات القوة الأمر الذي يفسر إصرار الولايات المتحدة وبريطانيا على شن الحرب. ويفسر استعداد الحكومة العراقية للاستجابة للطلبات الصعبة التي سبقت إعلان الحرب. ولكن ما لا يقنع المراقبين هو أن الأسباب والذرائع التي قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا للحرب لا تفسر الغايات الحقيقية من وراءها. كما أن النجاح فيها ولو مرحلياً لا يبرر قيامها، ولا يمكن أن يضفي عليها صبغة العدالة مع عدم توفر الشروط الأخرى. بل أن هذا الإصرار على القيام بحرب مضمونة النجاح لا يمكن الا أن يفسر بالأسباب الذاتية المرتبطة بالسياسات والمصالح الأمريكية قبل غيرها.

يمكن القول بأن الموقف الدولي قبل الحرب كان يدعو الى إعطاء فرصة أخرى للعراق، وللأمم المتحدة، ولتطبيق قرار (١٤٤١) الصادر بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢م وأن التقارير التي قدمت من قبل المفتشين لم تكن تؤكد وجود أسلحة تدمير شاملة عراقية ولم تشجع على ابتداع أسباب إضافية لشن الحرب، وبكل المعايير يمكن القول بأن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لم يستنفذ خياراته، سيما وأن العراق أبدى استعداده للاستجابة لأية مطالب يطلبها مجلس الأمن الدولي، بل ووفق المتابعات التي سبقت الحرب وتناقلتها وسائل الإعلام فإن الولايات المتحدة شنت الحرب في الوقت الذي أخذت الخيارات الدبلوماسية تحقق نتائج إيجابية. فقد كان العراق يستجيب بشكل مضطرد

(1) السيسي، صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص ١٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومتواصل لطلبات المفتشين بما فيها تفتيش المقار الرئاسية وتقديم قوائم بأسماء العلماء العراقيين الذين ساهموا بتطوير برامج أسلحة الدمار الشامل، وتقديم الوثائق المتعلقة بذلك[١].

أما فيما يتعلق بالأسباب الإنسانية ومحاولة تجنب الشعب العراقي ويلات الحرب فلم تعمل الولايات المتحدة ما يستحق الذكر في هذا الأمر بل سعت الى التعاون مع جماعات عراقية معارضة لا تحظى بالتأييد الكافي في العراق، وحاولت التأثير نفسياً على الشعب العراقي لكي لا يقوم بواجبه في الدفاع عن وطنه إدارة عادلة للعمليات الحربية[٢].

يقع هذا الشرط كما أسلفنا ضمن شروط كيفية شن الحرب ويتعلق بشكل خاص بالتمييز بين المحاربين وغير المحاربين، وهو شرط يفترض أن يضمنه القانون الدولي الإنساني، وفي الحروب الحديثة، وخاصة تلك التي حدثت في العراق، واعتمدت بشكل أساسي على التدمير عن بعد، وعلى تدمير البنية الأساسية للدولة، لا يمكن الجزم بأن مثل هذا الأسلوب في شن الحرب يمكن أن يضمن سلامة المدنيين، وحيث لا يوجد حصراً دقيقاً لذلك فإن من غير المؤكد الإدعاء بأنه قد تمت المحافظة على سلامة المدنيين وخاصة عندما تكون الحرب على شكل غزو شامل، يكون من مهمة جميع مواطني الدولة الدفاع عنها. وكما لا يمكن التأكيد بأنه في ظل عمليات النهب التي عرضت على وسائل الإعلام للمتلكات العامة والمتلكات الشخصية أن هذه المتلكات حظيت بالصيانة الملائمة، وما حدث بخصوص متحف بغداد والمواقع الدينية والتاريخية وكل ما ليس له صلة بالأعمال الحربية شاهد على انعدام هذه الصيانة والرعاية، أما فيما يتعلق بالأسرى والجرحى والمنسحبين من ساحة المعركة فليس هناك ما يؤكد أن معاملتهم قد جرت وفقاً لاتفاقات جنيف. فالعالم كله رأى في الحرب السابقة (١٩٩١م) إرسال الاليات العراقية وجثث القتلى على ما عرف "بطريق الموت" خلال انسحاب الجيش العراقي من الكويت.

ويعرف أن الحصار الذي دام ثلاثة عشر عاماً على العراق قد أودى بحياة الملايين من العراقيين وخاصة الأطفال، ومع أن الولايات المتحدة حصرت الاعلام عن الحرب بالادارة العسكرية، الأمر الذي لا يؤكد احتمال أن تكون إدارة العمليات العسكرية

---

(1) السيسي، صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(2) أحمد، محمد سيد، مرجع سابق، ص ٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قد تمت بالصورة التي يضمنها قانون الحرب، ومعاهدات جنيف، ومع أن التكنولوجيا العسكرية الأمريكية هي الأكثر تقدماً وتطوراً ودقة في العالم، لكن ضخامة ما استعمل منها في الحرب على العراق ومع وجود أية نسبة خطأ في التوجيه والاستعمال يؤدي الى وقوع كوارث إنسانية، وبالتالي لا يسمح بالتأكيد بأن إدارة العمليات الحربية قد تمت بصورة عادلة. بعد استعراض أبرز الشروط النظرية لما يعتبر "حربا عادلةً" يطرح سؤالاً مركزياً حول جدوى تقويمنا للجدل الفكري والسياسي لهذه النظرية، وشروطها وانطباقها على الحرب الأمريكية البريطانية على العراق. فالسبب العادل قابل للجدل على الدوام، والنية السليمة نوع من الوهم، والسلطة المشروعة هي في النهاية سلطة عرفية، والأمل في النجاح النهائي وخاصة في الحروب الحديثة، حيث يمكن أن تستمر المقاومة لمدة طويلة هو نوع من الخداع الذاتي، والخيار الأخير أمر محتمل، وليس بالضرورة نهائياً ومؤكداً، وادارة العمليات الحربية وفقاً لقواعد قانون الحرب واتفاقيات جنيف غير مضمونة[1].

وعليه، يمكن القول بأن النظرية بكل عناصرها وبالرغم من كل الحوار الذي يدور بشأنها وعادة ما يبدأ قبل الحرب ويستمر بعدها مدة طويلة، هو محاولة للبحث عن لغة أخلاقية لتسويغ العنف، أن لم يكن تسويغ وتبرير العدوان دون ضرورة أن تكون الحرب شرعية. وفي المقابل إذا ساد الاعتقاد بضرورة التفكير الأخلاقي والسياسي لاستخدام العنف، فما هي البدائل المتوفرة، وما هي العناصر المفقودة في النظرية التي يمكن أن تتحول من تجريدات الى أسس لأحكام سياسة محكمة ومحددة؟ أنها أسئلة تصعب الإجابة عليها، وخاصة في مرحلة تسوغ بها الدول القوية تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تحت ذرائع ودعاوى مختلفة، منها الدفع باتجاه الديمقراطية، ومنها الإرغام على احترام حقوق الإنسان ومنها المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، المعروف أن الحدود بين الدول أصبحت مخترقة بالكثير من إمكانات العصر وأصبحت الدولة القومية بسيادتها المطلقة واستقلالها وشخصيتها القانونية والسياسية نوعاً من التقليد الماضي، ولذا فمن المناسب البحث عن عناوين أخرى غير تلك التي تقدمها نظرية الحرب العادلة لتسويغ أو لمنع الحرب، أو بالإضافة إليها، وهل يمكن ذلك في واقع دولي تعتقد القوة المهيمنة فيه أن من حقها إكراه الدول الأخرى على تبني سياساتها للتدخل في شؤون الدول الأخرى، وفي

---

(1) العيسوي، أشرف سعد، مرجع سابق، ص ٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صياغة العالم وفقاً لتصورها السياسي والاستراتيجي والاقتصادي لمستقبله، إن الولايات المتحدة تريد نظاماً دولياً تتيح لها التدخل لدى الدول الأخرى باعتبارها القوة الأعظم والأحق ومصدر الشرعية الدولية[١].

فإنه رغم كل المحاولات الأميركية الذكية والمخادعة في نفي صفة الأسلحة غير الشروعة عما استخدمته في الحرب، فكثير من المشاهد لا تنطلي على أحد، فقد استخدمت قوات الغزو قنابل عنقودية وما سمي بأم القنابل، وقذائف اليورانيوم المنضب ويكفي التذكير وفقا لكلام أخصائي الفيزياء النووية في الجيش الأميركي دوج روكة فإن كل ٤٥٠٠ جرام يورانيوم منضب ينتج ٢٢٠ جرام غبار يمكن استنشاقه وتلويث المياه به، وهو ما يترك آثار على الكائنات الحية والطبيعية لأزمان طويلة يقدرها البعض بملايين السنين، وكانت الام المتحدة قبل سبتمبر ٢٠٠١ تعتبر استخدام قذائف اليورانيوم المنضب من قبيل أسلحة الدمار الشامل. وأصدر البرلمان الأوروبي قرارا بحظر استخدامها. هناك ٨ الاف أميركي وبريطاني ماتوا بسب اليورانيوم المنضب في خريف ١٩٩١م ويموت كل شهر ١٤٠ بالإضافة الى ١٦٠ محارب قديم مصابون، وأن ٣٦% من المحاربين الذي اشتركوا في حرب الخليج ١٩٩١م معرضون للموت بسب السرطان وفقا لشهادة خبير الفيزيائي الأميركي دوج روكة الا يعد هذا مخالفة صريحة لنص المادة (٥٥) من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف التي تحظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب أضرارا بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة السكان كما تنص المادة (٣٥) من البروتوكول الأول على حظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات أو الام لا مبرر لها. وكذلك يحظر استخدام وسائل أو أساليب للقتال يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة أضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد[٢].

حماية الأسرى والمدنيين والصحفيين فإنه يكفي التذكير بالمادة الرابعة من البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف فيما تنص عليه من وجوب المعاملة الإنسانية وحظر الحط من احترام المدنيين وشرفهم ومعتقداتهم فهل راعت قوات الغزو ذلك حين قامت بتغطية وجوه هؤلاء بأكياس القمامة، وحين قامت بتفتيش النساء المسلمات؟ أما عن

---

(1) السيسي، صلاح الدين حسن، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(2) أبو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص ١٩٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حماية الصحفيين فإن المادة (٧٩) من البروتوكول الأولى لا تحتاج الى إيضاح وقد أفضى ذلك الى قتل ١٤ صحفيا وهو رقم هائل بكل تأكيد.

وأخيرا التساؤل يدور حول مدى حماية التراث الثقافي والروحي بموجب المادة (٨٥/ ٤) من البروتوكول الأول والمادة (١٦) من البروتوكول الثاني. والتي توجب اتفاقية لاهاي لحماية الاعيان الثقافية المبرمة في ١٩٥٤م حماية هذا التراث من الاستيلاء أو التدمير أو حتى مجرد التحقير ويقول الأميركان أن إصابة مباني هذا التراث لم يكن عمدا ولكن هل ينتفي حقا هذا العمد ولديهم قنابل ذكية وصواريخ توماهوك الموجهة بالأقمار الاصطناعية ثم هل كفلوا حماية هذا التراث من التحقير قبل التدمير وماذا عن سرقة التاريخ العراقي بمتاحفه ومكتباته ومخطوطاته وأثرياته وبطريق البث المباشر على الهواء هل تريد أميركا إقناع العالم حقا بأن لصوص بغداد من أهلها هم الذين تكفلوا بذلك؟ وأين كانت قوات الغزو و هؤلاء اللصوص يقتحمون أبواب المتاحف المحصنة، وهل كان يجرؤ أحد على إتيان أفعال النهب والتدمير لهذا التراث لو أن دبابة أميركية واحدة كانت هناك؟ على أي حال يشهد التاريخ على أنه بموجب صلح فرساي في ١٩١٩م تم الزام المانيا بالتعويض عن أعمال التدمير التي قامت بها والزمت أيضا برد جميع الآثار التاريخية والفنية التي نهبتها من فرنسا وبلجيكا وقضى أيضا على إيطاليا برد الآثار وبتعويض ما استحال العثور عليه، فهل ننتظر يوما أن يقول التاريخ كلمته ولو بعد حين خصوصا وأن جريمة حيازة الآثار وبصفة عموما حيازة أو إخفاء كافة الأشياء المتحصلة عن جرائم النهب والسرقة هي في المفهوم القانوني جريمة متمادية مستمرة لا يبدأ تقادمها بمرور الزمن الا منذ اليوم التالي لانتهاء حالة الاستمرار أي عملا منذ اليوم التالي لضبط هذه الأشياء وهو ما يجعل ملاحقة مرتكبي مثل هذه الأعمال جائزة متى استمر إخفاء وحيازة هذه الأشياء وفي كافة الأحوال فإن مادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة تعتبر من بين جرائم الحرب الخطيرة الاستيلاء على المتلكات ومصادرتها بصورة غير مشروعة واستبدادية وقد قضت محكمة نورمبرج بإدانة من ارتكبوا جرائم السلب والنهب إبان الحرب العالمية الثانية[1].

(١) العيسوي، أشرف سعد، مرجع سابق، ص ٩٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مع ملاحظة أن النهب ليس فقط الذي يرتكبه جند الاحتلال بل أيضا الذي يرتكبه أي شخص يعمل لصالح إدراة الاحتلال بنهب مال منقول تملكه الدولة أو المؤسسات أو الأفراد في الإقليم المحتل، وقد تأكد حظر أعمال النهب بموجب المادة (٣٣) من الاتفاقية الرابعة ويشمل الحظر جميع أنواع الأموال(أموال نقدية، سندات. أثاث، البسة مواد تموينية أدوات عمل) الخ[١].

أما بالنسبة لمسؤولية سلطة الاحتلال بالتعويض عن خرق الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات جنيف فإن المادة (٢٩) من الإتفاقية الرابعة تؤكد على مسؤولية دولة الاحتلال ليس فقط عن أعمال أفراد قواتها المسلحة مثلما كانت تنص اتفاقية لهاي الرابعة لسنة ١٩٠٧م بل أيضا مسؤوليتها عن أعمال وكلائها أي جميع الأشخاص الذين يعملون لمصلحتها أيا كانت جنسيتهم أو وظيفتهم ولعل أهم نتيجة قانونية تترتب على ذلك قيام مسؤولية سلطة الاحتلال عن أعمال الحكومات العميلة التي تلجأ الى تعيينها لكي تتنصل من المسؤولية القانونية. والفقه الدولي مجمع على أن مثل هذه الحكومة تعتبر أداة لسلطة الاحتلال والاعمال الصادرة بدورها عن سلطة الاحتلال فإذا كانت غير مشروعة فإن أساس التعويض يستند في هذه الحالة الى المسؤولية وليس المسؤولية الإدارية التي تعرفها القوانين الداخلية . ومن السوابق المؤيدة لهذا النظر أنه إبان الاحتلال الالماني لفرنسا لم يتم الاعتراف بأي مصادرة أو نقل ملكية قامت به سلطة الاحتلال الالماني أو حتى حكومة فيشي العميلة للاحتلال[٢].

إن الهدف المباشر من شن الحرب على العراق هو الاطاحة بحكم الرئيس صدام. من الواضح ان هذا الادعاء يتدخل فى شؤون العراق الداخلية مؤكدا ان العمل العسكرى الذى شنته الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق بدون التخويل من مجلس الامن الدولى يشكل استخفافا بالام المتحدة. جاء فى تقرير مجلس الامن الدولى رقم (١٤٤١) ان العراق سيواجه // نتائج خطيرة// اذا رفض تدمير اسلحة الدمار الشامل، واشار بوضوح معظم الدول الاعضاء فى مجلس الامن الدولى الى ان هذا القرار لا يضمن أى تخويل بشن العمل العسكرى. حقيقة ان الولايات المتحدة وبريطانيا تتهذان هذا الموقف والا، لا حاجة الى ان تقدما الى مجلس الامن تقريرا حول التخويل بشن العمل العسكرى قبل الحرب.

---

(1) إبراهيم، حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(2) الركن، محمد عبد الله، مرجع سابق، ص ١٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبذلتا اكبر جهود لمحاولة اجازته. وقال انه بالرغم من ان الولايات المتحدة وبريطانيا ادعتا ان عملهما العسكرى على العراق يستهدف نزع اسلحة العراق الا ان هدفهما الحقيقى هو ان تسيطرا عن طريق العراق على الخليج الذى يعد موقعا استراتيجيا هاما يرتبط بالقارات الاوربية والاسوية والافريقية الثلاث ومورداً استراتيجياً للنفط وان تضربا دولاً تتخذ موقفها العدائ للولايات المتحدة. ومنذ اجازة مجلس الامن الدولى لقرار (١٤٤١) فى ٨ نوفمبر قام مفتشو الامم المتحدة بتفتيش حر غير مقيد استمرت لمدة ٤ اشهر فى العراق فاتخذ العراق الموقف من التعاون الاكثر، اعتقد معظم الاعضاء فى لجنة التفتيش عن الاسلحة التابعة للام المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الامن الدولى انه قد تم تحقيق تقدم فى التفتيش وذلك يعد طريق صحيح وافضل لنزع اسلحة العراق ويجب مواصلة التفتيش، الا ان الولايات المتحدة وبريطانيا فقدتا زمام الصبر وبدأتا عملياتهما العسكرية ضد العراق تجاهلاً معارضة معظم الدول .

ان مجلس الامن الدولى ظل يلعب دوراً قيادياً هاماً فى مسالة العراق. وقدمت قرارته المعينة استنادات قانونية لتسوية مسالة العراق سياسلياً، وفى ظل توجيه مجلس الامن الدولى تم تحقيق تقدم عظيم فى التفتيش عن أسلحة العراق، ويدل ذلك تماما على ان مجلس الامن الدولى يستطيع ان يلعب دورا قياديا فى تسوية مسالة العراق، لذا فيجب على الدول المعنية ان تغير موقفها إزاء الام المتحدة الذى يتمثل فى استخدم ما يتكيف معى، والا استبعده و تغير سلوكها الانفرادية.

ان الحرب التى شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق يحدث تأثيرات سلبية عميقة وصارمة فى التشكيلة العالمية والوضع الدولي، وقال ان هذه الحرب هى الممارسة الاولى التى بادرتها الولايات المتحدة لاستراتيجيتها المبادرة بالضرب، واذا تحقق غرضها فى الحرب على العراق فمن المحتمل ان تشن ضرباً عسكرياً بشكل المبادرة بالضرب على تلك الدول التى تتخذ موقفها العدائى إزاء الولايات المتحدة، وسيواجه عدد كبير من الدول بذلك تهديداً شديداً على سلامتها كما يهدد السلام والاستقرار فى العالم. حيث أنه اذا عملت الدول الاخرى ما تعمله الولايات المتحدة من الأعمال الخاطئة[1].

(1) أحمد، محمد سيد، مرجع سابق، ص ٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الثالث

عقيدة "الحرب الاستباقية" الإستراتيجية للرئيس بوش

لقد دفعت الأحداث الدرامية في الحادي عش من سبتمبر ٢٠٠١م إدارة جورج بوش للتخلي عن إستراتيجيتي الردع والاحتواء لصالح "الاستباق"، كما يتضح من الحرب ضد طالبان في أفغانستان والحرب على العراق، والواقع أنه تم التخلي عن إستراتيجية "الاحتواء المزدوج" المواجهة ضد العراق وإيران حتى قبل انتخب الرئيس جورج بوش في كانون الثاني ٢٠٠١م ولدى الإدارة الأمريكية الآن "عقيدة استباقية" طموحة للغاية تركز على التفوق العسكري ضمن سياساتها الخارجية والدفاعية الشاملة. والمبدأ المحوري هو أنه: "في عصر الإرهاب الكارثي الأحمق لا نتحلى بترف الانتظار لنهاجم بعد أن تتم مهاجمتنا، وأن أداة الردع التقليدية لن تفلح مع أعداء على استعداد للموت لقتل الأمريكيين".(١)

لقد حظي هذا الأسلوب بدعم رجال السياسة الغربيين، مثل رئيس الوزراء البريطاني توني بلينر، ورئيس الوزراء الاسترالي جون هاورد الذي أكد العقيد الجديدة بالكلمات التالية: "من البديهي أنك إذا اعتقدت أن شخصاً ما سيشن هجوماً على بلادك، سواء كان هجوماً تقليدياً، وكانت لديك القدرة على الحيلولة دون حدوثه، لم يكن هناك بديل سوى استخدام تلك القدرة، فليس أمامك بالطبع سوى أن تستخدمها".(٢)

من منظور صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، إن الأخطار المحتملة لأسلحة الدمار الشامل في العراق- مقرونة بالتهديد الإقليمي والدولي الذي كان يمثله صدام حسين- أدت إلى خلق المبرر لغزو العراق، ومع ذلك بينما أكد بعض أعضاء الإدارة الأمريكية والوزراء البريطانيين صحة دعوى أسلحة الدمار الشامل كأساس شرعي للعمل العسكري ضد العراق، ضمن إطار الحملة على الإرهاب العالمي، فإن الكثيرين كانوا يرون أن الحرب ضد العراق لم تكن ضرورية.(٣)

---

(١) O'Hanlon, Michael E (2002), "The Bush Dectrine: First Strike," San Diego Union-Tribune.

(٢) Ewins, Tristan, "Australian Prime Minister Backs Pre-emptive Strike Dictrine," http://www.Albertan.indymedia.org.

(٣) Mearxheimer. John J. and Walt. Stephen M. "An Unnecessary War." http://www.foreignpolicy.com.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تعززت سياسة "الحرب الاستباقية" بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. ففي الوقت الذي سعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الى الحصول على الشرعية الدولية في حربها ضد الإرهاب العالمي، أكدت أولوية حقها في الدفاع عن النفس وحماية مصالحها الحيوية. وقد شملت المرحلة الأولى من الخطة الاستباقية الأمريكية ثلاث دول أشارت اليها بأنه "محور الشر"، وهي العراق وإيران وكوريا الشمالية. وهكذا أصبحت العراق الاختبار الأول للبرنامج الاستراتيجي الأمريكي. وفي غضون بضعة أيام بعد الحادي عشر من سبتمبر شُنّت حملة للربط بين العراق والهجمات ورسائل الأنثراكس في تشرين الأول ٢٠٠١م[١]، ومضت الولايات المتحدة الأمريكية تحدد الحلفاء الذين تحتاج اليهم في حملتها ضد الإرهاب العالمي[٢].

ومن المفارقات أن شعوب منطقة الشرق الأوسط لم تنظر الى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها قوة استعمارية بالطريقة نفسها التي كان عليها البريطانيون أو الفرنسيون، والحقيقة أن "مبدأ ويلسون" الذي ركز على أربع عشرة نقطة رئيسية، ومنها "حق تقرير المصير الشهير، لقي ترحيباً شديداً بين شعوب الشرق الأوسط، بالمقارنة مع التاريخ البريطاني الاستعماري المتنوع وقد سعى عدد من المسؤولين الأمريكيين من جانبهم بكل استطاعتهم لإزالة أية شبهات حول وجود "خطة استعمارية"، وقد صرحت مستشارة الأمن القومي السابقة كونوليزا رايس بقولها: "لا توجد لدى الولايات المتحدة الأمريكية مطامع إقليمية.. في أن تسيطر على شعوب أخرى".[٣] وقالت رايس أيضاً: "أعتقد أن من الصعب القول إن المستقبل الذي نواجهه يشتمل على نوع التنافس بين القوى الكبرى الذي شهدناه منذ القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين، وأدى الى حروب والى مساع لإعادة رسم الخريطة.. إذا نظرت الى حيث توجد التهديدات – كانتشار أسلحة الدمار الشامل، والدول غير المسؤولة، وتهديد التطرف – فإن لدى الدول قدراً كبيراً من المصلحة المشتركة في التصدي لتلك الاتجاهات".[٤]

([1]) Everest, Larry (2002), "the US Drives to War on Iraq" Third World Traveler,<http://www.thirdworldtraveler.com/Iraq.Z.magazine>

([2]) عبّر صامويل هنتنجتون عن وجهة نظره كما يلي: "إننا في موقف – وعلى خلاف الحرب الباردة عندما كانت مشكلتنا الكبرى هي تطوير القوة لدعم هدفنا في العالم– مشكلتنا الكبرى فيه هي أن تطور هدفاً لتوجيه قوتنا نحوه" ،

([3]) Loson, Jay (2003), "The new American Empire?" U.S. News and world Report, 35.

([4]) Ibid, P36/

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع ذلك حتى إن كانت دول الأخرى تشارك الولايات المتحدة الأمريكية أهـدافها في الحرب على الإرهاب العالمي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، فليس هناك تصور لبرنامج دولي مشترك في وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ. لقد كان الأسلوب الأمريكي انفرادياً، وتجاهل عدداً من الالتزامات الواردة في المعاهدات الدولية.[١]

علاوة على ما سبق فإن الأمريكيين أنفسهم بدؤوا يتساءلون عن تـداعيات مبـدأ الحرب الاستباقية الانفرادي الأمريكي. وقد تمت مناقشة القضية في مقدمة مقـال جـاي تولسون (Jay Tolson) [٢] تحت السؤال التالي: "هل نـشهد الآن إمبراطوريـة القنبلـة الذكية؟"، إن سياسة "الاستباق" تفترض وجود سيطرة تعطي الولايات المتحدة الأمريكيـة الهيمنة التي تحتاجها للعمل على تطبيق أهدافها ومصالحها العالمية. وهذه الهيمنة موضحة في الشاهد التالي المقتبس من تولسون: "إن دولة تنتج نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وتتفوق قواتها المسلحة على القوات المسلحة لعشرين دولة مجتمعـة تعـد قـادرة بوضوح على ممارسة نفوذ واسع النطاق من خلال القوة غير المادية والقـوة العـسكرية المادية".[٣]

٦٦٦٨٤٧

والمهم هو أن ترى كيف ترجمت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافها ومـصالحها الى خطة عملية بغزوها العراق.

الأهداف الأمريكية في العراق

لمناقشة الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ينبغي النظر الى الموضوع في سياق التهديدات الفعلية المحتملة التي كان يمثلها العـراق تحت حكم صدام حسين، وكيف يمكن تجنب تكرار مثل هذه التهديدات. أما بالنسبة الـى الفرص المتاحة، فسوف تركز المناقشة على نظرة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الـى العراق، ولاسيما فيما يتعلق بالمصالح النفطية وبمسالة التطورات الديمقراطية المطروحة في العراق. وعلى صعيد الواقع ما يزال هناك اختلاف شاسع بين التصورات الإستراتيجية

(١) Simmons, P.J. (2002),"Global Challenges: Beating the Odds," Policy Brief No. 17. Carnegie Endowment,4 and 6-7. http://www.sgr.org.uk/ArmsControl/IW_Usmotives.htm.

(٢) Tolson, Jay, op. cit

(٣) Ibid., 40.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للولايات المتحدة الأمريكية والطريقة التي تتشكل الأمور بها على أرض الواقع، في العراق وغيره على حد سواء.

الإطاحة بصدام حسين ومحاربة الإرهاب والتخلص من أسلحة الدمار الشامل:

من منظور أمريكي كان إنهاء حكم صدام حسين يشكل أولوية تفوق أولوية التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وإن كان هذا الهدف الأخير يلقى دفاعاً قوياً عنه بوصفه الدليل الكافي لتبرير غزو العراق. أضف الى ذلك أن السقوط الدرامي لنظام صدام حسين في مدة قصيرة نسبياً أسهم نوعاً ما في التقليل من حماس الولايات المتحدة الأمريكية للبحث الحثيث عن أسلحة الدمار الشامل.

في أواخر شهر أيار ٢٠٠٣م، اعترف نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفتويتز بأن قضية أسلحة الدمار الشامل كانت مجرد تبرير مناسب لشن الحرب. وقد بين رأيه بالعبارة التالية: "لأسباب بيروقراطية استقر رأينا على قضية واحدة، هي أسلحة الدمار الشامل، لأنه كان المبرر الوحيد الذي يمكن أن يوافق عليه الجميع".[١] فإذا عثرت الولايات المتحدة الأمريكية على أسلحة دمار شامل فيا لعراق فإن موقف الإدارة الأمريكية يتعزز كثيراً وترتفع شعبية الرئيس بيوش، أما إذا مضى الوقت ولم يتم العثور على تلك الأسلحة، فكان من المتوقع أن يغدو لهذه القضية تأثير كبير في نتائج انتخابات عام ٢٠٠٤م الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا ريب في أن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي سيتأثر بدرجة النجاح الذي تحرزه في تعزيز مصالحها في العراق. وفي هذا الخصوص يقول إدوارد لوتواك (Edward Luttwak) إن مفهوم التفوق العسكري الأمريكي: "سيحول دون تعاظم القوة العسكرية للقوى الأخرى، وبذلك تتعزز قضية الديمقراطية"[٢]، ويتوقف توسيع الأهداف الإستراتيجية الأمريكية لتشمل المعتقدات والقيم الديمقراطية على القوة العسكرية المتفوقة، ومن هنا فإن محاربة "شرور" النظام العراقي مثلت هدفاً ملحاً يصنف بوصفه جزءاً من رسالة عالمية لتحرير الشعوب من الحكومات

---

(١) Usborne, David (2003), "WMD Just a Convenient Excuse for War Admits Wolfowitz," Independent. http://www.globalpolicy.

(٢) Aruri, Naseer, op. cit.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفاشلة والحكام الطغاة، إن وجهة نظر الرئيس بوش الإستراتيجية تؤكد أنه ينبغي للعالم أن يرى الولايات المتحدة الأمريكية كما يراها هو من منظوره: "قوة لأجل الخير".[١] ومن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية يبقى حشد الدعم العالمي مهماً، لكنه ليس بالأمر الحيوي، وكان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هجمات الحادي عشر من سبتمبر على أن "الولايات المتحدة الأمريكية تفضل أن تجد حلفاء لها، غير أنها ستمضي بمفردها تدعو الضرورة الى ذلك".[٢]

على الرغم من إقرار الكونجرس الأمريكي لقرار تحرير العراق عام ١٩٩٨م في عهد إدارة كلنتون، لم يتم اتخاذ خطوات حاسمة لتفكيك نظام صدام حسين عن طريق قرار بشن الحرب. لكن اعتباراً من منتصف حزيران ٢٠٠٢م، صمم الرئيس بوش على الإطاحة بنظام صدام حسين، فأصدر أمراً الى وكالة الاستخبارات الأمريكية لشن حملة سرية للإطاحة بنظام صدام حسين.[٣] وفي تموز/ يوليو ٢٠٠٢م صعّد بوش من لهجته، وأيد الكونجرس بدوره جهود الإدارة بإقراره قراراً يخول الرئيس باستخدام القوة الضرورية والمناسبة ضد الدول أو المنظمات أو الأشخاص الذين يقرر هو (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) بأنها خططت أو فرضت أو ارتكبت أو ساعدت على وقوع الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ [٤].

على الرغم من إقرار عدم وجود أدلة تؤكد وجود صلة بين النظام العراقي السابق – وهو على الأغلب علماني– والقاعدة، فقد استمر الرئيس بوش في التأكيد على أن نظام صدام عامل رئيسي في الإرهاب العالمي. ولذلك فإن من الواضح أن الإدارة الأمريكية كانت تتصور أن نظام صدام حسين كان يشكل تهديداً خطيراً جداً لمصالحها الأمنية الحيوية.

([1]) Sarda. Z. And Davies, Meril Wein (2003),"Amercia is the World and the World is America," Shu'urq Al-Awsat, No110, p49-55. ومن الاقتباسات المثيرة للاهتمام أيضاً حول رسالة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية "الحرية ليت هبة أمريكا للعالم، إنها هبة الله للعالم"، انظر: Hirsh Michael (2003), "America's Mission" Newsweek Special Edition, p.10.

([2]) Stein, Kenneth W. (2002), "The Bush Doctrine: Selective Engagement in the Middle East." Middle East Review of International Affairs, Vol. 6, N2,http://meria.ac.il/journal/2002.

([3]) "Bush Directive to CIA to Topple Saddam" <gttp://www.theage.com.au>.

([4]) "September 11 Launched a New Era in US Strategic Thinking," United States Mission to the European Union. September (2002) http://www.useu.be.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

موضوع النفط:

يفوق حجم احتياطي النفط المؤكد في العراق (١١٠) مليارات برميل، وهو يمثل ثاني أكبر احتياطي في العالم، وذلك بعد المملكة العربية السعودية.[١] أضف الى ذلك أن قضية النفط العراقية تم ربطها بالقدرة على تغطية العرض والطلب العالميين.

"يبلغ الطلب الدولي على النفط حالياً نحو (٧٦) مليون برميل يومياً، وفقاً لبيانات وكالة الطاقة الدولية، ومن المتوقع أن تزداد بحلول عام ٢٠٢٠م الى (١٢٠) مليون برميل يومياً".[٢]

في الوقت الحاضر تستمر تلبية الحاجة الى النفط بالإمدادات الواردة من منطقة الخليج العربي. قد توحي إحصائيات العرض والطلب والاحتياطات النفطية الهائلة المعروفة والمحتملة في العراق لصناعة النفط الأمريكية بالحاجة الى تطوير مثيلتها العراقية. ووفقاً لما قاله الشيخ أحمد زكي يماني (وهو وزير نفط سعودي أسبق)، فإن للولايات المتحدة مصلحة في ضمان إمدادات النفط العراقية، ولعل ذلك دفع إدارة بوش الى اعتبار الحرب خياراً ملائماً[٣]، يؤيد هذا الموقف التصريح التالي (لجيمس بول - James Paul): "بالرغم من كل ما قيل عن الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وانتهاكات صدام حسين لحقوق الإنسان، فليست هذه هي القضايا المحورية التي تحرك سياسة الولايات المتحدة الأمريكية"[٤] .

وفي رأيه أن مسالة "حرية الوصول الى النفط العراقي والسيطرة المطلقة على ذلك النفط من قبل الشركات الأمريكية والبريطانية، هي التي تدفع الى إبقاء القوات الأمريكية في حالة حركة دائمة، وتعرض للخطر فرص إقامة إمبراطورية عالمية".[٥]

([1]) Mohamed Fareed and Alkadiri, Raad (2002), "Washington Makes Its Case for War," Middle East Report, No. 224.http://www.merip.org./mer\\.

([2]) Al-Anani, Khalil (2003) "The Role of Oil in the Us-Iraqi Crisis,"Al-Siyassa Al-Dawliya, http://www.siyassa.orge.eg. .

([3]) Walker, Andrew (2003), "US Playing with Fire Warns Yamani," BBC News..

([4]) Paul. James A (2002), "Iraq the Struggle for Oil," http://www.globalpolicy.rog.

([5]) Ibid.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثمة وجه أكثر مساساً بالموضوع ذكره الشيخ زكي يماني، وهو أن "الولايات الأمريكية ترغب في التقليل من اعتمادها على نفط الخليج بصورة عامة، ونفط السعودية بصفة خاصة".(١)

أضف الى ذلك أن النجاح يمكن أن يعود بفوائد ضخمة على أفراد رفيعي المستوى في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ترسية عقود النفط في العراق.(٢) والحقيقة أن الطريقة التي تمت بها ترسية عدد من العقود النفطية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أججت الجدل الدائر داخل الولايات المتحدة وخارجها. ولتفادي مثل هذا التصور قامت إدارة بوش "رداً على ذلك بترك وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تتولى ترسية العقود لوضع قواعد الإدارة المحلية والاقتصادية".(٣)

ونتيجة للضغط الأوروبي والوقائع السياسية في العراق، قد تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية المطاف أسلوباً شبه متعدد الجوانب في التعامل مع المصالح النفطية، وعلى سبيل المثال يمكن أن تلجأ الشركات الأمريكية الى منح عقود من الباطن بأعمال كبيرة الحجم الى شركات عربية، وهذه الشركات "لديها خبرة في ظروف السوق المحلية الاستثنائية، ومن الشركات المرشحة أكثر من غيرها لاختيارها تلك الشركات العاملة في الإنشاءات، والنقل البري والبحري، والخدمات المصرفية والقانونية".(٤)

لكن ثمة عدداً من العوامل التي ما تزال غامضة بشأن مستقبل النفط العراقي. فالأسئلة المتعلقة بمدى اعتبار إنتاج النفط العراقي سلعة تنافسية حيوية داخل منظمة الأوبك، وما إذا كان الإنتاج سيزداد بدرجة تؤدي الى هبوط أسعار النفط، تبقى دون إجابة. وايضاً، هل ستلبي عوائد النفط العراقي الاحتياجات الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والعراق؟ يعتمد هذا بشكل خاص على كيفية تعامل السلطة العراقية مع القضايا البارزة، مثل النفقات الهائلة التي ستنجم عن تسديد الديون ومختلف أنواع التعويضات، وتجديد آبار النفط، والنفقات الملحة لعلمية إعادة بناء العراق بصورة عامة. ثمة سؤال آخر يبقى دون إجابة، وهو كيف سيتعامل النظام العراقي المحتمل والموالي

---

(1) Walker, op. cit, pp58.

(2) Vesely, Milan (2002), "It's All About Oil," The Middle East, p21.

(3) Martin, Josh (2003), "Rebuilding Iraq: what Role Will Arabs play." The Middle East, p7.

(4) Ibid, P9.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للأمريكيين مع دول مثل فرنسا وروسيا، اللتين كانت لهما نسب كبرى في مجال النفط العراقي؟ يقول كينيث بولاك (Kenneth Pollack) في عدد تموز ٢٠٠٣م من مجلة (فورين أفيرز-Foreign Affairs) عن المصالح الأمريكية بأنها قد أخذت بعدين اثنين: أولهما يتعلق بالمحافظة على إمدادات النفط، والثاني يتعلق بالحيلولة دون سيطرة المنافسين المحتملين على هذه السلعة الحيوية.[١] وفي هذا الخصوص يلقي (أرفيند جانيسان-Arvin Ganesan) الضوء على عامل مهم هو أنه "وجد صراع مصالح متأصل، إذا نظرنا الى أكبر الدول المستوردة للنفط في العالم على أنها تدير أكبر احتياطي نفط في العالم".[٢]

ويتوقف حل هذه المسالة على الكيفية التي ستقوم بها سلطة العراق المستقلة بإدارة صناعة النفط الوطنية، بما في ذلك مراعاة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية. إن الإدارة الحكيمة لصناعة النفط والموارد الطبيعية العراقية.. "ستسمح بتعزيز المؤسسات التي تحمي حقوق الإنسان وتثبت أنه بالإمكان الاستفادة من الثروة النفطية دون التضحية بحقوق الإنسان والحريات الديمقراطية أو تغذية الفساد المستشري".

ومن المهم من هذا المنظور التصدي لمسالة كيفية إقامة نموذج ديمقراطي جديد في العراق وإمكانية تصديره الى الآخرين.

التغيرات الديمقراطية المطروحة:

لقد تأثرت أفكار بوش حول القيم الديمقراطية بمجموعة محافظة جديدة من المستشارين الذين ينادون بأفكار "متطرفة"، مثل أفكار جوشوا مورافتشيك من معهد أمريكان انتربرايز (American Enterprise Institute) الذي اشار الى أن "غزو العراق سيطلق موجة عاتية من العنف في جميع أنحاء العالم الإسلامي"[٣] وسوف ينعكس ذلك في موجة عارمة من الديمقراطية والتحديث. وقد سادت هذه الأفكار في المؤسسات البحثية

([1]) Pollack, Kenneth (2003), "Securing the Gulf," Foreign Affairs.

([2]) Human Rights Watch, (2003), (in Arabic) "Post – War Oil Management Should Bolster Rights. Benefit Iraqis," http://www.hrw.org/press/2003.

([3]) Dickey, Christopher (2003), "The Middle East After Saddam," Newsweek Special Issue, p36.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمريكية، بما في ذلك باحثون من أمثال فؤاد عجمي وبرنارد لويس[١] أضف الى ذلك أنه حتى الذين يفكرون بلغة سياسية الأمر الواقع، من أمثال هنري كيسنجر، فإنهم كانوا يفضلون القوة العسكرية الأمريكية على حساب أدوات القوة الأخرى لتسوية النزاعات السياسية أو الإستراتيجية.[٢] وقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن هذا الاختيار بوصفه عملية توازن حساس "بين مخاطر السعي للحفاظ على الوضع الراهن، ومخاطر إثارة الفوضى التي قد يكون من المستحيل السيطرة عليها".[٣] وقد أدى ذلك إلى جدل جدي حول ما إذا كانت الفوضى جيدة أو سيئة للمنطقة.[٤] وكانت النتيجة التي توصل اليها عدد من المؤلفين هي أن نموذجاً جديداً لعراق ديمقراطي علماني يرتكز على القيم الغربية للحرية سيكون علاجاً شاملاً لمشكلات الشرق الأوسط الاقتصادية والسياسية كافة.

وقد عبر ديفيد روثكوب(David Rothkop]) بوضوح عن تفرد النموذج الثقافي الأمريكي وإمكانية تصديره الى جميع أنحاء العالم، بالكلمات التالية: "على الأمريكيين الا يخجلوا من فعل ما يحقق بوضوح مصالحهم الاقتصادية والسياسية والأمنية، ويحقق بالتالي بشكل واضح مصالح العالم.." .[٥] وتم كذلك الترويج لهذا النموذج الثقافي/السياسي الخاص في أنحاء المعمورة كما يلي: "يجب الا ينكر الأمريكيون أن حضارتهم – من بين حضارات دول العالم– هي الأكثر عدلاً وتسامحاً ورغبة في تقويم وتحسين نفسها بشكل دائم، وأنها النموذج والنبراس الأفضل للمستقبل"[٦] .

لقد دافعت إدارة بيل كلنتون من قبل عن إقامة أنظمة ديمقراطية ضمن عملية بناء الدول. وقد ركز سياق عمليات الأمن الدولية للولايات المتحدة الأمريكية على فكرة دعم

([1]) Ajami, Fouad (2003), "Iraq and the Arabs' Future," Foreign Affairs, Vol.82. No.1.http://www.foreignaffairs.org/2003010 , والرابط الالكتروني : Blecher, Robert (2003), "Free People Will Set the Course of History," Middle East Research and Information Project (MERIP). http://www.merip.org/ero/interventions/blecher_interv.html.

([2]) Kissinger's Henry Book (2002), "Does America Need a foreign Policy: Toward a Diplomacy for the 21st century (London: Simon and Schuster Ltd.).

([3]) Dickey.op. cit.p36.

([4]) Hones, David Pryce (2002), "Muslims Have Nothing to Lose but Their Chains," The Spectator, p14-15.

([5]) Rothkop, David "In Praise of Cultural Imperialism? Effects of Globalization on Culture," http://www.globalpolicy.org.

([6]) "Burns Asks Senate for $200 Million for Middle East Partnership Imitative," http://www.usinfo.stste.gov/regional/nea/summit/text2003/.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"ديمقراطية تسوية النزاعات".[1] غير أن هذه السياسة اعتبرت غامضة نوعاً ما، وبالتالي فإن القوات المسلحة الأمريكية.. "وجدت نفسها ملتزمة بالعديد من المهام غير المحددة التي لا يتم فيها تعريض أي من المصالح الحيوية الأمريكية- كما في الصومال وهايتي والبلقان- للخطر لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية غير واقعية أو غير مناسبة".

لكن مثل هذا الأسلوب تغير كثيراً بعد الحادي عشر من سبتمبر عندما نفذت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الدفاع الاستباقي، مدعية لنفسها نطاقاً للمصالح القومية الحيوية أوسع بكثير من ذي قبل ويكاد يشمل العالم أجمع.

سوف يشهد العراق تجربة ثقافية سياسية فريدة فلن يكون الشروع في عملية ديمقراطية جديدة أمراً مستحيلاً. فقد شهد العراقيون خلال مرحلة العهد الملكي التي بلغت ٣٨ عاماً، واستمرت حتى الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٥٨، فترة من الاستقرار النسبي والحرية وإن كانت منقوصة، وعلاوة على ذلك فإن العراق يمتلك ثورة غنية من مثقفي الطبقة الوسطى الذين يمكن أن يشيعوا المثل الديمقراطية. لكن هذه المرحلة الحاسمة وغير المستقرة تتطلب جهوداً أكثر تركيزاً لإحلال الأمن عن طريق حلول إبداعية للمشكلات الاجتماعية- الاقتصادية والثقافية والسياسية. وهذا يستدعي إقامة مؤسسات شرعية تنسجم مع بنية فيدرالية ديمقراطية تعددية حقاً.

إن الواقع على الأرض يدل على أن العملية الدستورية لن يكون من السهل إنجازها، وسوف تستغرق بعض الوقت، وسيكون من الضروري أن يطرأ تحسن كبير على المناخين السياسي والأمني، ولن يساند العراقيون نظاماً جديداً مفروضاً عليهم من الخارج أو حتى من الداخل من قبل بضع قوى سياسية لا تحظى بالشعبية، وينبغي أن يكون نظاماً جديداً وواسع التمثيل، ويشمل جميع البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية الوطنية

([1]) Baker Spring and Jack Spencer, "In Post –War Iraq, Use Military Forces to Secure Vital Interests, not for Nation-Building," Policy Research and Analysis, The Heritage Foundation. (2002) http://www.heritage.org/research/MiddleEast/.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

التداعيات الإقليمية للحالة الأمنية العراقية على المنطقة

أثارت التداعيات المتلاحقة للوضع الدولي تساؤلات حول كيفية الصياغة العملية السياسية العالمية اللازمة للحفاظ على الاقتصاد العالمي مفتوحاً ومتعدد الأطراف، خاصة في ظل التوجهات الجديدة الداعية إلى مزيد من التكتل الإقليمي، بالتوازي مع الجهود الدولية في الإطار متعدد الأطراف، وتزامنت هذه التغييرات الجذرية في الهيكل الدولي للتوازنات والعلاقات مع ثلاثة متغيرات أساسية على الصعيد العالمي أسهمت في صياغة نمط جديد للتوجه الاقتصادي والتجاري الدولي[١].

أ. شهد العالم مؤخراً نشاطاً متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية، سواء في إطار ثنائي، أو شبه إقليمي، أو إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة (وهي التي تضم دولاً متقدمة وأخرى نامية)[٢].

ب. التوصل لإطار متعدد الأطراف لإدارة النشاط التجاري الدولي بكافة جوانبه المباشرة وغير المباشرة، بما فيها التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات) وإجراءات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، على أساس اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧، والتي أسفرت جولتها الأخيرة للمفاوضات – جولة أوروجواي – عن إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تشرف على (٢٨) اتفاقية ووثيقة قانونية لتحرير التجارة الدولية.

جـ. شروع العديد من الدول النامية في إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لمساندتها في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لمساندتها في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي القائم على اقتصاديات السوق.

---

(١) صابر عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٧-٤١.

(٢) صلاح الدين حسن السيسي، (٢٠٠٧). قضايا معاصرة: النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، الواقع... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، القاهرة: دار الفكر العربي، ص ص ١٧-١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د. تقليص دور الدولة في العملية الإنتاجية والسياسة الاقتصادية ككل، وتعزيز وتنمية دور مؤسسات القطاع الخاص، وإصلاح سياسات الاقتصادي الكلي، والنظم النقدية والمالية، وأسعار صرف العملات، وسياسات التسعير الجبري، وإطلاق حرية الاستثمار والتصرف في رأسمال وأرباح المشروعات للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء وفقاً لضوابط اقتصادية مدروسة تخدم في المقام الأول أهداف التنمية.

أما ما يحدث في اغلب دول العالم الثالث فان التنمية غير شاملة وغير متكاملة. وهذا هو سبب عدم التوازن بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فما حدث من تغيير في هذه الدول هو تغيير اقتصادي اجتماعي سواء قامت به الحكومات الوطنية او فرض عليها من الخارج دون أن يقابل هذا التغيير ما يماثله في الجانب السياسي. مما ينجم عن هذه التنمية المنقوصة وغير المتكاملة عدم قدرة المؤسسات السياسية على مواجهة التغيير الاقتصادي والاجتماعي مما سيؤدي إلى نتيجتين غاية في الخطورة:

أ. عدم الاستقرار السياسي نتيجة الأوضاع الاقتصادية وتراجع معدلات النمو.

ب. ظهور مشاكل الإرهاب والعنف السياسي نتيجة انتشار الفساد والفقر والبطالة.

هذا على المستوى الداخلي أما على المستوى الدولي فان الفجوة الكبيرة بين دول الشمال ودول الجنوب. باعتبار أن الأولى هي دول صناعية تحتاج إلى أسواق خارجية لاستهلاك ما تقوم بتصنيعه أولاً ولأنها من جانب آخر تريد استمرارية التصنيع فتكون والحالة هذه بحاجة إلى المواد الأولية. والمواد الأولية متوفرة في دول العالم الثالث مما أدى إلى الصراع بين الدول الصناعية للسيطرة على دول العالم الثالث.

يتميز النظام العالمي الجديد فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي بمجموعة من الخصائص أصبح يتسم بها الاقتصاد العالمي اليوم وما زالت تأخذ طريقها نحو التعمق والرسوخ منها:

أ. إن المبدأ الذي أصبح بحكم العلاقات الدولية الآن أصبح يتمثل في توازن المصالح بدلاً من توازن القوى. وبالتالي زاد الاعتماد المتبادل الذي صار –على حد تعبير البعض– هو القانون الأساسي للعلاقات الدولية.

ب. تراجع دور الدولة فيما يتعلق بتنظيم المجال الاقتصادي لصالح أطراف أخرى فاعلة على المستوى الدولي، وهو ما يعني التهميش المتزايد للدول الفقيرة التي تعاني من

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التدهور الاقتصادي نتيجة اتجاه رأس المال والتكنولوجيا والعمالة الماهرة إلى التركز في الدول المتقدمة.

عجز هذه الدول عن مواجهة هذه المنافسة في ظل أوضاعها الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية من شأنه أن يدمر القطاع الصناعي الناشئ في هذه الدول.

تخلف اقتصاديات دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية عن الركب الحضاري لعدة أسباب من أبرزها[١]:

أ. اعتماد النظام الاقتصادي الدولي على الثورة التكنولوجية كقاعدة أساسية مما أدى إلى اتساع الفجوة بين المراكز الصناعية ودول العالم الثالث.

ب. عدم تمكنها بعد من تصحيح اختلالها الهيكلية وزيادة حجم المديونية.

جـ. تحويل مسارات المساعدات المالية الغربية من دول العالم الثالث إلى أوروبا الشرقية.

أدت العولمة إلى إضعاف الكثير من دول العالم الأمر الذي فسح المجال وفتح الباب على مصراعيه لنشوء تنظيمات دولية جديدة إرهابية وغير إرهابية: كمنظمة اقتصادية تسعى لتحقيق مرابح فاحشة، أو منظمات للجريمة المنظمة كتجارة الرقيق والمخدرات وغسيل الأموال، إن نشوء مثل ذلك التنظيمات مرتبط بمدى ضعف الدولة حيث تصبح غير قادرة على مقاومة تلك التنظيمات أو الهيئات كما كان عليه الحال بالنسبة "للقاعدة" التي استخدمت أفغانستان، وبعض التنظيمات في الصومال أو غيرها من مناطق العالم التي تشهد ضعفاً في سلطة الدولة[٢].

كان توجه الاقتصاد العالمي في العقد الأخير يتمثل بتحقيق تقدم سريع لما يقارب ملياراً من البشر على حساب خمسة مليار من شعوب العالم مع تضاعف نسبة الفارق تقريباً بين الخمس الأول من الأغنياء والخمس الأخير من الفقراء في العالم، وقد اتسعت الفجوة بشكل ملحوظ في الثمانينات والتسعينيات، وتشير الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية إلى أن هذه الفجوة تزداد اتساعاً، تتركز المجتمعات النخبوية في منطقة شمال الأطلسي وفي بعض دول غرب المحيط الهادي، مع وجود نخب لا بأس بها في عدة دول فقيرة وأقليات مهمشة في بعض الدول الغنية.

---

(1) إمام حسنين عطا الله، مرجع سابق، ص ص ٦٧-٧٠.

(2) بطرس، غالي غالي، مجلة السياسة الدولية، يناير ٢٠٠٢، ص ١٦١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويبرز شكل من أشكال العنصرية الاقتصادية في القوت الذي تندفع فيه النخبة بعيداً أمام البقية، وتنتج السوق الحرة المعولمة بقعاً من النمو الاقتصادي ولكنها تفشل في تحقيق أي قدر من العدالة. تحدث هذه العملية في إطار تحسن جوهري طرأ على التعليم الأساسي ومحو الأمية والاتصالات، أدى إلى جعل عدد أكبر من الناس يشعرون بمدى هامشيتهم، وأدى هذا بدوره إلى بروز ظاهرة الفقراء المطلعون، وثورة كامنة تغذيها آمال محبطة[١].

توجد تصدعات جيوسياسية وجيواقتصادية واجتماعية- ثقافية مهمة في خريطة الشرق الأوسط والخليج العربي. ويقول كريستوفر ديكي (Christopher Dickey): "إن بعض مسؤولي وزارة الخارجية وموظفي وكالة الاستخبارات الأمريكية قد حذروا من انعكاسات غزو وشيك للعراق، ونبهوا على أن "الشرق الأوسط- شأنه شأن البلقان – مزقته التصدعات العرقية والدينية. ولذلك فإن الإطاحة بصدام حسين يمكن أن تعرض المنطقة لحالة عدم استقرار واسعة النطاق".[٢]

قد يفترض المرء بثقة أنه كلما زاد التورط الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ازداد الضغط على مختلف القوى الإقليمية للالتزام بالأهداف الإستراتيجية الأمريكية، فمجتمعات الشرق الأوسط تمر بمرحلة من الضعف وعدم الاستقرار، كما تشهد إصلاحات سياسية دستورية مرحلية دونما إرساء لأهداف إستراتيجية مبنية على دراسة سليمة. وهناك ثمة خطر حقيقي من أن العراق قد ينزلق في فوضى تعم مشكلاتها المنطقة بكاملها، بدلاً من أن يكون نموذجاً للوحدة السياسية والثقافية والإقليمية. وعلى الرغم من رغبة العراق في المحافظة على وحدته الإقليمية، فإن هناك تقسيمات طائفية واضحة: بغداد بسكنها العرب من السنة والشيعة، والموصل بجماعاتها الكردية والعربية السنية ذات النفوذ، والبصرة المكونة بصورة رئيسية من العرب الشيعة. وهذه عوامل مهمة تدخل في تكوين أية سلطة سياسية في العراق، وقد تؤثر تركيبتها تأثيراً قوياً في اتجاه سياستها الخارجية.

سوف يسهم مركز الولايات المتحدة الأمريكية الجيوستراتيجي والاقتصادي المتفوق في العراق والعالم بصفة عامة في ردع حكومات الشرق الأوسط الأخرى، بما

---

(1) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، تحرير كين بوث وتيم ديون، ترجمة صلاح عبد الحق، ٢٠٠٥، ط١، ص ٢٨١.

(2) أحمد، محمد سيد، مرجع سابق، ص ٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فيها سوريا وإيران، عن التحدي المباشر للولايات المتحدة. وبالإضافة الى ذلك فإنها ستزود إسرائيل بمزيد من الأمن، بحيث تمكنها من تأمين مصالحها الحيوية. ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في كسب التأييد الملموس – وإن كان بدرجات مختلفة – من دولة الكويت ودولة قطر والملكة العربية السعودية والأردن وتركيا. وقد قام عدد من هذه الدول بتقديم تسهيلات لوجستية عسكرية أساسية للولايات المتحدة في حملتها على العراق. وقد اعتبر التحالف الاستراتيجي الدائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تعزيزاً لحملتها العسكرية، بالرغم من أن إسرائيل بقيت خارج منطقة الحرب، كما حدث في حرب الخليج الثانية. والحقيقة أن النظام العراقي – منذ عام ١٩٩١م فما بعد– لم يكن في وضع يمكنه من تشكيل أي تهديد أمني وشيك لإسرائيل[١].

وبقدر ما يتعلق الأمر بالعراق نفسه، ومع غياب أي إجماع ظاهر على كيفية معالجة تطورات ما بعد الحرب، فإن من المتوقع أن تستمر دوامة التجربة والخطأ في إضفاء طابعها على إعادة تعمير العراق. ومن المتوقع – علاوة على ذلك– أن تستمر أعمال العنف الى حين إقامة سلطة جديدة ذات سيادة. ومع ذلك، فحتى إن قام نظام أو سلطة سياسية عراقية مستقلة جديدة، فإن إمكانية قيام عراق ضعيف يمكن أن تؤدي الى أزمات تعرض للخطر "المصالح العراقية" وتسمح بزيادة نفوذ إيران وتركيا. وسيكون على أية سلطة عراقية أن تراجع مركزها الإقليمي بوصفه مسالة ذات أولوية، وتصوغه في سياق أهدافها الإستراتيجية والاقتصادية الملحة، على الرغم من تلك الأهداف.

بعد أن تحول العراق في ظل الفراغ الأمني للجماعات المتشددة، وكما أدت حرب الخليج الثانية ضد العراق في عام ١٩٩١م الى إثارة الغضب من الوجود الكثيف للقوات الأمريكية في المنطقة، وهو ما أسهم في تنامي التعصب الديني ضد ذلك الوجود وطالب برحيله، فستمثل الأصولية الراديكالية التحدي الأكبر الذي سيواجه دول المنطقة في فترة ما بعد حرب الخليج الثالثة.

وباستقراء خبرة حروب الماضي فليس من المستبعد ان تؤدي الحرب على العراق الى إيجاد جيل جديد من المتطرفين الشبان المرتبطين بتنظيم القاعدة والمؤمنين بفكره،

---

(١) Dore Gol's Point of view in his article, "The End of the Post-Gulf War Era," Jerusalem Center for Public Affairs, (2003),<http://www.jepa.org>..

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهو ما يعني أن الظاهرة الشبابية في دول الخليج باتت ذات صلة وثيقة بقضية الأمن والاستقرار السياسي على الصعيدين الأمني والإقليمي، ولاسيما إذا ما حاول بعض الشبان التسلل والانضمام الى صفوف المقاومة، مستغلاً في ذلك حالة الانفلات الأمني هناك وعدم السيطرة على المناطق الحدودية، وهو ما يمثل خطراً على أمن ودول مجلس التعاون في ظل بعض الفتاوى الدينية التي أطلقتها بعض المؤسسات الدينية أثناء الحرب، ورأت فيها أن الجهاد ضد الأمريكيين والبريطانيين في العراق واجب وجهاد شرعي، وتنامي المخاوف من استجابة الكثير من الجماعات الإسلامية دعوات تنظيم القاعدة في الجهاد ضد الأهداف الأمريكية في العالم[١].

المبحث الأول

انتشار التيار الأصولي والمحافظ في العراق

ثمة مخاوف من أن يتحول الشبان الذين دخلوا العراق للمشاركة في الحرب ضد القوات الأمريكية الى تكوين بنية تنظيمية جديدة في (مجلس التعاون الخليجي والدول العربية) وقد تكون أقوى من البنية التي حاولت تكوينها جماعة الأفغان العرب، وخصوصاً إذا تمت الاستفادة من أخطاء التجربة السابقة، وهذا بدوره سيمثل أحد أخطر التحديات الأمنية المحتملة والمستقبلية على أمن دول (مجلس التعاون الخليجي والدول العربية).

من ناحية أخرى فقد قدمت الحرب على العراق الفرصة لتنامي الجماعات الأصولية في المنطقة، إذ استغلها تنظيم القاعدة لحشد العناصر الراديكالية وجمعها في العراق تحت دعوى الجهاد ضد القوات الأمريكية المحتلة، وأصبح تنظيم القاعدة مصمماً على فتح جبهة جديدة في العراق لفرض نفسه كطليعة للمنظمات الأصولية التي تخوض حرباً مقدسة ضد الولايات المتحدة والغرب[٢].

---

[1] كدماني، بسمة (٢٠٠٠). الحرب على العراق ومأزق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ورقة قدمت إلى ندوة نظمها المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن.

[2] عبد الرحمن، ياسر، (٢٠٠٣). التداعيات الأمنية للحرب الأمريكية على العراق، شؤون خليجية، العدد٣٣، ص٤٧-٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن ناحية ثالثة، أفرزت الحرب جماعات راديكالية جديدة تدعو الى مهاجمة المصالح الأمريكية والغربية في دول الخليج، كجماعة الكاهون في جزيرة العرب، وتنظيم الموحدون وتنظيم الطائفة المنصورة [١].

وبدل ظهور هذه التنظيمات الراديكالية المرتبطة بتنظيم القاعدة أو تلك التي تتبنى فكرة الجهاد ضد الولايات المتحدة وإسرائيل على أن الحرب على العراق أدت الى تراجع الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب الدولي، حيث نجح ابن لادن في استغلال هذه الحرب في إيجاد متعاطفين جدد لسياسته وتجنيدهم ضمن دول المنطقة، وبحسب تقرير التوازن العسكري السنوي لعام ٢٠٠٤م-٢٠٠٥م الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، فإن حرب العراق قد زادت من عدد أعضاء تنظيم القاعدة، كما شحذت إرادة التنظيم، فقد أشعلت الحرب مشاعر متطرفة بين المسلمين وهكذا تزايدت قدرة تنظيم القاعدة على تجنيد أعضاء جدد وقويت معنوياته وتزايدت – ولو بصورة طفيفة – قدرتها على القيام بعمليات جديدة ضد المصالح الأمريكية والغربية في دول المنطقة.

مما أدى إلى اكتشاف بعض الخلايا الإرهابية النائمة التي تتبنى فكر تنظيم القاعدة بين الحين والآخر في بعض الدول، وكان آخرها إعلان وزارة الداخلية السعودية نهاية شهر آب أبريل ٢٠٠٧م عن كشف سبع خلايا إرهابية تضم ١٧٢ شخصاً، وبحسب بيان وزارة الداخلية فإن أغلبيتهم من السعوديين والمقيمين والوافدين، وترتبط بمعسكرات وتنظيمات خارجية، وقامت بإرسال بعض عناصرها الى بلدان أخرى لدراسة الطيران والتدريب في معسكرات خارجية، وذلك لاستخدامهم في تنفيذ عمليات إرهابية داخل المملكة تستهدف منشآت ومصالح نفطية، واستهداف قواعد عسكرية في الداخل والخارج[٢].

أسهمت الحرب على العراق – التي جاءت خارج إطار الشرعية الدولية ومن دون قرار من مجلس الأمن – في توفير المسوغات لدعاة العنف، على نحو أدى الى ظهور

---

[1] سلامة، معتز (٢٠٠٤). **الشباب في دول الخليج ٢٠٠٣-٢٠٠٤: في التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٣-٢٠٠٤**، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ص٢١٤-٢١٥.

[2] الحسن، عمر (٢٠٠٤). **المملكة العربية السعودية وإدارتها للأزمات الأمنية: تفجيرات الرياض نموذجاً**، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص٦٩-٧٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

موجة جديدة من الإرهاب الدولي اجتاحت المنطقة ودول العالم – وبخاصة التي تحالفت مع الولايات المتحدة في شن الحرب – كردة فعل على الحرب ضد العراق.

ويرى محللون أن استمرار الأوضاع المتردية في العراق وانفلات الحالة الأمنية هناك قد يوفر المناخ الملائم لتعرض المنطقة لعمليات إرهابية على نحو أكبر ما كان في السابق[١].

ويؤكد ما سبق، تعرض دول مجلس التعاون لموجة من الإرهاب تزامنت مع الحرب على العراق، وتصاعدت وتيرتها على نحو لافت بعد الحرب ولاسيما في الملكة العربية السعودية، وامتدت الى كل من الكويت وسلطنة عمان وقطر، ففي الشهر التالي لسقوط بغداد وتحديدا في مايو ٢٠٠٣م، بدأت أعمال المقاومة ضد الوجود الأنجليز – والأمريكي بالعراق، وفي التوقيت نفسه شهدت الكويت ثم السعودية أحداثاً إرهابية متفرقة، وظل تزامن التوقيتات حاضراً في أجندة العمليات لتأتي الذكرى الثانية لسقوط بغداد وبصحبتها التفجير الانتحاري الذي استهدف مسرحاً تابعاً لمدرسة بريطانية في مارس ٢٠٠٥م [٢].

وهكذا، تمدد مسرح العمليات ليشمل عدداً من البلدان الخليجية على عكس إدعاءات أمريكية سبقت الحرب على العراق وبشرت بأن سقوط نظام صدام حسين سوف يكون مقدمة لانحسار موجة الإرهاب.

ويدل ما سبق على أن الجماعات التي تقف وراء أحداث العنف في دول المجلس لم تعد مرتبطة بتنظيم القاعدة فقط، بل تمثل تياراً واسعاً يطلق عليه التيار الجهادي، وهو تيار موجود بصورة أو بأخرى في باقي دول المجلس، وأن هذا التيار قد غير من استراتيجيته التي كانت تقوم على استهداف العدو الخارجي لكي تشمل أيضاً العدو الداخلي باستهداف النظم في الداخل.[٣]

---

[1] الغنم، محمد بن جاسم، جلال، محمد نعمان (٢٠٠٣). **نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي**، بيروت، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، ص٨١.

(2) إبراهيم، حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٩٠.

[3] شهاب، فؤاد (٢٠٠٤). **أمن الخليج ٢٠٠٣-٢٠٠٤**، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ص١٧٦-١٧٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي إعادة تحليل ظاهرة البؤرة الإقليمية الإرهابية التي ترسخت بعد سقوط بغداد واتخذت من العراق قاعدة لها، يتضح أنها تتبنى النموذج العنقودي، فهناك تنظيمات تظهر فجأة وتتبنى عمليات على الأرض، ولكن المعلومات عنها تبقى غامضة، كما أن معلوماتها بعضها عن بعض تظل مشوشة. (١)

وهذا النموذج العنقودي يوحي بأن الهاجس الوقائي يسيطر على البؤرة الإقليمية، ويوحي أيضاً بأنها تتبنى سياسة النفس الطويل، وفي هذا السياق فهي تلتزم بإستراتيجية "تشتيت الجهد" وهي إستراتيجية تقضي بتوسيع العمليات الإرهابية في مختلف أنحاء العراق والخروج بها الى جارج حدود البلاد نحو المحيط الخليجي المجاور بهدف قطع الطريق على احتمال محاصرة الجماعات المسلحة داخل العراق، وفتح ثغرات في أي حزام أمني وقائي قد تلجأ اليه دول الخليج تنسيقاً مع السلطة العراقية. (٢)

ومع انهيار نظام الرئيس صدام حسين بدأت بعض الأوساط الخليجية الحديث عن نهاية التهديد الذي كان يمثلة العراق بالنسبة الى هذه الدول، إذ يعد غياب هذا النظام مكسباً استراتيجياً لها، وبخاصة للكويت، فتجربة الغزو العراقي في الثاني من اغسطس ١٩٩٠م وما ترتب عيها من محاولة بغداد الغاء سيادتها الوطنية عن طرق احتلالها وضمها الى الإقليم العراقي، كانت أكثر من كافية لكي تتولد لدى حكومة الكويت وشبعها مشاعر الارتياب والخوف تجاه سلوك العراق، وتغذي المخاوف الأمنية الكويتية وجعلها تنظر الى العراق بوصفه مصدر تهديد واقعي وكأن لم يكن في الإمكان مواجهته الا من خلال شبكة التحالفات الأمنية مع القوى الكبرى. (٣)

وبالنسبة الى بقية دول المجلس الأخرى، فإن كلاً من تجربة غزو الكويت وحجم القدرات العسكرية العراقية الذي كان متفوقاً في الكثير من الجوانب عليها، والطبيعة والطموحات العسكرية للحكومة العراقية كانت جميعها تعزز الاعتقاد لديها بأن الجار العراقي كان يمثل مصدر تهديد كامناً ومحتملاً تنبغي مواجهته، فضلاً عن أن دولاً أخرى إضافة الى الكويت كانت قد تعرضت لتهديدات من نظام صدام راوحت بين اللفظية

---

(1) عبد الرحمن، ياسر، مرجع سابق، ص٥١.

(2) المصدر نفسه، ص٥٢.

(3) عبد الله، عبد الخالق (٢٠٠٤). **التقرير الاستراتيجي الخليجي وسنة الحرب على العراق، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٣-٢٠٠٤**، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ص١٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والعسكرية خلال أزمة احتلال الكويت، لذلك فإن هذه الدول استمرت تأخذ تلك التهديدات على محمل الجد خلال فترة ما بعد تحرير الكويت. [١]

نتيجة لذلك كله ارتفعت توقعات دول المجلس بأن تؤدي الإطاحة بنظام صدام حسين تؤدي إلى انحسار التهديد الذي كان يمثله العراق لها من جهة، واستقرار منطقة الخليج من جهه أخرى. [٢]

ففي الكويت مثلاً، لا تزال نظرة الشك والتوجس تجاه بعض النيات العراقية قائمة، وذلك على خلفية بعض المواقف والتصريحات الصادرة من مسؤولين عراقيين عقب سقوط نظام الرئيس صدام حسين، التي طالبت بإيجاد منفذ بحري للعراق على الخليج العربي مثل مطالبة نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي مضر شوكت في شهر يناير ٢٠٠٤م باستئجار جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين، وهو الأمر الذي عدته الكثير من الاوساط الكويتية الرسمية والشعبية تهديداً وتكراراً لسياسات النظام العراقي السابق، ووصفت المؤتمر الوطني العراقي الذي يرئسه أحمد الجلبي بـ"أعداء" الكويت.[٣]

وحصيلة ذلك كله أن عراق ما بعد صدام حسين، بغض النظر عن الطبيعة السياسية والايديولوجية لقيادته الجديدة، قد تستمر فيه النزعة نفسها للسيطرة الإقليمية والطموحات التي قد تؤدي الى ايجاد توترات وربما تنافر أو خصومة مع جيرانه، فالإطاحة بنظام صدام حسين لن تغير بطبيعة الحال من الحقائق الجيوسياسية والتاريخية، وإنما يمكن أن تغير من اليات التعامل العراقي مع هذه الحقائق، فمن حيث الموقع الجغرافي لن تغير الحرب من حقيقة غياب أو ضيق المنافذ البحرية للعراق ومحدودية إطلالته على الخليج، الا أن تأثير هذه الأوضاع سوف يختلف كثيراً في تلك الظروف، فبينما أدت هذه الأوضاع الى قيام نظام الحكم الثورية والبعثية بمغامرات عسكرية خارجية في محاولة منها للحصول على موطئ قدم في الخليج، فإن المتصور أن اي نظام حكم جديد في عراق ما بعد صدام قد يتعامل مع هذه المسالة بأدوات ووسائل مختلفة، ولا سيما

([1]) الغفلي، علي، مرجع سابق، ص١٩٥.

([2]) صحيفة الراي العام الكويتية، ٢٠٠٤/١/١٢.

([3]) صحيفة السياسة الكويتية، ١٢-٢٠٠٤/١/١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من حيث محاولة الانفاق على ترتيبات سياسية واقتصادية تتيح للعراق استخدام موانئ الدول المجاورة. [١]

وإذا كانت التهديدات المرتبطة بالنظام السابق قد ذهبت الى غير رجعة أو على الأقل تم تحييدها، فإن أخطاراً جديدة محتملة لا تزال مخيمة، وترتبط بالصراع بين القوى السياسية وتصاعد حدة العنف الطائفي في العراق، وقد عبر الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي عن قلق دول الخليج العربية من احتمالات تفكك العراق، في إشارة واضحة الى تصاعد دور الجماعات الطائفية والسياسات العرقية، ولكن علاوة على ذلك فإن هذا التصريح إشارة ضمنية الى العودة غير المسبوقة لدور العامل الشيعي في السياسات العراقية. [٢]

وتتزايد خطورة هذا العامل في ظل تصاعد النزعات الانفصالية لدى الطوائف والاثنيات المختلفة، فهناك بعض القوى السياسية تسعى للحصول على الحكم الذاتي والاستقلال بأقاليم معينة كما هو الحال بالنسبة الى الأكراد الذين يسعون لتأسيس الدولة الكردية الكبرى، ويطالبون باستقلال مناطق شمال العراق، مثل كركوك والموصل، الغنية بالنفط في إطار مشروع فدرالي للعراق يضم إقليمين أحدهما عربي والآخر كردي. [٣]

وربما لا تقبل اي دولة خليجية أو عربية بوجود دولة عراقية تقوم على أساس طائفي بالقرب من حدودها يمكن أن تشجع بعض الأقليات العربية الأخرى الموجودة بها في المطالبة بالاستقلال والحكم الذاتي، ولهذا تعارض دول المجلس تقسيم العراق وتؤكد ضرورة الحفاظ على سيادته. [٤]

لكن مع ذلك، فلا يمكن تجاهل التأثير المحتمل لتصاعد نفوذ الشيعة السياسي في العراق على دول المجلس، وبخاصة في ظل وجود أعداد كبيرة من الشيعة فيها، ففي

([1]) محمود، احمد إبراهيم (٢٠٠٣). **دول مجلس التعاون والأزمة العراقية ١٩٩١-٢٠٠٣**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ص١٧٢.

([2]) عبد الجبار، فالح (٢٠٠٥). **الخليج والعراق ما بعد الحرب- تداعيات التغير المتناقصة: الخليج وتحديات المستقبل**، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص٣٠٣.

([3]) إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٣). **القوى السياسية العراقية ودورها في تحديد مستقبل العراق: العراق بعد الحرب إلى أين؟** مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، ص١٧-٢٤.

([4]) العيسوي، اشرف سعد، (٢٠٠٤). **خليج القرن الواحد والعشرين: نحو استراتيجية أمنية شاملة**، سلسلة كراسات استراتيجية، ٢٣، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكويت يراوح ما بين ١٥-٢٠% من السكان،[١] وفي البحرين تشير بعض الدراسات الى أن الشيعة يمثلون ثلثي السكان[٢] وفي السعودية يمثل الشيعة نسبة تراوح ما بين ١٥-٢٥% تعيش في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط في المملكة،[٣] وتوجد بقية دول المجلس أعداد قليلة من الشيعة، وهو ما يجعل احتمالات التأثير والتأثر قائمة الى حد بعيد، وتحت تأثير العدوى لما حققه شيعة العراق من مكاسب سياسية، يظل احتمال مطالبة الشيعة الموجودين في دول المجلس بحقوق مماثلة تتوازى مع نسبة تمثيلهم السكانية احتمالاً قائماً.

أن التبعات السياسية لمثل هذه الروابط الايديولوجية والمؤسسية بين الشيعة في العراق وبين الشيعة في الخليج ستؤدي الى زيادة معدل الحماسة الشيعية المحلية في دول مجلس التعاون، ولكنها قد تؤدي في الوقت ذاته الى اعتدال في الأساليب التي تنتجها هذه الدول في التعامل مع الطائفة الشيعية، وستكون كل من ملكة البحرين ودولة الكويت والملكة العربية السعودية بما لديها من قاعدة شيعية كبيرة من السكان، هي الأكثر تأثراً بهذا النشاط المتزايد، وسوف تكتسب المطالب الداعية الى تمثيل أفضل للمجموعات الشيعية حيوية جديدة، هذا إذا لم تتطور الى مطالب أوسع وإصلاحات أكبر، وقد تأخذ مثل هذه المطالب صيغاً سلمية.[٤]

وبالفعل بدأت الطائفة الشيعية في دول المجلس في التحرك لأخذ مكانة أكبر وأهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي على ذلك تستفيد من كل ما يمكن أن يتاح لها، حيث استفادت من الوضع البحريني الجديد في ما سمي "الإصلاحات" التي سمحت للشيعة بأخذ مكانة أكبر في مجمل نواحي الحياة العامة، وكان ذلك واضحاً في الانتخابات النيابية التي شهدتها ملكة البحرين في عام ٢٠٠٦، حيث حصل الشيعة على ١٩ مقعداً من مقاعد مجلس النواب البالغة أربعين مقعداً، كما شاركت شخصيات شيعية في الحكومة الجديدة التي تم تاليفها في عام ٢٠٠٦، ولأول مرة يعهد لشخصية شيعية شغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء من خلال تعيين الوزير جواد سالم العريض، إضافة الى تعيين عناصر شيعية أخرى في الحكومة الجديدة، كما استفاد الشيعة في

---

(1) المديرس، فلاح (١٩٩٦). **الشيعة في المجتمع الكويتي: دراسة اجتماعية سياسية**، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٣) يناير، ص٢٩.

(2) فخرو، منيرة (١٩٩٥).**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ص٣٣.

(3) الحسين، عمر مرجع سابق، ص١٣.

(4) عبد الجبار، فالح، مرجع سابق، ص٣١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكويت من حالة الانفتاح السياسي، فأصبح لهم مثلون في البرلمان الكويتي، وكذلك في الحكومة الكويتية. [١]

كما يظهر تأثير العامل الشيعي في العراق في بعد آخر يتعلق بتصاعد دور النجف المعتدل تحت قيادة آية الله العظمى على السيستاني على دول مجلس التعاون، فالشيعة في هذه الدول قد تتحول من الخمينية المتطرفة الى السيستانية المعتدلة. [٢]

المبحث الثاني

المنظور الإقليمي للأمن واستقرار العراق وتداعياته على دول المنطقة

كما لا يمكن تجاهل الأثر السلبي لتهميش الطائفة السنية في العراق على دول المجلس، وقد تشير بعض الحكومات الخليجية بالرغبة في دعم الطوائف الدينية الموالية لها في العراق بغض النظر عن الخطاب الذي قد تعبر عنه هذه الطوائف وقد يؤدي مثل هذه النهج الى جعل التوترات الطائفية الضئيلة أكثر سوءاً بدلاً من تخفيفها.

أولاً : المنظور الأردني:

يقع الأردن في منطقة حساسة من الناحية الجيوستراتيجية، حيث تحده إسرائيل من الغرب، وسوريا من الشمال، والعراق من الشرق، والملكة العربية السعودية من الجنوب. وقد نبع التحدي الذي واجهته كل حكومة من الحكومات الأردنية من المساعي المبذولة لتسوية الأزمات الإقليمية أو إزالتها إن أمكن. وما لا ريب فيه أن المأزق والتوتر المستمرين على الجبهة الفلسطينية- الإسرائيلية، والتداعيات الخطيرة للحرب الأمريكية على العراق قد زادت من حدة التوتر في الأردن [٣].

لقد تبنى الملك عبد الله الثاني أسلوباً حذراً في التعامل مع مصادر التهديد الرئيسية من داخل المنطقة وخارجها. وهكذا فعلى الرغم من تصاعد الضغط الشعبي لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل والوقوف الى جانب العراق في حرب الخليج الثالثة

([1]) إدريس، محمد السعي، (٢٠٠٦). أمن مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن من إنشائة: رؤية تقييمية واستشرافية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص٨٠-٨٥.

([2]) عبد الجبار، فالح، مرجع سابق، ص٣١١.

([3]) الغنم، محمد بن جاسم، جلال، محمد نعمان، مرجع سابق، ص٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نظراً للاحتياجات النفطية، رفض الملك عبد الله الوقوع في أيدي غلاة القوميين أو الجماعات الإسلامية الأردنية أو صدام حسين. وقد ركز على مواجهة التهديدات المحتملة الناجمة عن الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي والعراق، وليس على معاداة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق أو في حربها العالمية على الإرهاب. وأثناء الحرب، وكذلك عند نهايتها ، وجه الأردن مساعيه نحو تحسين العلاقات الأردنية – الأمريكية. كما رحب الأردن أيضاً بخريطة الطريق، وأيدها رسمياً من أجل تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي[١].

وعلى الرغم من أن الملك عبد الله الثاني عبر عن تأييده لتسمية الرئيس بوش للدول الثلاث (إيران والعراق وكوريا الشمالية) بأنها "محور الشر"، فقد أصر الأردن على أن شن الحرب على العراق يمكن أن يُغرق منطقة الشرق الأوسط في مزيد من الاضطراب. وتبنى الأردن نظرية "الأردن أولاً" و"كلنا الأردن" كوسيلة للحفاظ على مصالحه الوطنية.[٢]

كانت علاقة الأردن بالعراق متقلبة في الماضي، وقد عبرت الحكومة الأردنية عن استيائها الشديد من انتهاكات صدام حسين لحقوق الإنسان.[٣] غير أن الحكومات الأردنية كانت تبدي اهتماماً أكبر بتحسين العلاقات الاقتصادية بالعراق على الرغم من الخلافات السياسية. وقد كان العراق أكبر شريك تجاري للأردن، وكان المصدر الوحيد للنفط الذي كان يبيعه للأردن بأسعار مخفضة أقل من سعر السوق، الأمر الذي كان يخدم المصالح الوطنية الأردنية.[٤] أما الآن وبعد أن أطيح بالنظام العراقي، فقد جرى البحث عن مصادر بديلة لإمداد الأردن بالنفط، وذلك من الملكة العربية السعودية ودولة الكويت. وسوف يتم في المستقبل إعادة تفعيل خيار النفط العراقي. وبالإضافة الى ذلك سيتم نقل النفط عبر خط أنابيب نفطي مثير للجدل – إذا وافقت عليه السلطة العراقية الجديدة- من الموصل

---

(١) استضافت الأردن مؤتمراً في العقبة، وكان المشاركون الأساسيون فيه هم: الرئيس الأمريكي جورج بوش، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون، ورئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، وقد ركز على المدخل العام لتطبيق خريطة الطريق لإحلال السلام

(2) http://www.jordanembassyus.org. ..

(3) Ibid.

(4) Hawley, Caroline, "Iraq War Talk Stokes Jordanian Fears," BBC New <http://news.bbc.co.uk>

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الى حيفا، مروراً بالأراضي الأردنية.[١] ولن يكون تطبيق ذلك مكناً الا إذا أقامت سلطة عراقية جديدة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وهو أمر ربما ما يزال العراقيون يعارضونه.

ثانياً: منظور المصالح الإستراتيجية التركية:

تعد تركيا بلا ريب طرفاً إقليمياً مؤثراً في سياسة الشرق الأوسط. وهي تملك قاعدة عريضة للقوة بسكانها البالغ تعدادهم ٦٤ مليون نسمة، وفي عام ٢٠٠٠م، بلغ ناتجها القومي الإجمالي السنوي ٢٠٠ مليار دولار.[٢] وبالإضافة الى ذلك فإن تركيا تملك ثاني أكبر قوة بين دول الناتو. وهناك على الصعيد العسكري معاهدة عسكرية بين تركيا وإسرائيل بقيت ثابتة نسبياً رغم تغير الانظمة السياسية. أما على الصعيد السياسي فقد تمتعت تركيا- منذ عهد كمال أتاتورك- بنظام علماني أكثر ديمقراطية في ظاهره من أي بلد آخر من دول الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من سكانها مسلمون، فإن الحكومات التركية العلمانية المتعاقبة وجنرالاتها دأبوا على التمسك بالمصالح والأهداف القائمة على السياسة الواقعية. وقد أسهمت هذه السياسة في تعزيزي العلاقات التركية – الإسرائيلية.

مع ذلك فإن سياسات الحكومات التركية المتعاقبة تجاه العلاقات الأمريكية – العراقية كانت تأخذ في الاعتبار في المقام الأول مصالح تركيا الجيوسياسية. وفي سياق التغيرات الجارية في العراق، من المحتمل أن تتمثل القضايا الرئيسية ذات الأهمية لتركيا في علاقات الجوار الطيبة بين العراق الجديد وتركيا، حتى إن أموراً مثل مصادر التهديد المنبثقة من شمال العراق، ولاسيما منطقة أكراد العراق، يمكن مناقشتها ومعالجتها. ومن الأمور التي تشكل مصدر قلق لتركيا أيضاً التأثير المكن للسياسة الخارجية لعراق جديد في العلاقات التركية – الأمريكية.

---

(١) Vuillamy, Ed (The Observer, April,20, 2003), "Israel Seeks Pipeline for Iraqi Oil,"http://www.guardian.couk/Iraq/story/ Wilson, Simon, (2003), "Israel Eyes Iraqi Oil," BBC New. <http://www.bbc.co.uk>..

(٢) "The Outlook of Turkish Economy," Central Anatolian Exporter Unions, Undersecretary for Foreign Trade, Republic of Turkey, <http://www.oaib.gov.tr/english/economy.asp>.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على الرغم من حالات المد والجزر في علاقات النظام العراقي السابق بتركيا منذ نهاية حرب الخليج الثانية، فقد كان الطرفان حريصين على إقامة علاقات اقتصادية طبيعية. لكن المفارقة هي أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتبر تركيا حليفاً استراتيجياً حيوياً للعلم على احتواء نظام صدم حسين، وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩١م استخدام قاعدة انجرلك التركية في جنوب تركيا لشن هجمات عسكرية مختلفة على العراق في عملية المراقبة الشمالية، وكان التفكير السائد في الأوساط الأمريكية أن بإمكان الولايات المتحدة – من خلال إنجرلك والطرق والواقعة في الجنوب الشرقي من تركيا – أن تفتح بسهولة جبهة ثانية في حرب الخليج الثالثة. غير أن هذه الخطة لم تتحقق بسبب المعارضة القوية من جانب البرلمان التركي[١].

إن الموقف التركي يركز على الحاجة الى ضمان وحدة الأراضي العراقية. وفي هذا الجانب أرادت تركيا طمأنت الولايات المتحدة الأمريكية بأن سيادة العراق ووحدة أراضيه لن تتأثرا على نحو سلبي، ويتركز هذا القلق حول الخوف من استغلال الأكراد العراقيين الوضع الهش في شمال العراق لتعزيز أهدافهم القومية العرقية المتمثلة في إقامة دولة كردية مستقلة. قد يؤدي تحقيق هذا الهدف الى إذكاء عواطف ومطامح الأكراد في تركيا من جديد، بمن فيهم حزب العمال الكردستاني المحظور، علماً أنهم تحت السيطرة والاحتواء الآن. وما لا يمكن إنكاره أن حزب العمال الكردستاني قد خفض من سقف مطالبه السياسية منذ اعتقال زعيمه عبد الله أوجلان عام ١٩٩٩م، وغير اسمه الى مؤتمر الحرية والديمقراطية الكردستاني.[٢] ولم يحدث هذه المرة تدفق لأفواج اللاجئين الأكراد الى تركيا أو الى الجزء الشمالي الغربي من إيران. وكان من دلالات ذلك أنه لم يكن لتركيا مبرر لحشد الاف الجنود عبر حدودها مع العراق. وفي الفترة الأخيرة، وبعد أن أخذ تعقيدات الوضع العراقي تحت الاحتلال الأمريكي في الاعتبار وإدراك وجود معارضة عراقية شديدة لأي وجو تركي في العراق، تخلت تركيا عن قرارها إرسال أي نوع من أنواع قوات حفظ السلام الى العراق.

ومنذ أن حلّ الجيش العراقي اصحب العراق أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الأمني. لكن بعد قيام حكومة عراقية جديدة منتخبة بحرية

---

[١] الغنم، محمد بن جاسم، جلال، محمد نعمان، مرجع سابق، ص٨٩..

[٢] Borvett, Jon (2003), "Staking a Claim," The Middle East Magazine, p15.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستقلالية، قد تأخذ السياسية الخارجية والتوجهات الدفاعية منحى جديداً نحو نظام فيدرالي. والى أن يحدث ذلك، فسوف تستمرا لمخاوف ومصادر القلق، بما فيها مخاوف التركمان. ويكن أن نعزو مثالاً على هذه المخاوف الى الموقف المعلن لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني عندما سقط النظام السابق، حيث "صرح بأن مدينة كركوك بكاملها أصبحت الآن جاهزة للاستيلاء عليها، وأن صكوك الملكية الصادرة في عهد النظام السابق لم تعد سارية المفعول".[١] ويمكن أن ينطبق هذا الوضع أيضاً على العرب في كركوك الذين ينظر اليهم على أنهم دخلاء على المنطقة على الرغم من امتيازات الأراضي الممنوحة لهم في عهد النظام السابق، وبالتالي فإن المشكلة قد تكون نذير أزمة عرقية جديدة ومزيد من أعمال العنف من قبل أطراف مختلفة.

من المنظور التركي، سوف يتم ربط أي تأييد طويل الأمد للولايات المتحدة الأمريكية بمدى تفهم الولايات المتحدة للمصالح النفطية التركية وحمايتها لها، أو على الأقل بحماية الأقليات التركمانية في كركوك. أضف الى ذلك أن تركيا قد خسرت أيضاً ما قيمته ٦٠ مليار دولار قيمة التعاملات التجارية مع العراق منه نهاية حرب الخليج الثانية[٢]، وأخفقت في الحصول على ١٠ مليارات كتعويض مالي من الولايات المتحدة الأمريكية[٣] وإذا ما ترسخت جذور النظام العراقي الجديد، فإن تركيا قد تستعيد حصتها المالية من نقل النفط العراقي عبر أراضيها، وكذلك تعزيز المصالح التجارية الثنائية مع العراق، وبالتالي تبقى وحدة الأراضي العرقية وأمنها أعظم الأهداف.

ثالثاً: المنظور الإيراني الإقليمي:

في الوقت الذي كانت في كلتا الدولتين، العراق وإيران، على خريطة الولايات المتحدة الأمريكية لـ "محور الشر"، كان يُنظر الى العراق على أنه يفوق إيران من حيث كونه المصدر المباشر لتهديد استقرار الشرق الأوسط والخليج العربي. ومع ذلك فقد كانت كلتا الدولتين عرضة لسياسة "الاحتواء المزدوج" الأمريكية. وبالرغم من أن هذا الوضع كان يمكن أن يؤدي الى التقارب بين العراق وإيران، فإن عدم الثقة بين النظامين حال

---

(١) Gorvett, op. cit..p15.

(٢) "Turkish motivations of Supporting a US-Led War in Iraq.", 1991, <http://www.hellowtimes.org> .

(٣) Safire, William (2003),"Time for Turkey to Act as an Ally," International Herald Tribume,<http://www.iht.com>.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دون حدوث أي تقارب. فقد اتخذت الدولتان خطوات محدودة لتطبيع علاقاتهما في أعقاب حرب ١٩٨٠م-١٩٨٨م، مثل تبادل أسرى الحرب واللاجئين، والسماح بزيارات قصيرة محدودة. وعلى الصعيد الاقتصادي، كانت توجد علاقة سرية محدودة باعت إيران من خلالها كميات صغيرة من النفط العراقي عبر مياهها الإقليمية خارج نطاق الحصة المسموح بها بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. ومع هذا فإنه لم يتحقق أي تعاون أمني متبادل حقيقي، و بالتالي فقد استمرت نشاطات جماعات المعارضة الحزبية المنافسة عبر الحدود، وهي مجاهدي خلق في العراق وجناح بدر العسكري في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. أضف الى ذلك أن كلتا الدولتين أخفقت في الوصول الى معاهدة سلام نهائية تنهي حرب الأعوام الثمانية الباهظة التكلفة.

واثناء الحرب الامريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ اظهرت ايران عدائيتها للعراق، إستطاعت ايران ومن خلال ما تمتلكه من نفوذ في العراق من تنظيمات من خلال الجماعات الدينية والنفوذ الشيعي في التعاون مع المعارضة العراقية بهدف زعزعة استقرار العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق مما ساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار في العراق ، وقد استطاعت بعض الميليشيات الايرانية ان تكون لها قواعد في العراق لتصبح عامل مهم في امن واستقرار العراق بهدف التحكم في أمن واستقرار العراق .[١]

وفيما يتعلق بالقضية النووية، أعلن الإيرانيون عن اكتشافهم لموارد جديدة لليورانيوم في منطقة يزد، لكنهم أكدوا نواياهم السلمية فيما يتعلق ببرنامجهم النووي. وفي الوقت الذي يصر فيه الإيرانيون على الاحتفاظ بشؤون طاقتهم وأمنهم بعيداً عن تدخل القوى الأجنبية فإنهم عملوا في وسعهم لتفادي كونهم الهدف التالي لحملة الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فقد عبرت الولايات المتحدة منذ حزيران ٢٠٠٣م عن قلقها العميق من برنامج إيران الناشئ لأسلحة الدمار الشامل.[٢] وفي هذا السياق، يمكن النظر الى إذعان إيران للقيود الدولية على برنامجها النووي – وخاصة توقيع البروتوكول التابعه

---

(١) "US Steps up Pressure on Iran," BBC News.(203), http://www.news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2940580.

(٢) Kirka, Danica (2003), "UN Nuclear Agency Tackles Iran Weapons," Newsday,http://www.ap.com.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لمعاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل- بوصفه محاولة للتفوق على واشنطن في المناورة السياسية.[١]

كيف تتحرك إيران في العراق؟ وهل ثمة استراتيجية إيرانية للتأثير في مستقبل العملية السياسية هناك؟ هذه التساؤلات وغيرها أجاب عنها تقريرا نشرته مجلة "التايم" الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠٠٥.

ووفقاً للتقرير الذي استند إلى وثائق استخبارية أمريكية فإن ثمة دوراً نشطياً تمارسه إيران في العراق على المستويين العسكري والسياسي إلى الدرجة التي تحدث فيها التقرير إلى أن قوات الحرس الثوري الإيراني نجحت في تشكيل شبكة من المسلحين ويرأسها عميل إيراني تتألف من ٢٨٠ شخصاً من صانعي القنابل وفرق موت.

وتشير بعض التقارير إلى العثور على أسلحة إيرانية في العراق تم نقلها قبل الاحتلال إلى العراق فقد تحركت ٤٦ وحدة ما بين مشاة وألوية صواريخ ومن بينها وحدات تابعة لقوات بدر التي تأسست عام ١٩٨٠م في إيران، وكانت مهمة هذه الوحدات الاستيلاء على القرى الصغيرة التي تقع على الحدود العراقية الإيرانية، والمكاتب الحكومية أثناء الفوضى الناجمة عن الاحتلال ولعل أخطر ما يوضحه التقرير حول تنامي النفوذ الإيراني في العراق ما جاء حول محاولات طهران إثارة توترات طائفية بين السنة والشيعة [٢].

يمكن القول أن ثمة مصالح استراتيجية تفرض على إيران نوعاً من التواجد في خلفية الأحداث السياسية في العراق فضلاً عن التأثير فيها، ولعل أول هذه المصالح التخوف من الفراغ السياسي الموجود بالعراق والذي من شأنه تصدير الفوضى إلى الحدود الإيرانية مع العراق .

ومن شأن غياب التأثير الإيراني عن العملية السياسية في العراق خصوصاً في الانتخابات العامة أن يؤدي إلى أحد الاحتمالات:

- أن تصل إلى الحكم في العراق حكومة موالية للأمريكان ومعادية لإيران مما قد يشكل خطراً حقيقياً على الدولة الإيرانية؛ ذلك أن احتمالات استخدامها كقاعدة انطلاق لتهديد إيران يظل خياراً قائماً خصوصاً في ظل الميراث العدائي بين واشنطن وطهران، ويصبح عدم

---

(١) "Tehran Outmaneuvers Washington for Now." http://www.yellowtimes.org/article.php.

(2) إدريس، د. محمد السيد، النفوذ الإيراني في العراقي، السياسة الدولة، العدد (١٦٢)، أكتوبر (٢٠٠٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ظهور مثل هذه الحكومة أمراً حيوياً لاستمرار النظام الإيراني وبقائه ، وفي ظل المصالح السابقة سيصبح منطقياً أن تؤدي طهران دوراً مؤثراً في الانتخابات العراقية المقبلة .

وقد قامت إيران بتقديم دعم معنوي ومادي كبير للقوى الشيعية المشاركة في الانتخابات خصوصاً لصالح قائمة الائتلاف العراقي الموحد بزعامة السيد عبد العزيز الحكيم، ولعل ما يمكّنُ إيران من تأدية مثل هذا الدور هو علاقاتها القوية بمعظم القوى الشيعية العراقية، وهي علاقة تعود لسنوات طويلة شكلت فيها طهران المأوى والملاذ لزعماء هذه القوى في مواجهة النظام العراقي السابق، ومعلوم أن أغلب زعماء الشيعة تربطهم علاقات بإيران، فقد قضى السيد عبد العزيز الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة العراقية معظم حياته في طهران وكذلك إبراهيم الجعفري رئيس حزب الدعوة [1].

وكذلك الاتهامات التي وجهها وزير الدفاع العراقي حازم الشعلان بأن إيران تدعم الإرهاب في العراق .

وقد نفى وزير الخارجية الإيراني تلك التهم، وكان وزير الدفاع العراقي قد صرح لصحيفة الواشنطن بوست بأن إيران العدو الأول للعراق مؤكداً أن إيران تتدخل لقتل الديمقراطية في العراق، واتهم إيران بأنها سيطرت على مراكز حدودية عراقية، وأرسلت جواسيس ومخبرين، واخترقت الحكومة العراقية الجديدة .

وحذر وزير الخارجية الأمريكي كولن باول خلال زيارته إلى العراق إيران من أي تدخل في العراق وقال خلال مؤتمر صحفي " لن ننظر بعين الرضا إلى أي خطوة إيرانية للتأثير على العراق" [2].

ويرى الباحث أن مراهنة الولايات المتحدة على دور شيعي في العراق على حساب السنة وذلك بحل الجيش لم يأتِ بالمردود الذي توقعته الولايات المتحدة وبالمحصلة النهائية فإنها خسرت ولاء السنة وأصبح ولاء القوى الشيعية العراقية لإيران .

---

(1) العناني، خليل، إيران الغائب الحاضر في الانتخابات العراقية، موقع إسلام ون لاين، ٢٠٠٥/١٢/١٢.
www.islamonline .net/arabic/politics/2005/artic/eog.shtmi.

(2) صحيفة الجريدة العراقية. السبت ٣١ يوليو سنة ٢٠٠٤.
www.aljareeda.net/modules.php?name.news&file=article

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن المفارقات أنه على الرغم من الجدل الدائر حول الانعكاسات الإقليمية والدولية لبرنامج إيران النووي، فإن إيران تبدو حريصة على عدم السماح للوضع العراقي غير المستقر أن يقود المنطقة الى الفوضى. ومن المهم أن نلاحظ أن الوضع القلق في منطقة الشرق الأوسط يمكن أن يقنع الولايات المتحدة الأمريكية بتبني أسلوب أشد قوة بكثير يهدف الى إضعاف إيران "عسكرياً" من خلال إزالة قدراتها المكنة في مجال أسلحة الدمار الشامل، وعلى الأخص مفاعل إيران النووي في بوشهر. أما إسرائيل فلها بدورها مصلحة كبرى في القضاء على برنامج أسلحة الدمار الشامل لدى إيران، مقترناً ذلك بإنهاء القوة العسكرية لحزب الله في لبنان. وإذا ما حدث ذلك فإن الضعف سيصيب إيران وسوريا على حد سواء. ويحتاج المرء بهذا الخصوص الى أن يرى كيف سيكون رد فعل سوريا، ليس على الهجمات الإسرائيلية على قواعد حزب الله والجهاد الإسلامي المزعومة فحسب، بل على أية تغيرات أو تطورات سياسية جديدة في العراق.

رابعاً: رد الفعل السوري:

علاوة على تحديات الإصلاح الداخلي، تواجه سوريا ضغوطاً هائلة على المستويين الإقليمي والدولي، وهكذا بينما تدرك سوريا محدودية قدراتها العسكرية مقارنة بقدرات إسرائيل، فقد اتجهت الى العمل بسياسة توازن إقليمي أكثر واقعية، أضف الى ذلك أن مقتضيات الحملة الأمريكية العالمية ضد الإرهاب وانعكاساتها الواسعة النطاق قد فرضت منطقها، ما حدا بالقيادة السورية الى أن يزداد إذعاناً – وإن كان على مضض – للشروط الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب العالمي، كما هو واضح في الشرق الأوسط. وبما أن سوريا بلد مجاور جغرافياً لعراق محتل، نجد بوضوح أن القيادة السورية معنية بمستقبل العراق الجديد، باعتبار ذلك مسالة بقاء، وقد دعمت سوريا مؤخراً جهود المجتمع الدولي الرامية الى جعل العراق يذعن لقرارات الأم المتحدة، وفي هذا السياق وقفت الى جانب أعضاء مجلس الأمن الأربعة عشر الآخرين في إصدار قرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١) الخاص بإزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق. لكن قد يكون السوريون ضجرين من أي تغير سياسي موال للولايات المتحدة في العراق، ما قد يخلق مزيداً من المشكلات للنظام السوري، وخصوصاً إذا لم تتحسن العلاقات الأمريكية– السورية أو– من باب أولى – العلاقات السورية – الإسرائيلية، وإذا استمر الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان. علاوة على ذلك فإن سوريا تراقب عن كثب كيف تتعامل مع تركيا وإيران مع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العراق الجديد. وسوف يولي النظام السوري أيضاً اهتماماً لمصير الأكراد العراقيين ضمن منظور إقليمي لأنه قد يكون له أثر خطير في موقف الأكراد السوريين[١].

وفي سياق العلاقات الاقتصادية، كانت سوريا قبل الحرب الأخيرة بسنوات تمارس ضغوطاً لرفع العقوبات الثقيلة المفروضة على العراق. وكانت سوريا والعراق قد زادتا باطراد التبادل التجاري بينهما. ولهذا السبب كانت سوريا بصورة رئيسية تعارض حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، لتأثيراتها السلبية في علاقات سوريا الاقتصادية مع العراق التي تجاوزت ٤ مليارات دولار منذ عام ١٩٩٧م. أما من وجهة نظر أمنية فإن تدمير قدرات العراق العسكرية يمكن أن يعرض للخطر العمق الاستراتيجي العربي لسوريا، كما أن بقاء العراق تحت السيطرة الأمريكية يمكن أن يهدد بقاء النظام السوري.

حتى قبل نهاية حرب الخليج الثالثة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه تحذير الى سوريا. فقد وجه كل من وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ووزير الخارجية آنذاك كولن باول تحذيراً للحكومة السورية من أي تدخل في الصراع الدائر في العراق، واتهمت الولايات المتحدة الأمريكية السوريين بإيواء أعضاء في النظام العراقي السابق وتقديم الدعم العسكري لهم. جاء تحذير باول بالصيغة التالية: "بإمكان سوريا أن تستمر في دعمها المباشر للجماعات الإرهابية في نظام صدام حسين الذي يحتضر، أو أن تختار لنفسها طريقاً مختلفاً وأكثر تفاؤلاً".[٢] واختتم تحذيره بقوله: "وفي كلتا الحالتين فإن سوريا تتحمل مسؤولية تصرفاتها وعواقبها". جاء تحذير باول في كلمة القاها في اجتماع للجنة الشؤون الأمريكية –الإسرائيلية العامة (إيباك) استهدف من خلالها كلاً من سوريا وإيران في عدد من القضايا. وكانت الأسس المشتركة للتهجمات الكلامية الأمريكية تتركز حول الدعم السوري والإيراني لحزب الله والمنظمات الفلسطينية مثل الجهاد. ومن المهم أن نذكر أن الدعم السوري والإيراني لحزب الله قد عزز المواقف الأمريكية والإسرائيلية المتشددة.

الخلاصة أنه على الرغم من قبول السوريين لحقيقة أن الأمور لم تعد كما كانت، وأنه لابد من إجراء تغييرات داخلية وخارجية في السياسات، فإن هناك قلقاً كبيراً في نظام

---

(١) "Trade Exchange Between Syria and Iraq," http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/020826.

(٢) "Powell Warns Syria and Iran." BBN News. March. 31, 2003.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بشار الأسد من أن سوريا قد تكون الهدف التالي للولايات المتحدة الأمريكية. ولكي يتفادى السوريون أي انتقاد لسياستهم الخارجية، فإنهم رحبوا بمساعي الولايات المتحدة الأمريكية لتنشيط العملية السلمية من خلال تطبيق شامل لخطة خريطة الطريق للسلام. وإذا ما أتقن السوريون اللعبة، فقد يحولون دون التدخل الأمريكي في شؤونهم الداخلية.

يرى الباحث انه سيكون على العراق أن يصلح علاقاته مع مختلف الدول العربية وغير العربية. وإذا قُدر لذلك أن يحدث، فسوف يتحسن المناخ الإقليمي كثيراً من الناحيتين الاقتصادية والأمنية. ولكن عدداً من المتغيرات والقضايا والعقبات قد تعوق مثل هذه النتيجة، وكذلك عدم الثقة الذي نشأ بين العراق وجيرانه.

تنبغي تسوية الوضع العراقي على مستويين مهمين: فعلى المستوى الداخلي، يجب حل الخلافات الداخلية والانقسامات المتزايدة داخل العراق بشكل سلمي. وهذه الخلافات عديدة وواضحة للعيان على الأصعدة السياسية والقانونية والاجتماعية – الاقتصادية والثقافية. ومن المأمول أن يبذل النظام الجديد مزيداً من الاهتمام بفكرة الوحدة الوطنية، إضافة الى تطبيق نظام فيدرالي ديمقراطي شفاف حقيقي على كل قطاعات السكن[1].

وعلى الصعيد الخارجي، قد يؤدي التدخل الأمريكي في الشؤون العراقية الى بروز مزيد من المشكلات للعراق وجيرانه، ما لم تتم معالجتها بصورة مناسبة. ولتفادي ذلك فإن النظام الجديد بحاجة الى إقامة نظام سياسي ودستوري موحد، وعدم التبعية للقوات الأمريكية والبريطانية. علاوة على ما سبق، فإن أي إخفاق في ضمان السيادة ووحدة الأراضي العراقية سيزيد خطورة الوضع الإقليمي. وقد تؤدي إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وفقاً للمصالح الأمريكية الى مشكلات غير منظورة على المديين القريب والبعيد، وخاصة إذا تمت معالجتها من دون أي مشاركة إيجابية من جانب الأطراف الإقليمية المؤثرة.

يجري التركيز كثيراً على مبادرة الرئيس جورج بوش المتعلقة بالشراكة في الشرق الأوسط، ويبقى السؤال المطروح عن السرعة التي يمكن بها تحقيق هذه الشراكة. ويتوقف الكثير على كيفية تطور الوضع في العراق والشرق الأوسط، بل وحتى في

---

[1] الغنم، محمد بن جاسم، جلال، محمد نعمان، مرجع سابق، ص٩٠-٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الولايات المتحدة الأمريكية. وقد يسهم التطبيق الناجح لخطة خريطة الطريق للسلام في توجيه الأمور وجهة إيجابية بالنسبة لمنطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي[1].

لابد من حدوث تغييرات درامية على وجه السرعة على جميع المستويات وفي جميع المجالات. وينبغي إنجاز ذلك كله بأدنى حد من التدخل السياسي والثقافي من قبل القوى الخارجية. من منظور الأطراف الإقليمية المؤثرة – ومنها العراق – قد يكون من السهل وضع تصور للسلام، ولكن تحقيقه سيكون أشد صعوبة في هذه الأجواء المعقدة التي يتعذر التنبؤ بها، حيث يبقى الكثير في أيدي قوى خارجية. وعلى الرغم من تأثير هذه القوى، فإن دولاً أو تجمعات إقليمية يمكن أن تبذل قوة في اتجاه التغيير، مثل التحالف بين تركيا وإسرائيل، أو بين دول أخرى مثل إيران وسوريا، قد تكون هذه القوى إيجابية أو سلبية، وسوف تعتمد على مصالح الأطراف الإقليمية الفاعلة وقوتها النسبية.

---

[1] الغنم، محمد بن جاسم، جلال، محمد نعمان، مرجع سابق، ص٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأميركي للعراق

يتعرض الوطن العربي، الى العديد من المخاطر الداخلية والخارجية التي تهدد أمنه بكافة أشكاله، وهذه المخاطر في تزايدٍ وتصاعدٍ مستمرين، وذلك بسبب الموقع الجغرافي الفريد للوطن العربي الذي يربط القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتأثيره الحضاري والسياسي في شعوب هذه القارات، وكذلك الثروات الهائلة التي يحويها. [١]

كل ذلك جعل من العالم العربي الكتلة الاستراتيجية الحيوية، التي يمكن أن تكون ذات ثقلٍ في السياستين العالمية والإقليمية، وهو العمق الطبيعي لمسرح العمليات في أوروبا، وهو قلب الأرض الذي يقع في مكان متوسط بالنسبة لأي مواجهة عالمية محتملة، وهو المتحكم في طرق نقل الطاقة سواء الى الشرق الأقصى، أو الى أوروبا والولايات المتحدة. ويمتاز الوطن العربي بطول شواطئه التي تبلغ ١٦٤٨٠ كلم، وتحكُّمَهُ بثلاثة مضائقٍ هي قناة السويس، مضيق باب المندب، مضيق هرمز(عربي- ايراني) ، ويمكن أن نضيف اليها مضيق جبل طارق. [٢]

هذه الأهمية الجغرافية التي تعتبر العامل الأساسي لنجاح التجارة العالمية، وامتلاكه ثروة نفطية هائلة إضافة للموارد الطبيعية الأخرى، كالأراضي الزراعية الخصبة، والأهمية السياحية والدينية، جعلت من هذه المنطقة محط أنظار القوى الاستعمارية، التي عملت على فرض سيطرتها عليه فقامت بتجزئة الوطن العربي الى (٢٢) دولة، ثم عملت هذه القوى الاستعمارية التي تتمثل اليوم بالولايات المتحدة الأميركية بمحاولة طمس الهوية العربية عبر السعي الدؤوب لاستبدال تسمية الوطن العربي، بالمنطقة الشرق أوسطية، تلك المنطقة التي تتصارع فيها القوميات المختلفة، وتقع إسرائيل في قلبها وتشكل شريانها الحيوي ومصدر الثقل فيها. كما أصبحت هذه المنطقة المستورد الأول للسلاح في العالم، حيث يوجد في منطقة الشرق الأوسط اكبر ترسانة أسلحة في العالم.

([1]) مشروع جامعة الدول العربية حول الأمن القومي العربي سنة ١٩٩٣ ص ١.

([2]) هويدي، أمين (١٩٨١). **فجوة الأمن القومي العربي**، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الأول، تموز، ص ٥٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

تعريف الأمن القومي العربي

يواجه مفهوم الأمن القومي العربي التباساً في تعريفه وتحديد جوانبه، ومقوماته ومصدر هذا الالتباس، طبيعة الرابطة القومية التي تجمع الدول العربية، ويتجسد ذلك التناقض في أمة تعتقد أنها أمة واحدة، وهي في الوقت ذاته، مجزأة الى كيانات سياسية مستقلة تشكل دولاً ذات سيادة في النظام العالمي. ٢٢ دولة عربية، تختلف فيما بينها في النظام السياسي المعتمد، والقوانين المطبقة، فمنها من يعتمد النظام الرئاسي، ومنها من يعتمد النظام البرلماني، ومنها الأنظمة الملكية، ومنها الأنظمة شبه المجلسية، والأنظمة شبه الرئاسية.

وقد تولد عن هذه السمة تنامي وتغليب المنطق القطري، حيث سعت كل دولة الى البحث عن مصالحها الذاتية في مقابل تقزيم المنطق والمصالح القومية. وأدى ذلك الى تغييب مفهوم الأمن القومي بجانبيه السياسي والعسكري [١].

ولم تسهم العوامل الاجتماعية (وحدة اللغة والثقافة والحضارة والدين) والاقتصادية (الثروة النفطية، والموارد الطبيعية والمساحات الزراعية والقدرة السياحية) والعسكرية (الطاقة البشرية، الترسانة الهائلة من الأسلحة)، في خلق نظام عربي قادر على حفظ الأمن القومي للدول العربية، ومرد ذلك بصورة أساسية:

١- واقع التجزئة الذي أشرنا اليه، حيث اتبعت الدول العربية، سياسات وطنية تتناقص أحيانا مع الأهداف القومية[٢]، حتى أن بعض الدول تنص في دساتيرها على أن حماية الأمن الوطني تتفوق على أي وظيفة أخرى للدولة[٣]، إضافة الى استعمال الدساتير العربية مصطلح الأمة للدلالة على شعب هذه الدولة، الأمة الكويتية، الأمة المصرية، الأمة اللبنانية، ولا شك أن لهذا المصطلح اثر كبير في محو فكرة العروبة من قاموس هذا الشعب العربي.

([1])هويدي، أمين. مرجع سابق، ص ١٧.

([2]) مشروع جامعة الدول العربية المذكور أعلاه ص ٥.

([3]) الكيلاني، هيثم (١٩٩٩). **مفهوم الأمن القومي العربي**، عمان: دار السندباد، ص ٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- الصراعات العربية الداخلية: أدت الى إثارة قضية النظام العربي، فقد راجت في أعقاب أزمة الخليج مقولات تنكر أن نظاماً عربياً قد وجد أصلا في أي وقت من الأوقات، وذلك بمناسبة ما كان يقال حول انهيار النظام العربي من جراء أزمة الخليج، ومنذ متى كان هناك نظام عربي أصلاً. [١]

٣- خلقت القطرية العربية واقعاً مادياً له وجوده الملموس وأمنه الوطني بكامل مفاهيمه وأجهزته وقياداته وقواته، ومشاكله.

كل هذه المعطيات دفعت الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية الى التساؤل هل نحن أمة؟؟ [٢]، وهل العالم العربي لا يعدو أن يكون منطقة جغرافية؟ أم هو أولاً بالذات تجمع حضاري له منزلة تاريخية وله دور في صياغة التوازنات الدولية سياسياً وثقافياً وحضارياً؟؟ وإذا كنا نفخر بتلك الروابط التي تكثر من التغني بها، فلماذا لا تتصرف شعوبنا ودولنا بمقتضاها؟؟ ثم أشار الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية الى ذلك بقوله: أن الدول العربية استقلت ولكن ليس في دولة عربية واحدة، بل في دول متعددة. كل دولة منها لها كيان تحافظ عليه واستقلال تتمسك به، وثروة طبيعية لا ترضى أن يشاركها فيها الغير، ثم ملك أو أمير لا يتنازل عن عرشه لأحد. [٣]

وقد غاب عن بال المفكرين العرب هذه الحقيقة الأساسية عند صياغة فكرة الأمن القومي، وأدى الإفراط في طرح المثاليات عن الوحدة والتوحد، الأمة الواحدة، والقومية العربية الواحدة ... الى رد فعل عكسي من الدول الأعضاء، إذ سعت الدول العربية الى تقليص دور المؤسسة القومية (الجامعة العربية)، وترسيخ مفهوم السيادة القطرية، وفسر ذلك في عزوف معظم الدول العربية عن تنفيذ قرارات مجلس الجامعة المتعلقة بالأمن القومي بالرغم من تأييدها تلك القرارات حيث صوتت عليها في المجلس. [٤]

ولصياغة صحيحة لمفهوم الأمن القومي نتوقف عند معنى الأمن القومي (الفقرة الأولى)، ثم نعرض لتعريف وخصائص الأمن القومي العربي (الفقرة الثانية).

([1]) أحمد، يوسف احمد (١٩٩٤). **العرب والتحديات الشرق أوسطية الجديدة**، المستقبل العربي، عدد ١٧٩، ص ٥٦.

([2]) القليبي، الشاذلي (١٩٩٤). **هل نحن أمة**، المستقبل العربي، عدد ١٧٩، ص ٤.

([3]) المجذوب، محمد (١٩٩٨). **التنظيم الدولي**، الدار الجامعية: بيروت، ص ٣١٨.

([4]) الكيلاني، هيثم - المرجع السابق ص ٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعريف الأمن القومي

يواجه تحديد مفهوم الأمن القومي العديد من المصاعب المختلفة، لأن الأمن القومي ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها مجموعة من العناصر والعوامل المختلفة، بالإضافة الى حداثة هذا المفهوم نفسه، وحداثة دخوله قاموس المصطلحات السياسية والاجتماعية، الأمر الذي أعطاه العديد من التفسيرات والتعريفات، بالإضافة الى استعمال هذا المفهوم من قبل بعض الدول لتغطية مخططاتها وأهدافها التوسعية.[١]

وأخذ هذا المفهوم يتطور ويتضح بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ تشكيل الولايات المتحدة الأميركية مجلس الأمن القومي الأميركي عام ١٩٤٧. "فالأمن" من وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء. وأوضح معناه "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن".. حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ". ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

وفي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل "للأمن" هو: "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتّي المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة".[٢] حيث يسود اليوم مفهومان للأمن القومي:

---

(١) نصر الله، عباس (١٩٩٩). **رؤية مستقبله لاستراتيجية عسكرية لبنانية**، دمشق: الأكاديمية العسكرية العليا، ص ٥٧.

(٢) حسين، زكريا، المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية –مصر– الأمن القومي– إسلام أون لاين ١٩٩٩-٢٠٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١. الأمن القومي كمفهوم عسكري.
٢. الأمن القومي كمفهوم اجتماعي.

أولاً: المعنى العسكري للأمن القومي

تعددت التعريفات المعطاة للأمن القومي كمفهوم عسكري، مع الإبقاء على جامع مشترك بين مختلف هذه التعريفات، وهو رجحان فكرة الأمن العسكري على ما عداها، فتعرّف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية. أو هو حماية القيم التي سبق اكتسابها. [١] وعرّف تريجر وترمنبرج الأمن القومي بأنه حماية القيم القومية الحيوية، أي انه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق ظروف دولية ومحلية ملائمة لحماية القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين. وعرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه حماية الأمة من خطر السيطرة الأجنبية. [٢]

أما الدكتور عباس نصر الله فيعرّف الأمن القومي بالمفهوم العسكري بقوله: الأمن القومي يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها من خلال مظهرين:

- تشكيل قوة عسكرية كقوة رادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة ضدها وهو ما أدى الى بروز مفهوم الأمن من خلال الردع.
- لجوء الدولة الى الاستخدام الفعلي لقواتها المتاحة، أو لجزء منها نتيجة تعرضها لغزو أو خطر أو استخدامها لتحقيق هدف ما.[٣]

ويتضح من التعريفات السابقة أنها تركز على البناء العسكري كجوهر لسياسة الأمن القومي وضرورة أن تكون الدولة قوية عسكرياً حتى تحقق أهدافها، وهذا يعني أن فكرة الأمن ترتبط بمعنى الردع والدفاع الذاتي عن طريق تعظيم القوة العسكرية، والاستعداد الدائم لمواجهة التهديد الخارجي العسكري. [٤]

([1]) المشاط، عبد المنعم (١٩٨٣). **الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي**، الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٦-٧، ص ١٤٥.

([2]) الرشدان، عبد الفتاح علي (١٩٩٧). **لأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات**، شؤون عربية عدد ٩١، ص ٨٠.

([3]) نصر الله، عباس، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٦.

([4]) الرشدان، عبد الفتاح علي - مرجع سابق، ص٨٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: المعنى الاجتماعي للأمن القومي

يعتبر المعنى الاجتماعي للأمن القومي، ظاهرة أعم وأشمل من المعنى العسكري، وذلك لارتباطه بظاهرة التطور الاجتماعي، فأي تهديد ينال أحد الحالات الاجتماعية، هو تهديد للأمن القومي، لذا تتعدد وفق هذا المفهوم مصادر تهديد الأمن القومي، وتشمل المظاهر السياسية والاقتصادية والغذائية والإيديولوجية والمادية، والتخريب الداخلي، والضغط الخارجي، والانقلابات العسكرية والاضطرابات الداخلية وأساليب ترسيخ مظاهر الجهل والأمية وتفتيت وحدة المجتمع وتقليص مظاهر التطور وترسيخ مظاهر التخلف والتبعية. [١]

وتعددت تعريفات الأمن القومي كمفهوم اجتماعي:

فعرفه روبرت مكنمارا بقوله: الأمن ليس هو المعدات العسكرية وان كان يتضمنها والأمن ليس هو النشاط العسكري وان كان يشمله، أن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن ويرى أن الظاهرتين الأمن والتنمية مترابطتان لدرجة أن يعتبر أحيانا انه من الصعب التميز بينها لهذا يقول، كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم الناس مواردهم الإنسانية والطبيعية لمد أنفسهم بما يحتاجون اليه، وما يتوقعونه في حياتهم وتعودوا على التوفيق السلمي بين المطالب المتنافسة في إطار المصلحة القومية الأكبر، فإن درجة مقاومتهم للعنف والفوضى سوف تتزايد بدرجة كبيرة. [٢]

وعرّفه علي الدين هلال[٣] "بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضى العام في المجتمع ولكن مع تغليب الطابع العسكري بقوله: ما قيمة بناء اقتصادي أو استقرار سياسي واجتماعي إذا كان تحت رحمة الأعداء.

وعرّفه الدكتور عباس نصر الله بقوله: الأمن القومي يتجسد في قدرة الدولة وقوتها على مواجهة الأخطار والتحديات الخارجية والداخلية، وتأمين مظاهر الأمن والاستقرار

([1]) نصر الله، عباس، مرجع سابق، ص ٥٨.

([2]) المشاط، عبد المنعم، مرجع سابق، ص ١٥٥.

([3]) هلال، علي الدين (١٩٨٤). **الأمن القومي العربي**، دراسة في الأصول، شؤون عربية، عدد ٣٥ ، ص ٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ضمن الدولة التي تشكل قاعدة لتطور المجتمع، وان مظاهر التطور هذه تشكل القاعدة الأساسية لإنتاج متطلبات الأمن القومي. [١]

واستناداً الى هذا المفهوم الاجتماعي للأمن القومي، يتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسية: [٢]

- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.
- رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة الى الانطلاق المؤمّن لها.
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة.
- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها وتتصاعد تدريجيًّا مع تصاعد التهديد سواء خارجيًّا أو داخليًّا.

تعريف الأمن القومي العربي

كانت مشكلة صياغة محددة وواضحة لمفهوم الأمن القومي العربي قائمة قبل حدوث حرب الخليج الثانية، وذلك من منطلق أن الأمن القومي يفترض كياناً سياسياً مثلاً في دولة مستقلة وذات سيادة، وقد أثار عدد من الباحثين العرب مشكلة مدى ملاءمة تطبيق مفهوم الأمن القومي على البلاد العربية، فالوطن العربي لا يمثل دولة واحدة بل هناك مجموعة من الدول العربية ذات سياسات مختلفة، وبالرغم من الرابطة القومية بين هذه الدول وانتظامها في إطار منظمة حكومية إقليمية هي جامعة الدول العربية فإنها تنظر الى مفهوم الأمن واليات تحقيقه نظرة مختلفة. [٣]

أن معظم الدراسات التي تحدثت عن الأمن العربي، اقتبست مصطلحاتها ومفاهيمها ومضمونها من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأمن الوطني وخاصة الصادرة باللغتين الفرنسية والإنكليزية، وقد جنحت تلك الدراسات باللغة العربية الى استعمال مصطلح الأمن

([١]) نصر الله، عباس مرجع سابق، ص ٥٧.

([٢]) حسين، زكريا المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية -مصر- الأمن القومي- إسلام أون لاين ١٩٩٩-٢٠٠٣.

([٣]) الرشدان، عبد الفتاح علي، مرجع سابق، ص ٨٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القومي في مقابل مصطلح National security أو Securité national، وغفل الباحثون العرب عن أن التعريفات الغربية تنطبق على مجتمعات شكلت ما يسمى الدولة – الأمة، أي أن الدولة تضمُّ ضمن حدودها الأمة كلها. مثل ما هي عليه الحال في فرنسا، إنكلترا، إيطاليا، إسبانيا.[١]

واستناداً الى المصدر الأجنبي في تعريف الأمن القومي العربي وجدنا أن ما كتب عن الأمن القومي العربي على ندرته يندرج في ثلاث اتجاهات: الأمن القومي مرادف للأمن الوطني (أولاً)، الأمن القومي مرادف للأمن الإقليمي (ثانياً)، الأمن القومي مطلب قومي منشود (ثالثاً).

أولاً: الأمن القومي مرادف للأمن الوطني

يركز هذا الاتجاه على الأمن الوطني للدولة، وذلك بسبب تعدد الدول العربية واختلاف نظمها الاجتماعية وارتباطاتها الدولية، وتطبيقها أمناً خاصاً بحدودها الجغرافية، فالأمن القومي يقترب بالدولة وجوداً وعدماً، ويقف عند الحدود السياسية لكل قطر عربي باعتباره الصورة المثالية للتطور، الذي يمكن أن يتم التحرك السياسي وفقاً لها. [٢] ويستند هذا الاتجاه على الحقائق التالية:

١- الوجود القومي وما يترتب عليه من تمييز بين أمن وطني خاص بكل قطر عربي، وبين أمن قومي عربي شامل، وما يرتبط بذلك من تحديد العلاقة بينهما على أساس التكامل الوظيفي، ويرى علي الدين هلال أن الأمن الوطني والأمن القومي لا يحجب أحدهما الآخر بل يكمله ويتمه فهناك أمن وطني لكل دولة عربية يمكن دراسته من خلال تحليل السياسات الخارجية لهذه الدول وأنماط تحالفاتها الدولية والإقليمية، ولكن هذا الأمن هو جزء من كل هو الأمن القومي العربي.

٢- إن حركة المجتمع في أي قطر عربي تتم في ضوء حركة تطور الأمة العربية وليس بمعزل عنها أي أنها حركة الجزء في الكل، والأخطار التي يتعرض لها أي قطر عربي تصيب بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأقطار العربية الأخرى لأنها تتجه في حقيقة الأمر الى الأمة العربية ككل لتنال من الوجود القومي برمته. [٣]

([1]) الكيلاني، هيثم، مرجع سابق، ص ٦٥.

([2]) زهرة، عطا محمد صالح (١٩٨٤). **الأمن القومي، العمل العربي المشترك**، المستقبل العربي عدد ٩٤، ص ١٦-١٩.

([3]) مصالحة، محمد (١٩٨٤). **مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص**، شؤون عربية، عدد ٣٥، ص ٢٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً: الأمن القومي مرادف للأمن الإقليمي

عمد المفكرون العرب خلال سعيهم لصياغة فكرة الأمن العربي، التي لم تنته فصولها بعد، بسبب صعوبة وضع تعريف جامع مانع لمفهوم الأمن العربي الناجم عن واقع الأمة العربية وخصوصيتها، الى الانتقال من فكرة تعريف الأمن العربي باعتباره الأمن الوطني لكل دولة الى فكرة لصق الأمن العربي بالأمن الإقليمي للدول العربية، وذلك في خطوة وسطية بين القطرية والقومية.

فعرّف أمين هويدي الأمن العربي بأنه مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها أي استغلال المصادر الذاتية، وجعلها الأساس في بناء القدرة[١]، وعرفه السيد عليوه بأنه الأمن الجماعي أو الضمان الذي تكفل به جماعة الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها وتلجأ في سبيل ذلك الى تنسيق جهودها المشتركة ومنع أي اعتداء على السلام الدولي أو الإقليمي. [٢] كما عرفه هيثم الكيلاني بأن الأمن العربي يختص بالحفاظ على كيان الأمة العربية في حدود الوطن العربي وعلى قيمها وحضارتها، ويسعى الى بلوغ أهدافها، وهو يتوجه في مفهومه وخططه ووسائله، واقعياً وعملياً، الى الدول العربية، ويتفاعل مع أمنها الوطني. [٣] وأشار عدلي سعيد الى أن: "المصالح المشتركة والأصالة الحضارية ووحدة العقيدة واللغة والمصير قد حتمت على الأمة العربية جمعاء شعوباً وحكومات أن تتعاون وتتآزر لدفع الأطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية، وبالتالي اصبح أمن الدول العربية مجتمعة هو في حد ذاته الأمن المقيم لكل واحدة منها على حدة. [٤] أما محمد مصالحة فيعرفه بقوله: انه تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي وتعزيز اليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي وما يتطلبه

([1]) هويدي، أمين (١٣٨٦هـ).**الأمن العربي المستباح**، مجلة المنابر عدد ٩، ص ٢٢.

([2]) عليوه، السيد (١٩٨٨). **إدارة الصراعات الدولية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٢٦٢.

([3]) الكيلاني، هيثم – المرجع السابق، ص ٧٢.

([4]) سعيد، حسن سعيد (١٩٧٧). **الأمن المصري واستراتيجية تحقيقه**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ١٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات.[١]

وإذا كان هذا الاتجاه ينسجم مع بعض الخصائص التي التصقت بالأمة العربية في هذه المرحلة الا انه يقف عندها ولا يتعداها، أي انه لا يضع في الاعتبار تطور مفهوم الأمن القومي وفقاً لتطور الوجود القومي. وفي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقصرها على رابطة الجوار الجغرافي.

ثالثاً: الأمن القومي مطلب قومي

ويقوم هذا الاتجاه على نظرة شاملة، الا انه يظل ضمن نطاق النظرة المثالية، أما الهدف الأسمى الذي يرنو اليه كل عربي، ويتمثل في الوحدة العربية، والتطلع الى المستقبل الذي تندمج فيه الكيانات العربية في كيان واحد، كما كانت في عصر الإسلام الزاهر، وكما وصفها الله تعالى في كتابه العزيز: "**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر**"

"**وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً**"

"**إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون**"

أما جامعة الدول العربية، فهي لم تبدأ بمناقشة موضوع "الأمن القومي العربي" الا في دورة أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢م، واتخذت بشأنه قراراً بتكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر تعرض بعدها على مجلس الجامعة. وقد تم إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن "القومي العربي" لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية، وحددت الورقة ذلك المفهوم بأنه.." قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة الى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات

---

(١) محمد مصالحة، مرجع سابق، ص١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي" [١].

لقد أخذت جامعة الدول العربية بالمضمون الشمولي للأمن، حين ربطت ربطاً عضوياً بين الأمن كقوة عسكرية وبين الجوانب المجتمعية للأمن القومي. وإذا كان هذا الربط سليماً من الناحية النظرية، فإن وثائق الأمن القومي في الجامعة أخذت تغرق في التوسع والإفاضة في تلك الجوانب المجتمعية، حتى غدا الأمن القومي، حسب تلك الوثائق، قريناً للتنمية الشاملة، والتحرر الوطني، والعدالة الاجتماعية، والأصالة الحضارية والثقافية. وإذا كان هذا الربط، سليماً من الناحية النظرية، فإن الجانب العملي منه، يستدعي إعادة النظر فيه، فنحن اليوم ومنذ نشوء الجامعة، لا نزال نواجه أنواعاً متتابعة من المخاطر والتهديدات[٢]. وليس في الأفق المنظور ما يشير الى زوال بعضها، بل فيه ما يشير الى تشكل أنواع جديدة منها، قادمة علينا، ولا تقل خطراً عن سابقاتها، إن لم تتفوق عليها بالفعل والتأثير. لهذا كان من منطق الأمور، وباستقراء التجارب على المستوى القومي، وبالاستناد الى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها جميع الأقطار العربية، والى سعيها الدائم الى تعزيز دفاعاتها القطرية وقواتها المسلحة، أن نتوجه الى التركيز على الأمن العسكري دون غيره من أنواع الأمن التي حشرت في دائرة الأمن القومي. وقد يكون في العودة الى المضمون الاستراتيجي السياسي والعسكري لمفهوم الأمن القومي، دون سائر المضامين التي تلازم الأمن القطري، إدراك واقعي لكينونة الدولة القطرية العربية، ولطبيعة العلاقات العربية البينية، ولإمكانية توظيفها لمصلحة الأمن القومي. [٣]

ونخلص ما سبق الى طرح تعريف للأمن القومي، مضمونه أن "الأمن القومي العربي هو قدرة الدول العربية مجتمعة على تحقيق أهدافها المشتركة وعلى حماية الوطن العربي وقيم الأمة العربية وحضارتها إزاء أي تهديد خارجي"، إن جوهر هذا التعريف هو القوة، بمختلف أشكالها وأنواعها ومجالاتها، وهي القوة التي يجسدها الأمن العسكري، ويعبر عنها ويوظفها الأمن السياسي.

([1]) مشروع جامعة الدول العربية حول الأمن القومي المذكور سابقاً ص ٣.

([2]) هلال،علي الدين (١٩٨٤). **الأمن القومي العربي – دراسة في الأصول**، شؤون عربية، عدد ٣٥، ص ٢١.

([3]) الكيلاني، هيثم ، مرجع سابق، ص٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي النهاية يمكن القول: إن الفكر السياسي العربي لم ينتهِ بعد الى صياغة محددة لمفهوم "الأمن القومي العربي" يواكب تحولات المناخ الإقليمي والدولي وتوازناته وانعكاسها على تصور وأبعاد هذا الأمن، وإن هذا الموضوع ما زال مطروحاً للتحليل ومفتوحاً للمناقشة رغم كل ما كتب عنه. [١]

المبحث الثاني

تداعيات احتلال العراق على الأمن القومي في منطقة الخليج العربي

على خلفية التفاعلات التي أفرزها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت معالم عراق الحاضر والمستقبل القريب تأخذ شكلها، وإذا مضت السياسات الأمريكية الخاصة بإعادة تشكيل العراق قدماً من دون معوقات (وهذا ما يبدو غير مكناً على الأقل الى وقتنا الحاضر)، فإن من المرجح أن يبرز العراق الجديد الى الوجود كدولة إسلامية معتدلة، وككيان سياسي تعددي وليبرالي، له مجتمع مدني حيوي، واقتصاد قائم على قاعدة اقتصاد السوق، وربما يكون دولة لها صلات قوية بالطرف الراعي لهذا التحول ونعني به الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن على أرض الواقع أصبحت الأمور مختلفة تماماً حيث أن طاقات العراق الاقتصادية والبشرية تستنفذ بتوترات التغييرات والتحولات، وبدا يظهر الى الوجود كدولة ضعيفة من الناحية العسكرية. فقد تمكن العراق حتى نهاية عام ٢٠٠٥مم من تدريب (٧٠٠) جندي فقط[٢]، وهو يخطط لإنشاء جيش قوامه (٤٠) الف فرد بحلول نهاية العام ٢٠٠٦، وهو هدف لم يكن واقعي إذا ما لم يحدث بالفعل وحتى إذا تمكن العراق من الوصول الى الهدف النهائي في هذا الخصوص، وهو تكوين جيش جديد مؤلف من (١٢٠) الف فردكما يقال ويعلن، فإنه سيكون ضعيفاً مقارنة بجيرانه، إذا تملك إيران قوات مسلحة مكونة من حوالي نصف مليون فرد، وسورياً (٣١٠) الاف فرد، والسعودية (١٩٠) الف فرد. وهذا يعني فقدان العراق لموقعه كقوة عسكرية ضاربة في المنطقة بصفه عامه وعلى المستوى الخليجي بصفه خاصة[٣].

([1]) حسين، زكريا المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية -مصر- الأمن القومي- إسلام أون لاين ١٩٩٩-٢٠٠٣ .

([2]) العيسوي، اشرف سعد (٢٠٠٣).**أمن الخليج في مرحلة ما بعد التسوية السلمية في الشرق الأوسط: احتمالات التعاون والصراع بين الأطراف في المنطقة**، دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد٨، ص٤٠-٤٩.

([3]) إدريس، محمد السعيد، مرجع سابق، ص٨٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن التعويض الوحيد الذي سيحصل عليه العراق نظير ضعفه هو انخفاض معدل الإنفاق العسكري، الذي إذا قسناه بمستويات ما قبل الحرب سنجده الأعلى من بين كل دول المنطقة. وبعد تحرر العراق من هذا العبء، فإن بعض التحليلات تشير الى أن العراق قد يتبع النموذج الياباني أو الالماني، ويركز بقدر أكبر على التنمية المدنية أن لم يدخل في صراعات حدودية مع الأقطاب المحيطين به الا أن الصراعات الطائفية وبوادر الحرب الاهليه القائمة في الوقت الراهن قد تقلل من المضي قدماً في مثل تلك الطموحات[1].

وحسب التحليلات الأولية للوضع داخل العراق سوف يظل العراق أيضاً ضعيفاً في النواحي الاقتصادية، حيث أن متوسط دخل الفرد السنوي فيه (٢٤٠٠) دولار أمريكي، وهو يعتبر من أدنى المستويات في المنطقة ككل. أضف الى ذلك المديونية التي تثقل كاهل العراق والتي هي الأعلى في المنطقة، حيث تصل الى (١٢٠) مليار دولار أمريكي (علماً بأن هذا الرقم لا يشمل مديونية العراق المستحقة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). كما أن قدرة الدولة على إعادة تأهيل اقتصادها وتوفير الخدمات الضرورية سوف تكون مقيدة للغاية بسبب حالة الفوضى وانعدام الأمن والنظام والفساد الإداري والتدخلات الخارجية فيه. وإذا تم الاعتماد على دخل النفط، وتأسيس النظام الاتحادي (الفيدرالي)، فإن الحكومة المركزية التي ستنشأ تبعاً لذلك ستكون أقل قوة من سالفتها. أو بمعنى آخر إن هذه الحكومة المركزية ستخضع لسيطرة أكبر من قبل نظام الضبط والتوازنات المركزية الذي سيوفره النظام السياسي الليبرالي. وبناء عليه، فإن الدولة المركزية التي ستنشأ سيكون لها قدر أقل من حرية التصرف. والمفارقة هنا أن الميزة الرئيسية التي قد يمتلكها العراق ستتمثل في تجربته الليبرالية. غير أن هذه التجربة سوف تكون محكومة بالضغوط الأمريكية الساعية الى تحقيق نظام ليبرالي كامل من ناحية، ومن ناحية أخرى ستكون محكومة بالضغوط والتدخلات الإيرانية وكذلك بعض التحركات الخجولة لبعض الدول العربية ومنها الخليجية .

لقد كان للغزو العراقي للكويت ثم حرب الخليج الثالثة أثرهما المباشر في تكوين رؤية لدول الخليج العربي للخطر الأمني الذي يمثله العراق ويوثر فيه بطريقه مباشره أو غير مباشره. ويمكن في إطار هذه الرؤية التمييز بين ثلاث مراحل رئيسية، هي:

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ٤٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١) **المرحلة الأولى** (١٩٩٠م-١٩٩٤): التي تمتد من فترة الغزو حتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين: وخلالهما تحُول العراق الى مصدر التهديد الرئيسي لأمن هذه الدول، وقد عمق من هذا الشعور [١]:

أن الغزو لم يأت من قبل دولة مسجلة على قائمة الدول "الأعداء" التقليديين أو حتى المحتملين، ولم يأت من جانب قوة عالمية طامعة في الثروات النفطية الخليجية، ولم يأت من العدو الأول للأمة العربية الطامع في السيطرة على العالم العربي بصفة عامة وعلى نفط الخليج وثرواته من ناحية أخرى وهي إسرائيل، ولم يأت من جانب إيران بوصفها دولة لها أطماعها التاريخية في المنطقة، بل جاء من العراق الذي كان ينظر اليه بوصفه حامي الجبهة الشرقية للأمن القومي العربي[٢].

طالب مجلس الأمن بموجب قراره رقم (٦٨٧) بتاريخ ٣ إبريل عام ١٩٩١م بأن يساعد على اتخاذ الترتيبات مع العراق والكويت لترسيم الحدود بين البلدين، وأن يقدم الى مجلس الأمن تقريراً عن ذلك في غضون شهر واحد، وفي ٢ مايو ١٩٩١م، أعلن الأمين العام تاليف لجنة لهذا الغرض أنهت أعمالها في إبريل ١٩٩٢م، حيث أصدرت تقريراً وافق عليه مجلس الأمن في ٢٧ أغسطس ١٩٩٢م، واستقر رأي اللجنة بموجب هذا التقرير على تحريك مجموع الحدود البرية لمسافة ٦٠٠ متر تقريباً لمصلحة الكويت، وكان ذلك يعني تمكينها من أراض نفطية عراقية، ومن جزء من مدينة قد تكون مقر لقاعدة بحرية عراقية رئيسيه، وكان يمثل من ثمَّ تغييراً في الحدود المؤقتة التي اعترف بها البلدان من قبل اعترافاً غير رسمي.

قاطع العراق اللجنة ابتداء، وأتهمها بالانحياز لمصلحة الكويت، وأعلن رفضه المسبق لأية قرارات تتوصل اليها. وعقب صدور تقرير اللجنة أعلن وزير الدولة العراقي للشؤون الخارجية آنذاك محمد سعيد الصحاف أن العراقيين لن يقبلوا بترسيم حدوهم مع الكويت بحسب الخريطة التي وضعتها اللجنة. ورأى أن مجلس الأمن سيحول المنطقة الى برميل بارود إذا صادق على الحدود الجديدة. وقال الصحاف أمام المجلس الوطني العراقي (البرلمان) "إن اللجنة الدولية غير عادلة ومنحازة الى الجانب الكويتي بسبب

---

(١) حسنين، توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٢) أشرف سعد العيسوي، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الضغوط الغربية، وأنه إذا أرغمت الحكومة العراقية على القبول بالحدود الجديدة فإن الشعب العراقي لا يمكن إقناعه لأنه يدرك أن حقوقه قد انتهكت"[١].

كان هناك إدراك قوي من جانب دول الخليج، وعلى رأسهم الملكة العربية السعودية، بأن استمرار نظام صدام حسين في السلطة يعني أن العراق سيظل مصدر تهديد لأمنها، والتي وقفت ضده في حرب تحرير الكويت، وسوف تستمر أطماعه تجاه الكويت وأحلامه في الزعامة والهيمنة، وإذا شعر صدام حسين في أي وقت بقدرته على تحقيق هذه الأحلام، وبأن الدول الكبرى سوف تغض الطرف عنه، فإنه لن يتوانى عن تحقيق أي من تلك الأطماع[٢]. فمواقف نظام صدام السابقة كانت تثير هذه المخاوف، إذ على الرغم من الدعم الذي قدمته دول الخليج الى العراق في حربه ضد إيران طوال ثماني سنوات، فإن خروجه منتصراً من الحرب جعله يتصرف وكأنه القوة الإقليمية الوحيدة في المنطقة القادرة على فرض سيطرتها على بقية دولها. وقد بدأ ذلك فعلياً بتدشينه مشروعة السياسي بتأسيس مجلس التعاون العربي الذي ضم الأردن ومصر واليمن عام ١٩٨٩م كتجمع عربي وكتلة قيل أنها جاءت لمواجهة مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي أثار قلق السعودية ودفع الملك فهد آنذاك الى زيارة بغداد لتوقيع اتفاق عدم اعتداء بين البلدين. وقد تمادى النظام العراقي في سلوكياته "العدائية" حينما اتهم دولتي الكويت والإمارات بالتلاعب بأسعار النفط وكميات الإنتاج، وتصاعد النزاع العراقي – الكويتي عندما أثيرت قضية الحدود وحقل الرميلة، وتفاقمت الأمور بعد ذلك الى أن وصلت الى مرحلة الغزو[٣].

وقد غلب على علاقة العراق بدول الخليج نبرة إعلامية غير ودية بعد الغزو تركزت على أن العراق هو مصدر التهديد الأول لأمنها. ففي قمتي الدوحة عام ١٩٩٠م والكويت عام ١٩٩١مم، تم إدراج الملف العراقي تحت عنوان واحد في البيانين الصادرين عن هاتين القمتين، وهو "عدوان نظام العراق على الكويت"[٤]، وقد تشابه البيانان في كثير من النقاط، حيث تناول كل منهما الجرائم التي ارتكبتها القوات العراقية في الكويت،

([1]) أشرف سعد العيسوي، مرجع سابق، ص٧٥

([2]) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، مرجع سابق، ص ٣٠.

([3])خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، مرجع سابق، ص٣٥.

([4]) المصدر نفسه، ص٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتداعيات السلبية لهذا العدوان على أمن واستقرار منطقة الخليج والعالم العربي والأمن والسلم الدوليين. كما شدد على وقوف الدول الأعضاء مع الكويت في محنتها ومساندتها المطلقة وتضمانها التام مع شعبها وحكومتها، إضافة الى إدانة النظام العراقي وتحميله مسؤولية كل هذه الجرائم والتداعيات السلبية، ومطالبته بالامتثال لقرارات الشرعية الدولية وقرارات مؤتمرات القمة العربية ذات الصلة، وضرورة العمل على الخروج من هذه المأساة التي فرضها العدوان العراقي، والعمل جنباً الى جنب لرأب الصدع وجمع الكلمة العربية والوصول الى نظام عربي أكثر قوة وتماسكاً[١].

فيما طالبت البيانات التي صدرت في القم الخليجية اللاحقه النظام العراقي بضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بعدوان النظام العراقي على الكويت، ولا سيما تلك المتعلقة بالأسرى الكويتيين، فقد أكدت قمتا أبو ظبي عام ١٩٩٢م والرياض عام ١٩٩٣م، استمرار ذلك النظام في ماطلته لتنفيذ جوانب أساسية في قرارات مجلس الأمن، وإخلاله بشروط وقف إطلاق النار من خلال رفضه إطلاق سراح المحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، ورفضه الالتزام بما توصلت اليه اللجنة الفنية التابعة للأمم المتحدة والخاصة بترسيم الحدود بين البلدين من قرارات. كما دانت القمة النظام العراقي لعدم امتثاله التام لجميع قرارات مجلس الأمن ومواصلة تهديداته لأمن المنطقة واستقرارها، وإيجاد مناخ من القلق والتوتر واستمراره في تزييف الحقائق وفي مطالبه وأطماعه التوسيعيه في الأراضي الكويتية، الأمر الذي يزعزع الاستقرار ويهدد الأمن في المنطقة وينشئ حالة توتر مستمر لا يمكن إنهاؤها الا بامتثال النظام العراقي لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

(٢) **المرحلة الثانية (١٩٩٥م-٢٠٠٠م)**: شهدت هذه المرحلة بعض مؤشرات الانقسام في الرؤية الخليجية حيال الشأن العراقي بوصفه مصدر التهديد الرئيسي لأمن المنطقة[٢].

---

(١) محمود أحمد إبراهيم (٢٠٠٣). **انعكاسات المسألة العراقية على السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي**"، في: أحمد إبراهيم محمود، تحرير، دول مجلس التعاون والأزمة العراقية من ١٩٩١م-٢٠٠٣ م (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام)، ص ١٣٤.

(٢) خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، مرجع سابق، ص ٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فمنذ عام ١٩٩٥م، شهدت علاقات العراق بدول المجلس بوادر انفراج، كان من أبرز مظاهرها تلك المبادرات التي قدمتها بعض القيادات الخليجية للمصالحة بين العراق والكويت ورفع العقوبات المفروضة على العراق، من ذلك دعوة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان الى رفع الحصار عن الشعب العراقي وتحقيق المصالحة العربية.

وقدمت الإمارات الكثير من الأفكار التي تدعوا الى بلورة رؤية خليجية مشتركة حيال الأزمة العراقية تأخذ في الحسبان الضمانات المشروعة لدولة الكويت تجاه التهديدات العراقية، والعمل على الحفاظ على خطوط الاتصال مع العراق قدر الإمكان، لكون العراق مهماً لبناء التوازن الاستراتيجي في المنطقة، والعمل على تخفيف الحصار المفروض على العراق[١].

وتقدمت قطر في عام ٢٠٠٠م بمبادرة دعت خلالها الى العمل، على نحو موحد، لرفع المعاناة عن الشعب العراقي من خلال التوصل الى حل سياسي للأزمة، تضمنت عدة أفكار منها: العمل من أجل تحريك الوضع الراهن وإخراجه من جموده، وإعادة تطبيع العلاقات العراقية الكويتية لكون ذلك مدخلاً الى إعادة علاقات بغداد مع الدول الخليجية ومنها الملكة العربية السعودية وكذلك عودة العلاقات العربية والدولية، والالتزام بمبادئ حسن الجوار والمصالح المشتركة، وتحديد مصير الأسرى والمفقودين الكويتيين بالعراق، والعمل على احترام سيادة كل طرف على أراضيه بما يساعد على بناء جسور الثقة ويعزز الاستقرار في الخليج. وسعت قطر أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية في الدوحة في أواخر عام ٢٠٠٠م م الى عقد محادثات مباشرة بين الوفدين العراقي والكويتي بهدف تقريب مواقفهما والشروع في حل القضايا المعلقة بينهما[٢].

اكتسبت العلاقات بين الجانبين زخماً إضافياً بعودة العلاقات الدبلوماسية، حيث قررت بعض دول الخليج إعادة فتح سفاراتها في العراق، ففي عام ٢٠٠٠م أعلنت كل من الإمارات والبحرين إعادة فتح سفارتيهما في بغداد[٣]. يذكر أن العلاقات العراقية بكل من قطر وسلطنة عُمان اتسمت بالاستمرار والتواصل، فقد أبقت سلطنة عُمان سفارتها في

([1]) العيسوي أشرف سعد (٢٠٠١). المصالحة العربية، مظاهر الانفراج وقيود التعثر، شؤون خليجية، العدد ٢٥، ص ١٤٨.

([2]) العيسوي، أشرف سعد، مرجع سابق، ص ١٨٠.

([3]) زرير، محمد مصطفى (٢٠٠٠). الانفتاح العربي على العراق، شؤون خليجية، العدد ٧، ص ١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بغداد مفتوحة ولم تغلقها حتى في خضم أزمة الخليج الثانية، وذلك لانتهاجها سياسة الباب المفتوح، أما قطر فقد أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد بعد انقطاع استمر قرابة سبعة أشهر من بداية الأزمة[١].

وبالتوازي مع ما سبق، تصاعدت وتيرة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق والكثير من العواصم الخليجية، وكانت الإمارات أكبر شريك تجاري لبغداد، حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما الى نحو ٤٠٠ مليون دولار سنوياً. وأعلنت الإمارات في خريف عام ١٩٩٨م فتحها لخط بحري منتظم ومباشر بين دبي وميناء أم قصير العراقي، وأصبحت بفضل هذا الخط تؤدي دوراً مهماً في النشاط التجاري الإقليمي والعالمي بالنسبة لبغداد. ووقعت سلطنة عُمان الكثير من الاتفاقيات التجارية مع بغداد في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء.

لكن اللافت للنظر في هذه المرحلة أنه في الوقت الذي اتسمت به علاقات كل من قطر والإمارات وسلطنة عُمان والبحرين بالعراق بالمرونة ومحاولة العودة بالعلاقات معه الى مرحلة ما قبل الغزو، ظل موقف كل من السعودية والكويت إزاءه يتسم بالشك والتوجس، لاهتزاز ثقتهما بسياسات النظام العراقي بقيادة صدام حسين، ومماطلته في حل مشكلة الأسرى الكويتيين، واستمرار خطابه السياسي والإعلامي العدائي[٢].

(٣) **المرحلة الثالثة (٢٠٠٠م-٢٠٠٣م)**: شهدت هذه المرحلة بداية التغير في الموقف الكويتي والسعودي تجاه العراق. فقد طرحت القمة العربية التي عقدت في الأردن في عام ٢٠٠١م صيغة توفيقية للمصالحة، وقدمت الكويت فيها بعض التنازلات، مثل عدم تمسكها بضرورة اعتذار النظام العراقي عن عدوانه عام ١٩٩٠م، وهو ما أعتبر مؤشراً إيجابياً على تغير الموقف الكويتي[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢) من هذه التصريحات العدائية دعوة النجل الأكبر للرئيس صدام حسين في يناير ٢٠٠١ م إلى وضع خريطة جديدة للعراق الكبير تتضمن الكويت، وإعلان طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقي أن ٩٩ في المئة من الشعب العراقي مقتنع بوجهة نظر عدي. وقد عمقت هذه التصريحات مخاوف الكويت من نيات النظام العراقي وأدت إلى تجاهل طروحات من داخل الكويت نفسها نادت برفع الحصار عن الشعب العراقي.

(٣) زرير، محمد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تضمنت الصيغة التوافقية التي توصل اليها القادة العرب في شأن الحالة بين العراق والكويت البنود التالية: ضرورة احترام مبادئ ميثاق جامعة الدول العربية، واحترام استقلال دولة الكويت وسيادتها، واحترام واستقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والمطالبة بوقف كل ما يتعرض له من أعمال وإجراءات تمس سيادته وتهدد سلامته، وخاصة تلك التي تتم خارج إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة الضربات العسكرية التي كانت تلمح بها الولايات المتحدة دائماً اثناء عدم تعاون العراق مع لجنة مفتشي الأسلحة الدولية بالعراق (١).

وفي قمة بيروت العربية في عام ٢٠٠٢مم، تبنت دول الخليج العربية مواقف مرنة إزاء العراق على نحو ساهم في توصل القمة الى عدة قرارات مهمة، سواء ما يتعلق بوضع أسس المصالحة بين العراق والكويت، أو في ما يتعلق بتعزيز الموقف العربي الرافض للحرب ضد العراق، وشهدت الجلسة الختامية مصافحة بين ولي العهد السعودي آنذاك سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية آنذاك عزة إبراهيم.

ثم جاءت قمة الدوحة الخليجية نهاية عام ٢٠٠٢م لتؤكد تمسكها بقرار قمة بيروت العربية الخاصة بالعراق، الذي يرفض أي عمل عسكري ضد أي دولة عربية بما فيها العراق ويعد تهديداً لأمنها القومي. وحث العراق على التعاون الإيجابي مع مفتشي الأسلحة الدوليين الذين دعاهم الى ضرورة أن يراعوا في أداء مهماتهم الحياد والموضوعية والمهنية وعدم افتعال الأزمات. ودعت القمة المجتمع الدولي الى العمل على مساعدة الجانبين العراقي والمفتشين على إنهاء المهمة في أسرع وقت مكن وبما يؤمن رفع الحصار عن العراق وإنهاء معاناة شعبه. مؤكدة موقفها الثابت من ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وكان التطور الأبرز في موقف كل من الكويت والسعودية، فالأولى أصبحت تؤكد أن العداء ليس للعراق ولكن للنظام العراقي، كما تم فتح ملف العلاقات الكويتية – العراقية ومستقبل هذه العلاقات من جانب مؤسسات وشخصيات رسمية كويتية وبحث سيناريوهات

---

(١) العيسوي، أشرف، المصالحة العربية، مظاهر الانفراج وقيود التعثر، ص ١٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذه العلاقات، ومن بينها التعامل مع عراق صدام حسين. أما الثانية فأصبحت تقبل التعامل الرسمي مع رموز النظام العراقي، سواء في الاجتماعات التي تعقد تحت غطاء جامعة الدول العربية أو حتى في مناسبات غير رسمية على غرار مشاركة وزير العدل العراقي في مأدبة عشاء على شرف الأمير نايف بن عبد العزيز أقامها السفير السعودي في تونس بمقر إقامته[١].

هذه التطورات الإيجابية في علاقات العراق مع دول مجلس التعاون لم تلق ترحيباً من جانب الولايات المتحدة التي بدأت تعمل على إجهاضها بشتى السبل والوسائل للعودة بها الى دائرة التوتر مرة أخرى، وفي سبيل ذلك حاولت إيجاد صلة للعراق بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، واتهامه بدعم الإرهاب الدولي وارتباطه بتنظيم القاعدة وتقديم الدعم المادي والمعنوي له، وامتلاكه أسلحة دمار شامل تشكل خطراً على الأمن والسلم العالميين.

وقد حاولت واشنطن في حينها جاهدة إثبات امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، كما سعت لتأكيد الصلة بين بغداد والإرهاب الدولي عامة وفي أحداث الحادي عشر من سبتمبر بصفة خاصة، ففي الجانب الأول سربت الإدارة الأمريكية تقارير للصحف الأمريكية (شبكة سي إن الإخبارية، ٢٠٠٢/٩/٣م) أشارت فيها الى أن العراق يملك عدة أطنان من الأسلحة الكيماوية القادرة على قتل الاف المدنيين". ورأى رئيس أركان الجيش الأمريكي ريتشارد مايرز أن الولايات المتحدة تشتبه في أن العراق يمتلك مختبرات متنقلة قادرة على إنتاج أسلحة جرثومية أو كيماوية. وعلى الجانب الآخر، أشارت تقارير صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية الى احتمال تورط الرئيس العراقي صدام حسين في تدريب إرهابيين لمهاجمة مصالح أمريكية خلال التسعينيات من القرن العشرين وذلك استناداً الى شهادة لأحد الضباط العراقيين الهاربين. كما شككت في نواياه تجاه الكويت، وقللت من فاعلية إعلان بيروت وبنوده الخاصة بالحالة العراقية – الكويتية، معتبرة "أن العراق لم يقدم قط دليلاً على أي نوايا حقيقية باحترام سيادة الكويت. وأنه يمتلك سجلاً يبعث على الأسف من عدم احترام التزاماته الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي"، وهو الأمر الذي كان يعكس رغبة أمريكية في إفشال الجهود العربية الرامية الى تحقيق المصالحة بين

---

(١) دول مجلس التعاون الخليجي في التقرير الاستراتيجية العربي (٢٠٠١). ملاحظات أساسية، شؤون خليجية، العدد ٢٧، ص ١٢١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العراق من جانب والكويت والسعودية من جانب آخر، والعمل على بقاء العزلة العربية والدولية المفروضة على بغداد حتى يتسنى لها تنفيذ خططها بشأنه[١].

ومنذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٢م، بدا أن واشنطن مصممة على تنفيذ مخططاتها، إذ أعلنتها صراحة أنها ستمضي قدماً في تنفيذ قرارها بمواصلة الحرب، ودعت المجتمع الدولي الى مواجهة ما وصفته بـ "الخطر والتهديد" الذي يمثله الرئيس صدام حسين، بل حثت الأمم المتحدة على ضرورة القيام بالمسؤوليات المنوطة بها في حفظ السلام والأمن الدوليين وسرعة اتخاذ قرار يضمن إيجاد صلة بين ضلربتها الوشيكة وعدم التزام العراق بمقررات الشرعية الدولية. وقد حدد الرئيس بوش في خطابه الذي القاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ سبتمبر ٢٠٠٢م الشروط التي يجب على العراق أن يلتزم بها والا تعرض لهجوم عسكري حاسم[٢].

وعلى الرغم من عدم صحة هذه الاتهامات والمزاعم التي جاءت في خطاب بوش في شأن العراق، فقد سبب الموقف الأمريكي من العراق ضغوطاً على دول الخليج العربية وخاصة السعودية، وجعلها تفكر في كيفية الموازنة بين علاقاتها بالولايات المتحدة وبين خطر التهديد الداخلي الذي قد تتعرض له في حال استهداف العراق في المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب. واجهت دول الخليج العربية هذه المعضلة من خلال تبنيها موقفاً مركباً يقوم على ثلاثة محاور[٣]:

الأول: محور دبلوماسي ويسعى علناً الى إيجاد بديل للحرب، بما في ذلك مفاوضات دولية وإقليمية من أجل الدفع نحو امتثال العراق الكامل لقرارات الأم المتحدة، ورأسته السعودية.

الثاني: محور سياسي موجه للداخل يتمثل بتصريحات رسمية رافضة للحرب على العراق، وذلك حتى لا تحدث حالة من الاحتقان السياسي الداخلي، ومن هذه الدول السعودية بشكل واضح.

---

(١) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٢). **مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠٠٢م**، لندن، ص ٣٦-٣٧.

(٢) العيسوي، أشرف، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٣) زرير، محمد مصطفى، مرجع سابق، ص ٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الثالث: محور عسكري هدفه الرئيسي حماية العلاقة مع الولايات المتحدة عبر تقديم كل ما تحتاج اليه من تسهيلات للحرب على العراق وذلك استناداً الى الاتفاقيات الدفاعية التي وقعتها مع واشنطن بعد حرب الخليج الثانية الا أن السعودية استثنت نفسها من هذا المحور وأعلنت أنه لن تكون قاعدة أو ممر لأي عدوان على الأراضي العراقية.

(٤) **مرحلة ما بعد صدام (٢٠٠٣م-٢٠٠٧م)** : في عام ٢٠٠٣مم ومع انهيار نظام الرئيس صدام حسين بدأت بعض الأوساط الخليجية الحديث عن نهاية التهديد الذي كان يمثله العراق بالنسبة الى هذه الدول. إذ يعد غياب هذا النظام مكسباً استراتيجياً لها، وبخاصة للكويت، فتجربة الغزو العراقي في الثاني في أغسطس ١٩٩٠م وما ترتب عليها من محاولة بغداد الغاء سيادتها الوطنية عن طريق احتلالها وضمها الى الإقليم العراقي، كانت أكثر من كافية لكي تتولد لدى حكومة الكويت وشعبها مشاعر الارتياب والخوف تجاه سلوك العراق، وتغذي المخاوف الأمنية الكويتية حيث جعلها تنظر الى العراق بوصفه مصدر تهديد واقعي وكامن لم يكن في الإمكان مواجهته الا من خلال شبكة التحالفات الأمنية مع القوى الكبرى[١].

أما بالنسبة الى بقية دول الخليج الأخرى، فإن كلاً من تجربة غزو الكويت وحجم القدرات العسكرية العراقية الذي كان متفوقاً في الكثير من الجوانب عليها، والطموحات العسكرية للحكومة في بغداد كانت جميعها تعزز الاعتقاد لديها بأن الجار العراقي كان يمثل مصدر تهديد تاماً ومحتملاً ينبغي مواجهته، فضلاً عن أن دولاً أخرى غير الكويت، كانت قد تعرضت لتهديدات من نظام صدام راوحت بين التهديدات الإعلامية والرسمية وبين أزمة احتلال الكويت. لذلك فإن هذه الدول استمرت تأخذ تلك التهديدات على محمل الجد خلال فترة ما بعد تحرير الكويت [٢]. نتيجة لذلك كله ارتفعت توقعات دول الخليج بأن تؤدي الإطاحة بنظام صدام حسين الى انحسار التهديد الذي كان يمثله العراق لها من جهة، واستقرار منطقة الخليج من جهة أخرى[٣].

([1]) عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٩٦.

([2]) الغفلي، علي، مرجع سابق، ص ٢٢٠

([3]) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ٥٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي دول مثل دول الخليج مثل الكويت، لا تزال نظرة الشك والتوجس تجاه بعض النوايا العراقية قائمة، وذلك على خلفية بعض المواقف والتصريحات الصادرة عن مسؤولين عراقيين عقب سقوط نظام الرئيس صدام حسين، التي طالبت بإيجاد منفذ بحري للعراق على الخليج العربي ومن ذلك مطالبة نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي مضر شوكت في شهر يناير ٢٠٠٤مم باستئجار جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيين، وهو الأمر الذي عدته الكثير من الأوساط الكويتية الرسمية والشعبية تهديداً وتكراراً لسياسات النظام العراقي السابق. ووصفت شوكت والمؤتمر الوطني العراقي الذي يرأسه أحمد الجلبي بـ"أعداء" الكويت[١].

وقد جاء خطاب رئيس الحكومة المؤقتة السابق إياد علاوي يوم ٢٨ يونيو ٢٠٠٤مم ليشير من جديد نوعاً من عدم الثقة لدى الكويتيين. ففي هذا الخطاب شكر علاوي الدول التي ساندت العراق في الحصول على حريته، ومنها: الأردن وسوريا وتركيا ومصر وإيران والإمارات والسعودية، فضلاً عن دول التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا ورومانيا وبولندا وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وهولندا وإسبانيا، ولم يذكر الكويت وهو الأمر الذي أثار ردود فعل كويتية غاضبة، جاءت على لسان وزير الخارجية الكويتي: "عملنا معاً على إعادة الحرية للعراق الذي لا ينسى ولن ينسى فضل الكويت، ولا ينكر فضل الكويت الا جاحد". فيما رأت أغلبية أعضاء مجلس الأمة أن عدم ذكر اسم الكويت في أول خطاب رسمي يلقيه علاوي يعكس تجاهلاً واضحاً لدورها في تحرير العراق وإعادة أعماره. وطالبوا الحكومة الكويتية بالتمهل في إقامة علاقات دبلوماسية مع نظيرتها العراقية كما يتبين موقفها الحقيقي من الكويت[٢].

ولا شك في أن مثل هذه التصريحات والمواقف من شأنها إثارة مخاوف الكويتيين من استمرار ثقافة "ضم الكويت للعراق" لدى شريحة من العراقيين الذين عارضوا نظام "صدام حسين" بسبب سياسته القمعية في الداخل، لكنهم توافقوا مع مطالباته بضم الكويت. وهو الأمر الذي يثير قلق الجانب الكويتي ويجعله في حالة ترقب[٣].

---

(1) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٤م –٢٠٠٥م (الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠٥م)، ص ٣٥.

(2) العيسوي، أشرف سعد (٢٠٠٧). **الوضع الأمني في الكويت بعد سقوط نظام صدام حسين**، شؤون خليجية، العدد ٤٨، ص ١٠٧.

(3) المصدر السابق، ص١٠٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في المقابل ما زالت هناك بعض القوى الداخلية العراقية، وإن كانت غير رسمية، تنظر الى الكويت بوصفها السبب في ما تشهده بلادهم حالياً، ناهيك عن قيام بعض الصحف العراقية أحياناً بإثارة المخاوف من دول الجوار، منها ما جاء في افتتاحية صحيفة المشرق في ٢٠٠٤/٢/١٦م في تعليقها على مؤتمر دول الجوار العراقي الذي عقد بالكويت، حيث أشارت الى أن "الكويتيين ما زالوا أشد الناس عداوة لأهل العراق"، وأبدت دهشتها من "أن تعقد بلدان الجوار اجتماعاً يهتم بمصير وأمن واقتصاد واستقرار وبناء العراق في الكويت وفي الوقت الذي سخرت الكويت الأموال لحرق وتخريب مؤسسات الدولة العراقية. وأضافت: "إن مطالبة الملك غازي وعبد الكريم قاسم وصدام حسين بالكويت محقة وإن يوم القصاص آت لا محالة"[١]. ومن الأمثلة الهاجس الأمني ما أعلنت عنه الملكة العربية السعودية في شهر نوفمبر من العام ٢٠٠٧مم من تمكين السلطات الأمنية بها من ضبط منظمات إرهابية كانت تستهدف منشآت أمنية ونفطية كان غالبية رؤساء تلك الخلايا ولأسلحة المضبوطة معهم قادمة من بعض دول الجوار المضطربة أمنياً في إشارة الى أنها قادمة من العراق[٢].

ويرى الباحث أن الأوضاع الأمنية في دول مجلس التعاون ستتأثر حتماً بما يشهده العراق حالياً من تصاعد لافت لنفوذ الشيعة في الحياة السياسية من ناحية، والصراع المحتدم بين الشيعة وبين السنة الذي تصاعد الى عنف طائفي غير مسبوق من ناحية ثانية. وتتوقف صورة ذلك التأثير وطبيعته على السيناريوهات المحتمل حدوث أحدها في العراق، فسيناريو اندلاع حرب أهلية بالعراق يختلف تأثيره على أمن هذه الدول تبعاً لصورة تلك الحرب وطبيعتها. ففي حالة اندلاع حرب طائفية بين السنة وبين الشيعة، فسوف تواجه دول الخليج تهديداً قد يشعل فتيل صراعات طائفية داخلها، وهو ما يمثل بدوره معضلة أمنية قد تسفر في النهاية عن زعزعة الأنظمة السياسية في دول الجوار، وبخاصة تلك التي تحتضن داخلها أعداداً كبيرة من أبناء الطائفة الشيعية.

يعتبر سقوط بغداد بتاريخ٩ نيسان ٢٠٠٣م تاريخ البدء الفعلي للاحتلال الأميركي للعراق، ومنذ هذه اللحظة سقطت الأمة العربية في آخر مراحل الانحطاط أو الانكسار في تاريخها الحديث، فقد وجدت معظم الدول العربية نفسها مرتعاً للقواعد الأميركية ومحاطة

([1]) الغفلي، علي مرجع سابق، ص ٢٠٠.

([2]) السهيمي، عبيد، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٧/١١/٢٩م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من عدوُين قاسيين أميركا وإسرائيل. وهذا الاحتلال الأميركي للعراق لم تستطع الولايات المتحدة ومن يقف وراءها أن تبرره، فقد سقطت كل الحجج التي قدمتها، فسقطت مقولة نزع أسلحة العراق، لأن لجان التفتيش لم تستطع إثبات وجود هذه الأسلحة، وكذلك القوات الغازية لم تقدم دليلاً ملموساً على وجود هذه الأسلحة، عدا عن أنه لا يجوز وفقاً لأحكام القانون الدولي نزع أسلحة العراق بالقوة. [١]

كما سحبت الولايات المتحدة من التداول مقولة أن هدف الحرب هو تغيير نظام الحكم العراقي، والتي أسندتها الى حجة أن سيادة الدول غير مطلقة، وقد خالفت بهذا الطرح مقاصد الأمم المتحدة التي تركز على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها (الفقرة الأولى من المادة الثانية) ومبدأ عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما(الفقرة السابعة من المادة الثانية). كما ثبت فشل مقولة أن هذه الحرب هي حرب "حرية العراق" لأنه لا الشعب العراقي رضي بالأميركيين بدليل مظاهرات الاحتجاج التي عمَّت المناطق العراقية تنديداً بالوجود الأميركي، وفتاوى علماء الدين المستقرة والثابتة حول تحريم التعامل بل الاختلاط مع الأميركيين، ولا الأميركيين يقيمون أي حرمة لشعب العراق بدليل المجازر الوحشية التي يرتكبونها بحق هذا الشعب، وقمع مظاهراته ببطشٍ وشدّة. كما فشلت الولايات المتحدة بإحلال "تحالف الراغبين"[٢] محل مجلس الأمن بعد أن ادعى ريشارد بيرل انتهاء مقولة أن مجلس الأمن الدولي هو الجهة الوحيدة المخولة إسباغ الشرعية على استخدام القوة. كما لم يستطع الأميركيون إقناع العالم بكل التبريرات التي قدَّموها، فقد ظهرت الصورة الحقيقية لهذا العدوان أمام أعين الجميع، وعلت الأصوات المنددة والمدينة له، فرفض أعضاء مجلس الأمن منطق الحرب وسياستها، كما أدانها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، كما حرّم هذه الحرب قداسة البابا والولي الفقيه، ومراجع

---

(١) اسماعيل، عصام (٢٠٠٣). **كيف تجاوز مجلس الأمن حدود اختصاصه لمصلحة الأميركيين**، جريدة السفير تاريخ٢٣ آذار.

(2) بعد أن رفض مجلس الأمن والأمم المتحدة صراحة تفويض الولايات المتحدة وبريطانيا مهاجمة العراق، عمدت إدارة الرئيس بوش إلى محاولة فرض قرار يؤيد الحرب على مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه بدأت جدياً بإنشاء ما سمته "تحالف الراغبين"، وهو عبارة عن مجموعة من الدول التي تؤيد الحرب. وإذا فشل الرئيس بوش في الحصول على تفويض الأمم المتحدة بالحرب، فإنه سعى إلى المضي بهجوم عسكري مع هذا التحالف. ومع أن إدارة بوش لم تصرح بعد بأسماء الدول المشاركة في هذا التحالف، فإن المسؤولين الأمريكيين يدعون في بعض المؤتمرات الصحفية أن عدد هذه الدول يفوق الـ ٤٠ دولة. راجع الدارسة التي أعدها معهد الدراسات السياسية في أمريكا، حول فشل الحكومة الأمريكية في إقناع مجلس الأمن الدولي بتأييد الحرب ضد العراق والمنشورة في جريدة الوطن تاريخ ٢ آذار (مارس) ٢٠٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التقليد والمجتهدين والمفتين، ومثلي الكرسي الرسولي والكرادلة والأساقفة والبطاركة وعلماء الدين، كما كتب حول عدم مشروعيتها رجال القانون والسياسيون والفلاسفة والمفكرون، واحتج على هذه الحرب شعوب العالم في تظاهرات تنديد عالمية، أظهرت تضامناً دولياً هو الأول من نوعه في تاريخ البشرية. بعد كل هذا التضامن العالمي والشعبي مع العراق، كيف كان الموقف العربي من هذه الحرب وما تلاه من سقوط بغداد أقدم العواصم العربية [١].

موقف جامعة الدول العربية من الحرب الأميركية على العراق

قبل عرض موقف جامعة الدول العربية من الحرب الأميركية على العراق، من المفيد التذكير بموقف مثلي الشعوب العربية من هذه الحرب، وأعني به الاتحاد البرلماني العربي الذي في ختام جلسته الطارئة للدورة٣٣ والمنعقدة في عمان بتاريخ ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٨م والتي تضمن جدول أعمالها بنداً واحداً تحت عنوان: "العدوان الأمريكي البريطاني على العراق وموضوع رفع الحصار عن شعبه الشقيق"، قد أدان العدوان الأميركي البريطاني على العراق، إدراكاً منه للمسؤولية القومية وللخطورة التي يشكلها العدوان الأمريكي – البريطاني على الأمن القومي العربي برمته والذي يخدم المصلحة الإسرائيلية. ومستذكراً بهذا الخصوص الأخطار المحدقة بالأمة العربية وأقطارها ومسؤولية الحكومات العربية على الصعيد القومي لاسيما ضرورة عقد مصالحة عربية تعيد للتضامن العربي لحمته وتصون الأمن القومي العربي بالاعتماد على القدرات العربية الذاتية وتضمن تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، وعلى رأسها جامعة الدول العربية. [٢]

وما جاء في أهم بنود هذا البيان: إدانة العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ومطالبة مجلس الأمن الدولي بضمان عدم تكراره ويؤيد حق العراق بالمطالبة بتعويضه عن الخسائر المادية والبشرية التي لحقت به. يؤكد التضامن الفعال للبرلمانيين العرب مع وحدة العراق أرضاً وشعباً واستقلاله وسيادته الوطنية ورفضهم لكل أشكال التدخل

---

(١) الكيلاني، هيثم ، مرجع سابق، ص٤٨.

(٢) صحيفة الحياة – ٢٠٠٦/١٢/١٠م على الشبكة العنكبوتية
http://www.lahamag.com/arab_news/gulf_news/12-2006/Item-20061209-69193912-c0a8-10ed-019f-76a5e3528867/story.html.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإقليمي والدولي في شؤونه الداخلية. ويدعو الحكومات العربية الى العمل على رفع الحصار المفروض على العراق، ووضع حد نهائي للمعاناة التي يقاسي منها الشعب العراقي. ويطالب البرلمانات العربية الأعضاء باتخاذ توصيات تدعو الحكومات العربية للعمل على رفع الحصار المفروض على العراق. والغاء مناطق الحظر الجوي شمالي وجنوبي العراق باعتبار أن هذا الحظر لا يستند الى أي قرار من الأمم المتحدة، ويشكل انتقاصاً من السيادة الوطنية وتهديداً لوحدة العراق الترابية[١].

أما بعد أن بدأت الحرب فعلياً، فإن أول ما يلفت الانتباه هو أن الدول العربية بدلاً من تهيئة الوسائل الدفاعية عن العراق، نجدها وللأسف الشديد تهيئ الوسائل الهجومية، فتسمح للسفن المعادية بالمرور في أراضيها، وتجيز للطائرات المغيرة أن تنطلق أو تعبر من أقاليمها، وتتغاضى عن الصواريخ الموجهة الى العراق من خرق مجالاتها، وتزود الالات المعادية بالوقود، وتقدّم للقوات المعادية المأوى والمقر ونقاط الانطلاق، وتدرب هذه القوات على الحرب في الصحراء عبر المناورات العسكرية التي أجرتها الجيوش العربية مع القوات المعادية في أكثر من قطر عربي. وتطرد الدبلوماسيين العراقيين بدلاً من طرد الدبلوماسيين الأميركيين، وتدعو العراق الى الاستسلام، وتطلب من رئيسه التنحي عن الحكم، لكي تعيّن أميركا رئيساً للعراق ترضى عنه... .

وبعد اشتداد حدة الحرب وصمود القوات العراقية في الأسابيع الأولى، وازدياد حدة غضب الشارع العربي وما تبعه من اندفاع الالاف المقاتلين من مختلف الأقطار العربية الى نجدة الشعب العراقي وخروج المظاهرات المنددة بالعدوان في مختلف الدول العربية، كل هذه الأمور دفعت الأنظمة العربية الى اتخاذ موقف من هذا العدوان الذي تتحمل بعض الدول العربية المسؤولية عنه، لأنه لم يكن من المكن أن يحصل على الإطلاق، لو أن الدول العربية أغلقت أرضها وماءها وسماءها بوجه الغزاة المعتدين. فاجتمع المجلس الوزاري العربي في القاهرة، بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأصدر بتاريخ ٢٤ آذار (مارس)٢٠٠٣م بياناً سمّى الأشياء بأسمائها[٢]، ووصف في ديباجته الحرب الأميركية البريطانية على العراق بأنها عدوان على العراق. وأدان في مادته الأولى العدوان الأميركي البريطاني على العراق الدولة العضو في الأمم المتحدة

---

(١) احمد، يوسف احمد، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) جريدة السفير اللبنانية تاريخ ٢٥ آذار (مارس) ٢٠٠٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وجامعة الدول العربية. واعتبر في المادة الثانية أن هذا العدوان يشكّل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ القانون الدولي وخروجاً عن الشرعية الدولية وتهديداً للأمن والسلم الدولي وتحدياً للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي الذي طالب بحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية والاحتكام الى قرارات الشرعية الدولية.

ودون التطرق الى بقية فقرات هذا البيان، فإن مجرد الإقرار بأن هذا التصرف الذي تنتهجه الولايات المتحدة وبريطانيا بأنه عدوان، فإن هذا الإقرار يرتّب التزامات على عاتق الدولة التي صوّتت على هذا البيان. وهذه الالتزامات تجد سندها في اتفاقيات الدفاع المشترك كما تفرضها ضرورات الأمن القومي العربي. خاصةً وأن الدول العربية تتغنى بأنها تحترم تعهداتها الدولية، ولا تستطيع أن تفرض قيود على الدول الغازية بسبب ارتباطها مع هذه الدول بالتزامات سابقة، فهل هذه المعاهدات هي أقدس من اتفاقية الدفاع العربي المشترك، أو ميثاق جامعة الدول العربية، حتى نحترم الأولى ونتغاضى عن الثانية[١].

أولاً: في اتفاقية الدفاع العربي المشترك

وهي وثيقة رديفة ومكملة لميثاق جامعة الدول العربية، أي تعتبر جزء لا يتجزأ منه، وقد أبرمت هذه الاتفاقية بتاريخ١٩٥٠/٧/١٧، وجاء في المادة الثانية، أن هذه الاتفاقية هي بمثابة تطبيق لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة. وتتحدث المادة السادسة عن وقوع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، أما المادة (٥١) من ميثاق الأم المتحدة فهي المختصة بالدفاع المشروع عن النفس سواء الفردي أو الجماعي، وتنص على أنه :" ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي[٢].

---

(١) شعيبي، عماد فوزي، فرض سياسة القيم الأميركية، www.balagh.com .

(٢) اسماعيل، عصام، مرجع سابق، ص٢١٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبعد أن أقرت جامعة الدول العربية بالعدوان الواقع على إحدى هذه الدول، يتوجب على الدول التي صوّتت على إدانة العدوان، وفاءً منها بالتزاماتها الدولية، أن تدافع عن الدولة المعتدى عليها وأن تتخذ التدابير اللازمة لمنع العدوان، وهذا الالتزام الدولي أساسه المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية[١].

ودون أن ننسى معاهدة الدفاع العربي المشترك، وهي التي تنص في مادتها الثالثة على أنه كلما هددت سلامة أراضي أي واحدة منها أو استقلالها أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور الى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

أما المادة الرابعة من الاتفاقية فتنص على أنه رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها. وتشترك، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح[٢].

ورغم كل الدعم المباشر للغزو الأميركي، جاء في قرار المجلس الوزاري العربي في فقرته الرابعة: "تأكيد الالتزام بضرورة امتناع الدول العربية عن المشاركة في أي عمل عسكري يمس سيادة وأمن ووحدة أراضي العراق". وأخيراً نشير الى أن اتفاقية الدفاع العربي المشترك الى مسالة تنصل الدول العربية عن التقيد بهذه الاتفاقية، وهي الدول التي تحترم ارتباطاتها الدولية، فنصت في المادة العاشرة على:" تعهد كل من الدول المتعاقدة ... بأن لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة" [٣].

([1]) زاده، بيروز مجتهد (١٩٩٧).**الأمن والتحالف الاستراتيجي في الخليج-مقال ضمن كتاب أمن الخليج العربي**، دراسات رقم٢٥، صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، ص٢١.

([2]) الجميل، سيار (١٩٩٧). **العولمة الجديدة و المجال الحيوي للشرق الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص ١٠١.

([3]) هجرس، سعد (١٩٩٤). **أصول العلاقات الأميركية السعودية**، منشورات مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة، ص٢٨١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التهديد المباشر للدول العربية

بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأميركية في تنفيذ استراتيجيتها الجديدة في العراق، بدأت وفور انتهاء عملياتها بتوجيه الاتهامات والتهديدات الى دولة عربية ثانية هي سوريا، وكانت قد استبقت هذا التهديد بتلويح الكونغرس بإقرار قانون محاسبة سوريا، فما أن انتهت الحرب على العراق حتى انطلقت التهديدات، وتبارى المسؤولون الأميركيون – كصدى للإملاءات الإسرائيلية – في بث رسائل التهديد الواضحة لدمشق، من مساعد وزير الدفاع بول وولفويتز الى الوزير نفسه دونالد رمسفيلد، الى الرئيس جورج بوش والناطق بلسان البيت الأبيض آري فليشر صاحب التصعيد الأوضح بوصفه سوريا بأنها "دولة مارقة وإرهابية"، وصولاً الى وزير الخارجية كولن باول. [١]

ففي ٤ أيار/٢٠٠٣م – قال وزير الخارجية كولن باول الى شبكة إن بي سي أن الرسالة الصريحة التي أبلغها للرئيس الأسد هي أن "بعض السياسات التي كنتم تنتهجونها في الماضي لن تؤدي بكم الى شيء في المستقبل. فدعم النشاطات الإرهابية ووجود منظمات في دمشق تواصل العمل لشن عمليات الإرهاب بشكلٍ يجعلُ تقدُّم عملية السلام في الشرق الأوسط أمرا صعبا ينبغي أن تتوقف." وقال باول إنه أبلغ الرئيس السوري بضرورة إغلاق مكاتب هذه المنظمات فقال إنه "سيغلق هذه المكاتب وأشار الى أنه سيحد من نشاطها. وكشف باول عن أن الزعيم السوري يدرك أن الكونغرس الأميركي يتابع خطواته عن كثب وأن أعضاء الكونغرس يفكرون في مشروع قانون لمحاسبة سوريا، وأن صدور مثل هذا القانون سيضر بمصالح سوريا. [٢]

كما نجد أن إسرائيل بعد الاحتلال الأمريكي ــ البريطاني للعراق قد عملت على استغلال هذا التطور الدراماتيكي الكبير في الخارطة الاستراتيجية للشرق الأوسط، لتوجيه دفة السياسة الأمريكية باتجاهات أخرى بعيداً عن قضية الصراع العربي ــ الإسرائيلي. وتحاول في هذه المرحلة التأثير على السياسة الأمريكية من أجل استكمال ما بدأته أمريكا في العراق ليشمل سورية وإيران وربما السعودية ومصر لاحقا. فبعد احتلال العراق بات

---

(1) موقع وزارة الخارجية الأميركية على الأنترنت باللغة العربية– على العنوان التالي: www.usinfo.state.gov.

(2) موقع وزارة الخارجية الأميركية على الأنترنت باللغة العربية– على العنوان التالي: www.usinfo.state.gov.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشرق العربي مكشوفا لإسرائيل، وسورية، هي التي تشكل فيه تحدياً لإسرائيل وهي التي تبدي مانعة للسياسات الأمريكية[١].

وجدير بنا التذكير بأن الرئيس بوش نفسه في خطابه الشهير الذي القاه يوم ٢٠٠٢/٦/٢٤م، حول الشرق الأوسط، وجه تحذيرا واضحا للأنظمة العربية التي تعتبر مناوئة للسياسة الأمريكية وخصص من بينها سورية، وقال بوش في خطابه: "الدول إما أن تكون معنا أو علينا في الحرب على الإرهاب.. كل زعيم ملتزم فعليا بالسلام سينهي التحريض على العنف، ويجب على سوريا أن تأخذ جانب الحق في الحرب على الإرهاب بالقيام بإغلاق معسكرات الإرهابيين وطرد المنظمات الإرهابية. ويجدر بالزعماء الراغبين في أن تشملهم عملية السلام أن يظهروا بأفعالهم تأييدهم التام للسلام.. بناء علاقات أوثق دبلوماسياً وتجارياً مع إسرائيل بما يؤدي الى تطبيع تام للعلاقات بين إسرائيل والعالم العربي بأسره". [٢]

ضرورة تفعيل الأمن القومي العربي

إن الوحدة العربية الشاملة هي المطلب العربي في كل مكان ولكن هذه الوحدة إذا قدّر لها أن تتأخر فليس معنى ذلك أن يبقى العرب جامدين لا يتحركون، بل عليهم أن يجدوا الطريق لبناء قدرة فعالة على حماية الأمن القومي العربي، ويتم ذلك حالياً عبر قيادة سياسية ترتبط بها القيادة العربية الموحدة وتتلقى منها توجيهاتها، كما أن القيادة الموحدة بدون وحدة عسكرية عربية لا يمكن أن تنجح في أداء مهمتها أيضاً لذا فإن تفعيل دور الجامعة العربية (أولاً) هو بداية تليه إحياء معاهدة الدفاع المشترك (ثانياً).

<u>تفعيل دور جامعة الدول العربية</u>

في العام ١٩٤٤ وبدعوة من الحكومة المصرية عقد في الإسكندرية اجتماع تحضيري قدمت فيه ثلاثة اقتراحات: وحدة عربية وحكومة مركزية، اتحاد فيدرالي، جامعة تضم الدول العربية المستقلة. وانتهى الاجتماع بالموافقة على الاقتراح الأخير الذي عرف ببروتوكول الإسكندرية. وخشي المؤتمرون من خيبة أمل الشعوب العربية التي

---

(١) الجميل، سيار (١٩٩٧). العولمة الجديدة و المجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ص ١٠١.

(٢) كيالي، ماجد (٢٠٠٣). المعركة على تغيير الشرق الأوسط، التقاطع الإسرائيلي الأمريكي في استهداف سورية، شبكة الإنترنت للإعلام العربي، تاريخ ٢١ نيسان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كانت تحلم بالوحدة أو الاتحاد، لدى اطلاعها على هذا المشروع الهزيل، فأعلنوا أن المشروع المقترح ليس سوى خطوة أولى في طريق الوحدة، وفي شهر آذار عام ١٩٤٥ عقد في القاهرة مؤتمر ضم مثلين عن الدول السبع المؤسسة للجامعة: مصر وسوريا ولبنان والعراق والسعودية والأردن واليمن وأعلن المؤتمرون في ٢٢ آذار ١٩٤٥ تأسيس جامعة الدول العربية ووقعوا ميثاقها المؤلف من ٢٠ مادة.

وتتلخص أهداف الجامعة، بصيانة استقلال الدول العربية من الأطماع العدوانية والاستعمارية، والمحافظة على الأمن العربي بمنع الحروب بين الدول العربية ونشر لواء الوئام والتفاهم بينها، وتحقيق التعاون بينها وتنسيق خططها في المجالات السياسية، وتوثيق التعاون والصلات بينها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية وشؤون المواصلات[١].

٦٦٦٨٤٧

ومن خلال استعراض مبادئ وأهداف الجامعة ثم دراسة الكيفية التي اتبعت لتطبيقها ومدى الالتزام بها نجد أن عدم التنفيذ أو عدم الالتزام كان السمة الملازمة لتصرفات الجامعة لذا فإن الجامعة بوضعها الراهن لم تعد صالحة أو مؤهلة لتحقيق اللهفة العربية الى الحد الأدنى من الأمن والكرامة، ولقد تعرضت هذه المنظمة منذ تأسيسها لسلسلة طويلة من العجز. [٢]

إن غياب الحياة الفاعلة لمؤسسات الجامعة العربية كمؤسسة إقليمية جامعة وموحدة منذ حرب الخليج الثانية والى يومنا هذا، جعلنا نتلمس مدى الوهن والضعف الكبير في الأداء السياسي العربي والتراجع الخطير حتى على جبهة التفاوض المفتوحة بين العرب والإسرائيليين، أو بينهم وبين الأميركيين، ومدى الاستهتار والتمادي لهذا الطرف أو ذاك على مصالح الأمة وقدراتها، ولابد من الاعتراف بأن الوضع العربي الراهن وفي ظل غياب حالة التنسيق وتجميد وبسترة المؤسسات العربية نعيش حالة من الفرقة والأمراض الكثيرة والمتنوعة التي نعجز عن حصرها وتعدادها في هذا المقام، وقد أصبحنا اليوم أحوج من أي وقت مضى الى تهيئة الظروف من اجل إرساء علاقات عربية بينية تقوم على أساس من الثقة المتبادلة القائمة على توازن المصالح الأخوية بين كل الأطراف

---

(١) الجميل، سيار، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٢) المجذوب، محمد، مرجع سابق، ص ٣١٩-٣٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العربية بعيدا عن التحفظ وراء سياسات فردية ورؤى عدمية لا تؤدي في النهاية الا الى مزيد من التراجع والانكماش وغياب الفاعلية على كل المستويات وفي كل المضامير. [١]

وقد برز عجز جامعة الدول العربية من خلال الأزمات والصراعات العربية التي لا تهدأ ولا تستكين وعجز الجامعة عن إيجاد الحلول لها، حيث كان التضامن العربي غائباً والموقف الفعلي للجامعة خجولاً خلال الأزمات والأحداث التي عصفت بالأمة وأظهرت غياب التضامن العربي في مواجهتها سواء أكان ذلك أثناء، الحرب الأهلية اللبنانية، أو الحرب العراقية الإيرانية سنة١٩٨٠، أو اجتياح لبنان ١٩٨٢، وحصار بيروت، ومجازر صبرا وشاتيلا، والانتفاضتان الفلسطينيتان وإحداهما لا تزال مستمرة وما رافقهما من مجازر دموية بحق الشعب الفلسطيني، واحتلالان: احتلال الكويت، واحتلال العراق، وحرب جزائرية أهلية وانقلاب فيها، وحرب يمنية عام ١٩٩٤، وحرب سودانية مستمرة، وصومالية في فوضى مستمرة، ومشكلة صراع الصحراء المغربية.

كما يبرز العجز أيضاً بسبب افتقاد الزعامة القيادية وهذا الافتقاد هو أحد الأسباب الرئيسية للمعاناة والتشدد والضياع في الوطن العربي. وكذلك الصمت الرهيب الذي تلتزمه الجامعة إزاء الأحداث والتطورات الكبرى على الساحة العربية، وبصورة خاصة غيابها الكلي وصمتها المطبق إزاء الاحتلال الأميركي للعراق، وإذا أتيح لها الإفصاح فبكلمات عامة أو غامضة لا تجرح ولا تخدش ولو استعرضنا بعض القضايا الساخنة المطروحة على بساط الهم العربي وتساءلنا عن موقف الجامعة منها ورأيها فيها لما وجدنا للجامعة دور يذكر. [٢]

أدى هذا العجز الى جعل الجامعة العربية إطار مأزوم للعمل الجماعي العربي فلم ترتقِ بهذا العمل بقدر ما أفرغته من محتواه واصبح الإطار المؤسسي مجرد منتدى لتبادل الخطاب ولتحقيق اتفاقات لن تجد طريقها الى التنفيذ وفي ذلك يقول بطرس غالي عن الجامعة العربية: "إن هذا البناء الاتفاقي ما هو الا واجهة تخفي الأزمة التي يمر بها التعاون العربي، فالدول العربية ليست لديها رغبة حقيقية في الارتباط بعضها مع بعض بالتزامات أساسية فعلية، وفي نفس الوقت نجدها راغبة في أن توهم الرأي العام أنها

---

(١) محمد، عبد الكريم (٢٠٠٠). نحو إحياء مؤسسات الأمن القومي، القمة العربية واعادة ترميم الواقع العربي المأزوم، جريدة البيان تاريخ ٢٠ تشرين الأول .

(٢) المجذوب، محمد، مرجع سابق، ص ٣٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منطلقة بحزم في طريق الاندماج، وتشكل الجامعة إطاراً لهذا اللبس الذي تقوم هي والدول الأعضاء بالإبقاء عليه عمداً لذلك اتهمت الجامعة بعرقلة العمل عمداً بدل العمل على تحقيقها. [١]

إن المتطلع الى المبادئ التي تقوم عليها جامعة الدول العربية يجد فيها الطريق الأمثل لحفظ الأمن القومي العربي، حيث أن الجامعة تعتبر الإطار السياسي للدول العربية فان تعزيز دورها سيساهم في خلق القيادة السياسية التي سترتبط بها القيادات العسكرية اللاحقة.

ويتجلى العمل الأول للجامعة في إنشاء مجلس الأمن القومي العربي الذي يضم رؤساء وملوك الدول العربية ووزراء الدفاع بها ورؤساء هيئات الاستخبارات هذا فضلاً عن نخبة من الخبراء والمتخصصين الذين يعملون كمستشارين. ويعهد الى هذا المجلس بما يلي: [٢]

- تحديد مصادر تهديد الأمن القومي العربي
- رسم السياسات الأمنية سواء تعلقت بالالتزامات أو ببناء المؤسسات.
- إنشاء هيئات تعمل في حالة الطوارئ على مواجهة مصادر تهديد الأمن القومي العربي
- إنشاء قوات مشتركة عربية وتجهيزها وتعبئتها عند الضرورة.

إضافة الى إنشاء مجلس الأمن القومي العربي يتوجب على الدول العربية منح الأمين العام للجامعة ومجلس الجامعة السلطات اللازمة للقيام بالدور المطلوب من اجل حفظ الأمن العربي وان يكون للمجلس علاقات مباشرة مع الإدارات الرسمية والخاصة في الدول العربية دون المرور بالهيكلية الإدارية التسلسلية في هذه الدول. وتعمل الجامعة على تحقيق الأهداف والمصالح القومية العربية التالية: [٣]

- التنسيق الاستراتيجي بين الدول العربية في إطار الأهداف والمصالح المشتركة.
- التوصل الى حل النزاعات الداخلية بين الدول العربية.

([1]) قيرة، إسماعيل (١٩٩٥). **جامعة الدول العربية في عالم أحادي القطب**، مجلة شؤون عربية، عدد ٨١، ص ١٠١.

([2]) المشاط، عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص ١٧.

([3]) نصرالله، عباس، مرجع سابق، ص ٥٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- التوصل الى موقف موحد إزاء مشاكل الشرق الأوسط.
- الاتفاق على خطة موحدة تجاه النزاعات في المنطقة.
- تدعيم التعاون بين الدول العربية في كافة المجالات لصالح التنمية وبناء القوة الذاتية العربية.
- تطوير النظام الدفاعي الإقليمي العربي للتصدي للتهديدات الموجهة للأمن القومي العربي.

إحياء معاهدة الدفاع العربي والتعاون الاقتصادي

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٠ بين دول الجامعة العربية وذلك من اجل تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصاً الى استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك واستجابةً لرغبة شعوبها في ضم الصفوف وصيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأم المتحدة وأهدافها وتعزيزاً للاستقرار والطمأنينة وتوفير الرفاهية والعمران في بلادها. ولإحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك ووضعها موضع التطبيق الفعلي يقتضي اتباع الخطوات التالية: [١]

- إنشاء قيادة موحدة للقوات العربية المشتركة.
- وضع السياسة عسكرية عربية.
- توحيد العلوم العسكرية العربية.
- تجهيز مسارح العمليات.
- إنشاء قيادات مسارح العمليات.
- تبادل المعلومات عن مصادر التهديد ومسارح العمليات.
- إجراء تدريب عربي مشترك.
- إقامة تصنيع حربي مشترك.
- إنشاء نظام دفاع جوي مشترك.

ويجب أن ترتبط القوات العربية المشتركة بمجلس الأمن القومي العربي الذي يعتبر الهيئة السياسية التي يتلقى منها القرارات المباشرة المتعلقة بعمليات حفظ السلم

([١]) نصرالله، عباس، مرجع سابق، ص ٦٦-٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والأمن العربي وتكون هذه القوات قادرة على مواجهة بؤر التوتر المتفجرة في منطقة الشرق الأوسط بفعالية وحزم ما يعزز الاستقرار الأمني للدول العربية. والواقع أن توحيد الرؤية الاستراتيجية العسكرية للعرب غاية ماسَّة، استنادا الى أن إسرائيل هي مصدر التهديد الأساسي للأمن القومي العربي برمته، لأنها تعبِّر دائماً عن نواياها العدوانية وتتمادى بالتهديد الدائم لأي بلد عربي قد يسعى لامتلاك قوة عسكرية ميزة، وإذا كانت إسرائيل مبعث الخطر الأساسي، الا أنها ليست الوحيدة التي تهدد اليوم الأمة ذات الأطراف المترامية على مساحة قارتين ومجاورة للقارة الثالثة، فقد دخلت القوة العسكرية الأميركية الى الساحة العربية بثقلها وهي مصدر تهديد حقيقي وجدي لكل الدول العربية، لذا يجب أن لا نسقط من حساباتنا خيارات الحرب، ولهذه الأسباب ربطنا الأمن القومي بالأمن العسكري على الأقل في المنظور القريب. وهذا ما يرسِّخ من قناعتنا بضرورة الشروع بإحياء مؤسسات الأمن القومي العربي، وبث الروح مجددا في مجلس الدفاع العربي المشترك وتنشيط الأمانة العامة العسكرية لجامعة الدول العربية بما في ذلك إحياء القيادة العامة الموحدة لجيوش الدول العربية التي تشكل رصيدا مهما لأي تنسيق عسكري في المستقبل بين الدول العربية وهذا بالضرورة يجب أن يتم بعيدا عن أي رؤية أو شرط خارجي مهما بلغت قوته لأنها قضية خاصة جدا لا تحتمل تدخل أي قوة خارجية. [١]

أن تحرك اللوبي الصهيوني داخل الإدارة الأميركية كان ولا يزال مرتبطاً بهواجس الدولة العبرية الأمنية والسياسية المستقبلية. وقد سعت بعد حرب الخليج الثانية الى تحقيق مشروع "الشرق أوسطية" القائم على تحقيق اختراق إسرائيلي للمنطقة يُتوجها زعيماً عليها، ويجعلها الدولة الأكثر قوة وتماسكاً في محيط من الدول الضعيفة[٢].

وقد ساهم في إفشال هذا المشروع، التماسك الذي أبداه محور دمشق-القاهرة-الرياض- وكان لبغداد دوراً أساسياً في منع تمرير هذا المشروع، وذلك حين رفض النظام العراقي الدخول في لعبة الشرق أوسطية رغم العرض المغري الذي قدم له بمقايضة العقوبات بالتعاون الإقليمي مع تل أبيب كمحطة للالتفاف على المنطقة بوجود التحالف الإستراتيجي مع تركيا. [٣] من هنا يمكن القول إن إنجاز التغيير المطلوب في العراق على

([1]) محمد، عبد الكريم مرجع سابق.

([2]) أسعد، ميساء، **الأمن القومي الأميركي- تحولات نوعية في المفاهيم والتوجهات**، www.qudsway.com .

([3]) الزعاترة، ياسر (٢٠٠٣). **إفشال المشروع الشرق أوسطي**، الجزيرة نت تاريخ ٢٦ نيسان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك النحو السريع كان لابد أن يتبعه تهديد واضح لسوريا وغيره من الدول العربية المعارضة له .

ويبدو أنه في ظل الغياب الكامل والصمت الرهيب الذي تمارسه جامعة الدول العربية وأنظمتها إزاء احتلال العراق، وتهديد سوريا ولبنان، سوف يكون فرصة مناسبة لإعادة تمرير مشروع الشرق أوسطية، لذلك فالموقف العربي السليم يقضي بالتعالي على الجراح ونبذ الخلاف ولو مؤقتاً، ومد يد المساعدة لجامعة الدول العربية وتفعيل دورها وتطوير أدائها بما يتناسب مع الدور المنوط بها، والعمل على الارتقاء بها، وإزالة العوائق التي تقف حجر عثرة في سبيل وحدة الصف العربي، ومن الضروري أيضاً في هذه المرحلة الحساسة، عدم تغييب الجامعة العربية، بل تدعيم وتحسين دورها ومدّها بالإصلاحات اللازمة وفقاً لما بيناه في هذه الدراسة، والا فإن هذا التغييب سوف يكون مؤشراً على تحول نظام هذه المنطقة الى نظام شرق أوسطي، هذا النظام الذي هو مشروع أميركي إسرائيلي بامتياز، وسيحلُّ كارثةً على الأمة العربية، في ظل الهيمنة الإسرائيلية الكاملة علينا. [١]

(١) من خلال الرابط الالكتروني http://www.beirutcenter.info/Default.asp?ContentID=٦٠١&menuID=٦٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

أمن واستقرار العراق في المرحلة الحالية

تعتبر المقاومة العراقية من أكثر العناصر تأثيراً في مستقبل النظام السياسي والدولي في العراق، لأن المدى الزمني لاستمرار الاحتلال الأمريكي – البريطاني لهذا القطر يتوقف جانب هام منه على طبيعة المقاومة ومدى قدرتها على الاستمرار. وثمة غموض كبير يكتنف هذه المقاومة في الوقت الراهن وبخاصة في ما يتعلق بطبيعة القوى المنخرطة فيها، وأهداف هذه القوى، ومصادر تسليحها، ونمط العلاقة فيما بينها، وما يزيد الأمر تعقيداً أن هذه المقاومة سرية، وغير معروف على وجه التحديد شكل قياداتها، ونوع تنظيماتها، والشك المتيقن منه فقط هو العمليات المسلحة التي تستهدف قوات الاحتلال الأمريكي والقوى والعناصر المتعاونة معها من العراقيين والأجانب. وقد ترتب على ذلك أن عدد القتلى في صفوف الأمريكيين منذ أن أعلن الرئيس بوش انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في مايو ٢٠٠٣م قد فاق عدد الذي قتلوا خلال هذه العمليات[١].

وعلى الرغم من صعوبة التعرف على خريطة المقاومة العراقية، ومع التسليم بضرورة التمييز بشكل واضح بين المقاومة المشروعة للاحتلال من ناحية ، والأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمنظمات الإنسانية، والتي هي موضع رفض وإدانة من ناحية أخرى، فمن الملاحظ أن هناك خلافات حادة بشأن تكييف طبيعة المقاومة العراقية، فالإدارة الأمريكية تؤكد على أنها عمليات إرهابية تقوم بها عناصر بعثية موالية للنظام السابق، وعناصر من جماعة أنصار الإسلام، التي تعرضت مواقعها في شمال العراق بالقرب من الحدود العراقية/ الإيرانية لضربات موجعة من قبل القوات الأمريكية والكردية خلال الحرب، فضلاً عن خلايا تنظيم القاعدة، حيث وجد هذا التنظيم في العراق ساحة ملائمة لشن هجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

([١]) العاني، خليل، (٢٠٠٣). إعمار العراق: التحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤) اكتوبر، ص١١٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المبحث الأول

المقاومة العراقية

إن المقاومة العراقية تتسم بما يلي[١]:

من حيث القوى والعناصر المشاركة فيها، تشير كثير من التقارير والتحليلات الى أن المقاومة العراقية تضم خليطاً من العناصر والقوى والجماعات التي يجمعها قاسم مشترك هو رفض الاحتلال ومعاداة الولايات المتحدة الأمريكية. فالى جانب بعض العناصر البعثية هناك قوى وعناصر وطنية – يغلب عليها الطابع السني– تمارس المقاومة وبخاصة في ظل زيادة حالة الاستياء من جراء الممارسات التعسفية لسلطات الاحتلال، وخيبة الأمل في دور الولايات المتحدة الأمريكية كمحرر للشعب العراقي، كما تضم المقاومة قوى عناصر إسلامية سواء أكانت تنتمي الى تنظيم القاعدة أم الى جماعة أنصار الإسلام أم الى جماعات وتنظيمات إسلامية أخرى أعلنت عن هوياتها في بيانات أصدرتها، فضلاً عن دور بعض القوى والعناصر من المتطوعين العرب الذي تدفقوا على العراق قبيل الحرب، ولم يشاركوا في العسكرية بسبب السقوط السريع والمدوي لنظام صدام حسين، ولذلك يمكن أن يشكلوا رديفاً لأعمال المقاومة. وهكذا يتضح أن المقاومة العراقية تضم خليطاً من قوى وفئات وعناصر عديدة يجمعها العداء للولايات المتحدة الأمريكية ورفض الاحتلال، وبالتالي فإن كل عملياتها تصب في خانة إرباك وتعجيز المشروع الأمريكي حيال العراق، كما أن الجانب الأكبر من هذه المقاومة يرفض عودة نظام صدام حسين، بقدر رفضه للاحتلال، ولا شك في أن تخبط السياسة الأمريكية في العراق، واستمرار تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وقيام سلطات الاحتلال بحل الجيش العراقي وكثير من الوزارات والمؤسسات الأخرى، وإقصاء عدد كبير من البعثيين من وظائفهم، وقيامها بانتهاج أسلوب العقاب الجماعي في الرد على هجمات المقاومة على نحو الحق – ويلحق– الأذى والضرر بكثير من المواطنين العاديين، كل ذلك وغيره وفر– ويوفر– رصيداً لاتساع دائرة المقاومة، لاسيما أن أغلبية

([١]) فارس، هاني (٢٠٠٧). الآثار السياسية –الاجتماعية للحرب ضد العراق على العراق وعلى المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٥)، سبتمبر، ص٣٧–٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العراقيين ينظرون حالياً الى القوات الأمريكية في العراق كقوات احتلال ولـيس قـوات تحرير[١].

ومن حيث نطاقها الجغرافي، كانت أعمال المقاومة تتركز بالأساس في ما يعُرف بـ (المثلث السني)، الذي يمتد من تكريت الى الفلوجة عبر بغداد، أما بعد ظهـور مـاي يعرف (بالصحوات) أصبحت المقاومة أكثر فاعلية في منـاطق مثـل بعقوبـة وديـالى والموصل، ويخشى الأمريكيون من احتمالات تصاعد المقاومة في هـذه المنـاطق فـي المستقبل، ما يمكن أن يزيد من حدة المأزق الأمريكي في العراق.[٢]

ومن حيث المستهدفون بها، فإن عمليات المقاومـة تـستهدف بالأسـاس قـوات الاحتلال الأمريكي، ما يجعلها تشكل استنزافاً يومياً لهذه القوات من حيث وقـوع قتلـى وجرحى في صفوفها، فضلاً عن تدمير اليات ومركبات عسكرية، كما تستهدف بدرجـة أقل قوات الدول الأخرى الموجودة في العراق، فضلاً عن استهداف المتعاونين مع سلطات الاحتلال من العراقيين. ومن هنا يمكن تفسير الهجمات التي طالب – وتطـال – بعـض مراكز الشرطة العراقية الجديدة التي يجري إعادة بنائها في ظل الاحتلال، كما ستستهدف بعض العمليات أنابيب النفط بهدف حرمان سلطات الاحتلال من الحصول علـى مـوارد مالية إضافية.[٣]

ومن حيث أساليبها، تتسم أعمال المقاومة بالتنوع، حيث يتم تنفيذ العمليـات مـن خلال نصب الالغام والكمائن، وشن الهجمات بالأسلحة الخفيفة وقذائف الـ "أر. بـي. جي"، فضلاً عن استخدام القنابل اليدويـة والـصاروخية والـصواريخ أرض – جـو، والسيارات المفخخة والعبوات الناسفة. ومن الملاحظ أن المقاومة تأخذ شـكل الهجمـات اليومية المكثفة، حيث تشير بعض التقارير والمصادر الى أن عدد الهجمات فاق الثلاثـين في اليوم الواحد في بعض الأشهر.[٤]

([1]) فارس، هاني، مرجع سابق، ص٣٨.

([2]) نوار، ابراهيم، (٢٠٠٣). **مستقبل العراق: مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي**، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٢)، ابريل، ص١٢٣.

([3]) أبو عامود، محمد سعيد، (٢٠٠٣).مرجع سابق،، ص٧٦.

([4]) إبراهيم، حسنين توفيق، مرجع سابق، ص١٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن حيث تنظيمها فقد بدأت أعمال المقاومة تتسم بدرجة ملحوظة من التخطيط والتنظيم، وهو ما يظهر بوضوح في إسقاط بعض المروحيات التابعة لسلطات الاحتلال، وانتهاج تكتيك تنفيذ هجمات عدة في أماكن متفرقة في وقت واحد تقريباً، ما يدل على أنها لم تعد عمليات عشوائية متفرقة، بل إن خلفها من يفكر ويخطط، وهو ما بدأ ينعكس بوضوح في أساليب المقاومة وأهدافها.

ومن المؤكد أن تصاعد أعمال المقاومة العراقية قد وضع الإدارة الأمريكية في مأزق حقيقي، لاسيما أن قواتها في العراق والبالغ عددها نحو مائة وثلاثين الفاً تتعثر في التعامل مع مقاومة غامضة لا تعرف عنها الكثير، ولذا فهي تقوم في الأغلب بممارسة رد الفعل وليس الفعل، ما انعكس سلبياً على الروح المعنوية للجنود الأمريكيين في العراق. كما أن تواتر عمليات المقاومة والعمليات المضادة لها، هو أمر له انعكاساته السلبية على الوضع الأمني، حيث تبدو البلاد وكأنها في حالة من الفوضى وانعدام الأمن، ما يؤثر بدوره في جهود إعادة الإعمار، وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العاملة في العراق، وهو ما يخلق مزيداً من المشكلات والتحديات للولايات المتحدة في العراق. [١]

ويتمثل جانب هام من تجليات مأزق الولايات المتحدة الأمريكية في العراق في تواتر وقوع قتلى ومصابين في صفوف قواتها بشكل شبه يومي وإزاء هذا الوضع فهي لم تعد قادرة على الانسحاب تحت ضغط عامل المقاومة، لأن ذلك سيكون في حكم الهزيمة، وليس لإدارة بوش الابن فحسب، ولكن لإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية القائمة على الضربات الاستباقية، وتأكيد دورها كقوة عظمى وحيدة لها طموح إمبراطوري، وبالمقابل فإن استمرار الاحتلال أصبح بثمن مالي وبشري كبير، فتكلفة تمويل الاحتلال تصل الى نحو أربعة مليارات من الدولارات في الشهر(تم في نوفمبر ٢٠٠٣م اعتماد مبلغ (٨٧،٥) مليار دولار كزيادة للسنة المالية ٢٠٠٤م، وذلك لتمويل الانتشار العسكري وأعمار في كل من أفغانستان والعراق. [٢]

ولذلك سعت – وتسعى- الإدارة الأمريكية الى الخروج من هذا المأزق من خلال التحرك على أكثر من صعيد، حيث لجأت الى الأم المتحدة واستطاعت بعد مفاوضات

([1]) محمود، احمد ابراهيم، مرجع سابق، ص١٧٢.

([2]) ابراهيم، حسين توفيق، مرجع سابق، ص١٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ماراثونية وشاقة أن تصدر قراراً من مجلس الأمن، وهو القرار رقم (١٥١١)، والذي يقضي بتشكيل قوة متعددة الجنسيات في العراق بقيادة أمريكية، الا أن هذا القرار لم يحقق هدف الولايات المتحدة الأمريكية بدفع دول أخرى لإرسال قوات الى العراق، لاسيما بعد أن رفضت دول رئيسية مثل فرنسا وروسيا والمانيا وغيرها الاستجابة لذلك، بل إنه بعد أن حصلت واشنطن على موافقة تركيا على إرسال قوات الى العراق، فإنها عادت وعدلت عن هذا الأمر لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها، ما دفع تركيا الى التخلي عنه[١].

ونتيجة لذلك فقد تحركت واشنطن في اتجاه آخر من واشنطن من أجل تخفيف الضغط على قواتها في العراق، وهو اتجاه "العرقنة"، حيث شرعت في تسريع عمليات بناء جيش عراقي جديد، مع ضم وحدات من الجيش السابق اليه، وتسريع عملية بناء شرطة عراقية ووحدات من حرس الحدود والدفاع المدني باعتبار أن هذه الوحدات ستكون قادرة على القيام ببعض المهام التي يصعب على القوات الأمريكية القيام بها، بل تحدث بعض المسؤولين الأمريكيين في بعض الفترات عن إمكانية الاستعانة بمليشيات الأحزاب وعناصر من جهاز المخابرات العراقي القديم لتفعيل إجراء التصدي للمقاومة. [٢]

ولكن هناك من ينتقد تسريع عملية "العرقنة" لأكثر من سبب، فإذا كانت قوات الاحتلال بكامل عتادها وتجهيزاتها قد فشلت في إخماد المقاومة فكيف يمكن لجيش عراقي وشرطة عراقية يتم تدريبهما على عجل القيام بهذه المهمة؟ خصوصاً أن عناصر الجيش العراقي والشرطة العراقية سوف تكون على الأرجح أهدافاً لهجمات المقاومة أو على الأقل لبعض فصائلها، وإذا كانت هذه المقاومة تتركز في المثلث السني، فإن هذا يثير التساؤل حول الخلفية الطائفية أو العرقية لجنود العراقيين الذي سيتصدون لها، فهل سيكونون سنيين، وساعتها قد يتعاطفون مع المقاومة، أو سيكونون من الأكراد أو الشيعة وعندئذ سوف يتعاطف السنيون مع المقاومة، وهذا المسلك يمكن أن يوقد جذوة العنف الطائفي والإثني في العراق، وهو ما سيكون على حساب تحقيق التنمية والديمقراطية في هذا البلد، إن لم يقد الى حرب أهلية[٣]. ومن المفارقات أن، نحو ثلاثمائة من جنود الفوج

([1]) عبد الجبار، فالح، مرجع سابق، ص٣٢٨.

([2]) فارس، هاني، مرجع سابق، ص٤١.

([3]) المصدر نفسه، ص٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأول من الجيش العراقي من الجيش العراقي الجديد والبالغ قوته سبعمائة عنصر قد استقالوا بشكل جماعي في الأسبوع الثاني من ديسمبر ٢٠٠٣م، ما دفع سلطات الاحتلال في العراق الى الإعلان عن أنها ستعيد النظر في سلم الرواتب الخاص بجنود الجيش العراقي الجديد، وبغض النظر عن خلفيات هذا الموضوع، فهو يشير الى جانب من المشكلات والصعوبات التي يمكن أن تكتنف عملية بناء هذا الجيش، ومن ثم التعويل عليه في مواجهة المقاومة. [١]

ومهما يكن من أمر، فإن مستقبل المقاومة يتوقف على عناصر عدة، منها: قدرتها على استقطاب وتجنيد عناصر جديدة في صفوفها، وتعاطف السكان المحليين معها، ومدى تبلور عناصر القيادة والتنظيم فيها، وقدرة فصائلها أو بعضها على التنسيق فيما بينها، فضلاً عن قدراتها التسليحية والتنظيمية. فإلى أي مدى تستطيع الاعتماد على أسلحة ومتفجرات موجودة في الداخل، وبخاصة في ظل تشديد الرقابة على حدود العراق مع الدول المجاورة له [٢]، وغياب دعم خارجي جدي للمقاومة؟ كما أن حدوث تحول في موقف الشيعة أو قطاعات منهم بشأن الانخراط في المقاومة سوف يكون له أثره الكبير على فاعليتها وإمكانية استمراريتها، أضف الى ذلك أن الإستراتيجية التي ستنتهجها واشنطن في التعامل مع المقاومة سوف تكون عنصراً هاماً في تجديد مستقبلها. وقد عبر عن هذا المعنى وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بقوله: "إن الاختبار النهائي لمن يمكنه أن يصمد أكثر من الآخر؟"[٣].

المقاومة وتسريع عملية نقل السلطة الى العراقيين: معضلة مصداقية السياسة الأمريكية بهذا الخصوص. [٤] في إطار عملية "العرقنة"، اتجهت واشنطن تحت ضغط عامل المقاومة المسلحة، وفشلها في كسب معركة قلوب العراقيين وعقلوهم، وبخاصة مع تصعيد مارساتها التعسفية وعملياتها العسكرية- بما في ذلك في استخدام القصف الجوي – ضد مقاومة لا تعرف عنها الكثير، وضعف التأييد الدولي لسياستها في العراق بصفة عامة، اتجهت الى تسريع عملية نقل السلطة الى العراقيين على نحو شكل تحولاً في

---

(1) ابراهيم، حسين توفيق، مرجع سابق، ص٢١.

(2) إبراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٢٦.

(3) فارس، هاني، مرجع سابق، ص٤٢.

(4) الحسن، عمر، مرجع سابق، ص١٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السياسة الأمريكية بهذا الخصوص، حيث كانت واشنطن تصر من قبل على عدم نقل السلطة الى العراقيين قبل صياغة دستور وإجراء انتخابات، كما كانت تؤكد على أن العراقيين غير مستعدين بعد لهذا الأمر. [١]

إعادة بناء مؤسسات الدولة

على الرغم من كل الانتقادات التي يمكن توجيهها الى النظام السابق في العراق، وبخاصة فيما يتعلق بوحشيته وإفراطه في التسلط والاستبداد، ومع التسليم بكل التحفظات على طبيعة الدولة العراقية، فإنه كانت هناك أجهزة ومؤسسات تشكل بنية دولة تقوم بشكل أو بآخر بالوظائف التقليدية للدولة، وبخاصة فيما يتعلق بحفظ الأمن والنظام، وتقديم الخدمات للمواطنين...الخ. ومن المعروف أن الدولة في العراق كانت تقوم بدور مهيمن أو شبه مهيمن على الاقتصاد والمجتمع والثقافة والإعلام، وذلك بحكم طابعها التسلطي، خصوصاً أنها بدأت تنتقل نتيجة لعوامل عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها من دولة الحزب الواحد الى دولة الحزب/ الأسرة[٢]. ومع التسليم بكل المساوئ التي اتسمت بها الدولة العراقية، الا أنه على أثر الحرب والاحتلال انهارت مؤسساتها وأجهزتها إما بفعل أعمال السلب والنهب، وإما بفعل قيام سلطات الاحتلال بحل الكثير من أجهزة الدولة ومؤسساتها مثل وزارات الداخلية والدفاع والإعلام وأجهزة الأمن وغيرها [٣] ، قبل أن توجد البديل المناسب لها، ما خلق فراغاً سياسياً وأمنياً وإدارياً كبيراً داخل العراق، كما أدى الى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بسبب تسريح العاملين في هذه الوزارات والمؤسسات. [٤]

إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه العراق في ظل الاحتلال يتمثل في إعادة بناء أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، لاسيما أن الدولة هي الوعاء الذي يحتوي الديمقراطية، حيث يصعب تأسيس نظام ديمقراطي ما لم تكن هناك دولة تحظى بالشرعية لدى مواطنيها، وتكون لديها أجهزة ومؤسسات فعالة تحفظ الأمن والنظام وتقدم الخدمات

---

(١) العيسوي، اشرف سعد، (٢٠٠٧). قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، دبي، الامارات العربية المتحدة، ص٩٩.

(٢) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص١٥٢.

(٣) الشاويش، خليفة عبد السلام، (٢٠٠٨). الإرهاب والعلاقات العربية الغربية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ص١٨٨.

(٤) محمود، احمد ابراهيم، مرجع سابق، ص١٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأساسية للمواطنين..الخ، كما أن أي سياسة لخصخصة الاقتصاد العراقي لن يُكتب لها النجاح ما لم تكن هناك دولة قوية (وليست تسلطية) تتبنى الخطط والسياسات، وتوجد القوانين والمؤسسات التي تجعل اقتصاد السوق يعمل بكفاءة، حيث تؤكد التجارب المقارنة لدول أخرى على أن الأخذ باقتصاد السوق لا يعني غياب دور الدولة، بل إن وجود هذا الدور ومدى فاعليته شكل أحد العناصر الرئيسية لتحقيق القفزة التنموية في دول جنوب شرق آسيا على سبيل المثال[١]. وما يعقد من مشكلة بناء الدولة في العراق أن عملية إقصاء البعثيين بصفة عامة، والمقدر عددهم بأكثر من مليوني شخص، وذلك دونما فرز أو تمييز على نحو ما سبق ذكره، قد أدت الى حرمان العراق من كوادر هامة مؤهلة كان يمكن أن يكون لها دورها المؤثر في علمية إعادة البناء.[٢]

المبحث الثاني

معضلة الأقليات الدينية والطائفية والعرقية

يشكل الشيعة نحو (٦٠%) من إجمالي عدد سكان العراق، ويتمركزون بالأساس في جنوب العراق، وعلى الرغم من وزنهم العددي إلا أنهم تعرضوا لنوع من التهميش السياسي والاقتصادي في ظل العهد السابق، حيث احتكرت نخبة تنتمي الى عشيرة سنية عربية الحكم. وبعد إطاحة نظام صدام حسين ووقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي – البريطاني أصبح دور الشيعة بحكم وزنهم العددي يشكل محدداً رئيسياً لمستقبل النظام السياسي والدولة في العراق. وثمة ملاحظات عدة يتعين تسجيلها بهذا الخصوص، منها[٣]: أنه على الرغم من وحدة الانتماء الريفي/ الحضري، ولانتماء القبلي/ العشائري، والوضع الاقتصادي/ الاجتماعي من حيث مؤشرات الغنى والفقر، إلا أن هناك تعدداً في المرجعيات والولاءات، وتعدداً في الانتماءات السياسية والحزبية، ويرتبط بذلك تعدد في الرؤى والتصورات بشأن أسلوب التعامل مع سلطات الاحتلال، وكذلك بشأن مستقبل شكل النظام السياسي في العراق وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة أو الدور السياسي للدينِ.

([1]) إدريس، محمد السعيد، مرجع سابق، ص٢٢.

([2]) عبد الجبار، فالح، مرجع سابق، ص٣٣٣.

([3]) عبد الجبار، فالح، مرجع سابق، ص٣٣٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى الرغم من وجود تيارات متشددة في صفوف الشيعة بشأن رفض الاحتلال مثل تيار "مقتدى الصدر"، فإن أغلبية الشيعة ظلوا حتى الآن بعيدين عن أعمال المقاومة التي تتمركز في المثلث السني – دون أن تقتصر عليه – على نحو ما سبق ذكره، وهذا لا يعني قبولهم بواقع الاحتلال، الا أنه يعكس في جانب منه بعض الهواجس بشأن المستقبل، فالشيعة أو أغلبهم يراهنون على عملية سياسية سوف تمكنهم من التعبير عن وزنهم السياسي كأغلبية عددية داخل العراق، وبالمقابل فإن السنة يتوجسون من واقع التهميش الذي يتعرضون له في ظل الاحتلال، والذي قد يأخذ أبعاداً جديدة في ظل ترتيبات سياسية تجعل الاحتكام الى الأغلبية هو الفيصل، كما أن الأكراد قلقون من أن تؤدي أي ترتيبات سياسية جديدة الى تغيير الوضع الذي اكتسبته كردستان العراق منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م/١٩٩١م، والذي حقق للأكراد حكماً ذاتياً، ولذلك فهم يتشبثون بخيار الفيدرالية. وقد جاءت تشكيلة مجلس الحكم الانتقالي الذي شكلته سلطات الاحتلال لتؤكد على أن عنصر الانتماء الطائفي / العرقي كان هو الفيصل في تشكيل هذا المجلس، حيث إن توزيع أعضائه الخمسة والعشرين كان على النحو التالي: ثلاثة عشر شيعياً، وخمسة من الأكراد، وخمسة من السنة، ومسيحي واحد، وتركماني واحد، وقد تم اعتماد المعيار نفسه تقريباً في تشكيل الحكومة التي كونها مجلس الحكم الانتقالي، أضف الى ذلك أن الدور السياسي للشيعة في العراق يرتبط في جانب منه باعتبارات إقليمية وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران، التي تعتبر معنية بمستقبل العراق، وقد تتخذ من الشيعة أو فئات منهم مدخلاً للتأثير في مستقبل هذا البلد. (١)

وفي ضوء ما سبق، فإن الدور السياسي للشيعة يشكل عنصراً هاماً في مستقبل العراق، وفي هذا السياق يمكن طرح بعض التساؤلات الهامة ذات الصلة بالتوجهات الراهنة والمستقبلية للشيعة، منها على سبيل المثال: تحت أي ظروف ممكن أن ينخرط الشيعة أو قطاعات منهم في المقاومة المسلحة للاحتلال؟ وما هي حقيقة توجهات الشيعة بشأن مستقبل النظام السياسي في العراق؟ هل سيقبلون بنظام علماني يقوم على أساس الفصل بين الدين والدولة أم سيتشبثون بصيغة لنظام إسلامي يأخذ في الاعتبار مسالة تطبيق الشريعة الإسلامية؟ وهل هناك في صفوف الشيعة من يفضل نظاماً على النمط الإيراني؟ وهل سيقبل الشيعة بالصيغة الفيدرالية للدولة، والتي يحبذها الأكراد والكلدانيون

---

(١) فارس، هاني، مرجع سابق، ص٤٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والآشوريون وفئات أخرى؟ وما هي احتمالات حدوث انقسامات في صفوف الشيعة على خلفية هذه القضايا أو غيرها؟ وما هي انعكاسات ذلك على مستقبل الأوضاع في العراق؟[١]

وبناءً على ما سبق، فإن الحديث عن مستقبل الدولة السياسي للشيعة يطرح على الفور قضية الأقليات الدينية والطائفية والعرقية في العراق وطبيعة الصيغة السياسية القادرة على استيعاب هذه التعددية وتحويلها الى مصدر قوة وليس عامل ضعف. وفي هذا السياق تبرز بشكل خاص قضيتان هامتان: الأولى، هي مستقبل وضع الحكم الذاتي للأكراد، فهو لن يستمر الا في إطار صيغة فيدرالية، أو قبول الجماعات الأخرى بهذا الوضع للأكراد. أما القضية الثانية، في وضع العرب السنة، والذين يشكلون نحو (٢٠%) من إجمالي عدد السكان، وجوهر المشكلة هنا أن العرب السنة هم الذين حكموا العراق منذ الاستقلال وذلك بغض النظر عن طبيعة النظم التي تعاقبت الحكم، كما شكلوا المكون الرئيسي في النخبة العراقية والطبقة الوسطى الحديثة التي تضم السياسيين وكبار العسكريين والأطباء والمهندسين وغيرهم. ومع انهيار نظام صدام حسين، ونتيجة لممارسات الإدارة الأمريكية تجاه كل من الشيعة والأكراد سواء في مرحلة ما قبل الحرب أو بعدها، فقد جعل ذلك "سنة العراق يشعرون بأنهم سيكونون ضحية العراق الجديد، فحين يسمع السنيون كلمة العراق الديمقراطي، فربما يفكرون أن معناها هو طغيان الشيعة، ولدى السنة أسباب جيدة تجعلهم يشعرون بالقلق، فهم يعرفون شيئاً أو اثنين عن الطغيان بحكم أنهم حكموا العراق على مدى تاريخ وجوده المعاصر.. إن بمقدورهم المساعدة، كما بمقدورهم يقيناً تخريب فرص بناء العراق الجديد.. سيكون على الولايات المتحدة أن تطور إستراتيجية سياسية لإعادة القادة السنيين – العشائريين والدينيين والسياسيين– الى النظام الجديد في العراق[٢]. والمشكلة أن أي إستراتيجية من هذا النوع لا بد من أن تكون جزءاً من توافق عام بين مختلف القوى والفئات العراقية.

---

(١) السيد، رضوان، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٢) عبد الجبار، فالح، مرجع سابق، ص٣٣٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

معضلة بناء التوافق الوطني بين كافة مكونات الدولة العراقية :

يشهد العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين حالة كبيرة من التشرذم الفكري والسياسي، وهي انعكاس للتعددية الدينية والطائفية والعرقية للمجتمع العراقي ولغياب صيغة سياسية ملائمة لإدارة هذه التعددية بعد إطاحة النظام السابق وتفكيك أجهزة الدولة العراقية، فقد شهد المجتمع العراقي ظهور طفرة من الأحزاب السياسية الجديدة، بالإضافة الى الأحزاب القديمة. ومن الملاحظ أن الأحزاب الجديدة هي في معظمها أحزاب صغيرة لا تمتلك قواعد جماهيرية كبيرة، كما أن بعضها مجرد امتدادات للتكوينات القبلية والطائفية والعرقية. وإذا كانت سلطات الاحتلال قد شكلت مجلس الحكم الانتقالي ليقوم بدور سد الفراغ السياسي في البلاد، فإن هناك معارضة كبيرة لهذا المجلس من قبل قوى عراقية عديدة، وكل ذلك وغيره يسهم في تعقيد ملامح المشهد السياسي في العراق. [١]

وإزاء هذا التشرذم فإن عملية بناء التوافق الداخلي بين القوى والتكوينات الرئيسية على حد أدنى من القواسم المشتركة تُعتبر أساسية ومحورية من منظور مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق، ومن دون ذلك فإن هذه الحالة يمكن أن تفضي الى مزيد من التوترات والصراعات الداخلية. [٢]

- **تصاعد الدور السياسي للعشائر:** معضلة تأثير التكوينات التقليدية في عملية بناء الديمقراطية والمجتمع المدنية:

على الرغم من مظاهر التحديث التي شهدها المجتمع العراقي خلال النصف الثاني من القرن العشرين من ناحية، وعلى الرغم من عمليات التوجيه الأيديولوجي والسياسي التي مارسها حزب البعث (السابق) مستخدماً الة الدولة وأجهزتها، فإن ذلك لم يؤثر كثيراً في الطابع العشائري للمجتمع العراقي، حيث "يُقدر أن ربع المجتمع منظم على نحو قبلي"[٣]، وهناك من يقول إن نسبة السكان المنظمين على نحو قبلي هي أكبر من ذلك، ولكن بغض النظر عن الجدل حول هذه القضية، فالشيء المتفق عليه هو أن النظام السابق هو سياساته، ونمط مارسته للسلطة، وأسلوبه في تجنيد عناصر النخبة، وبخاصة في

([1]) المصدر نفسه، ص٣٣٩.

([2]) ابراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٣٣.

([3]) السيد، رضوان، مرجع سابق، ص١٠٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية، قد أسهم ولو بشكل غير مباشر في تغذية العشائرية في المجتمع العراقي، كما ازدهرت هذه العشائرية في كردستان العراق خلال التسعينيات، وهي الفترة التي تمتع فيها الأكراد بحكم ذاتي تحت الحماية الأمريكية[١].

ومن المفارقات أنه في أعقاب انهيار نظام صدام حسين وتفكك أجهزة الدولة المركزية برز دور التكوينات العشائرية بشكل واضح، "حيث تقدمت هذه البنى للأمام لتقدم حماية وتطلب اعترافاً وسلطات بالمقابل.. وتستخدم سلطات الاحتلال في الوقت الحاضر رؤساء العشائر لإدارة بعض المدن العراقية الكبيرة، وهي أيضاً تضيف أعداد منهم الى الهيئات المحلية والوطنية[٢]. ومهما يكن من أمر، فإن العشائرية أصبحت تشكل أحد المعطيات الهامة في مرحلة ما بعد صدام حسين، وأصبح رؤساء العشائر يشكلون قوة سياسية لا يسهل تجاوزها.

ويطرح الدور المتنامي للعشائر تحديات عديدة من منظور بناء الديمقراطية والمجتمع المدني في العراق، فالتكوينات العشائرية تستقطب الولاء الأعلى للمنتمين اليها، ما يؤثر في إمكانية صياغة وبناء مفهوم واحد للمواطنة، والتي تشكل أحد المرتكزات الأساسية للدولة الحديثة والديمقراطية والمجتمع المدني. كما أن قوة التكوينات العشائرية يتلقي تأثيراتها على التنظيمات الحديثة للمجتمع المدني مثل الأحزاب السياسية وغيرها، فبدلاً من أن تقدم هذه التنظيمات أشكالاً بديلة للإنتماءات الأولية، تصبح مجرد امتدادات سياسية ومؤسسية لهذه الانتماءات، ما يعمق من الانقسامات الرأسية في المجتمع العراقي.[٣]

معضلتا التمويل والشفافية:

إن قضية إعادة الإعمار تُعتبر حاكمة من منظور مستقبل الأوضاع على العراق[٤]، وبخاصة في ظل تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العراق بسبب الحروب المتتالية، وظروف العقوبات الدولية القاسية التي فُرضت عليه

([1]) ادريس، محمد السعيد، مرجع سابق، ص٢٤.

([2]) ابراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٣٥.

([3]) نوار، إبراهيم، مرجع سابق، ص١٢٥

([4]) ابو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص٧٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لأكثر من عقد من الزمان، فضلاً عن مارسات سلطات الاحتلال الأمريكي، والتي قامت بتفكيك مؤسسات الدولة العراقية ونتيجة لذلك فقد أصبحت البنية الاقتصادية للعراق تعاني من الضعف والهشاشة، وبخاصة مع تراكم المديونية، حيث تقدر بما بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليار دولار، وارتفاع معدل البطالة الى أكثر من (٥٠%) وتدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من العراقيين، وبخاصة في ظل نقص الخدمات الأساسية.

وإزاء هذا الوضع، فقد أصبحت عملية إعادة الإعمار ضرورية وملحة، الا أن عوامل عديدة أثرت – وتؤثر – سلباً في هذه العملية، منها: غياب إستراتيجية واضحة لإعادة الإعمار،و افتقار هذه العملية الى الشفافية والوضوح من قبل سلطات الاحتلال سواء فيما يتعلق بتقديرات أرصدة العراق وعائدات نفطه والمنح الدولية المقدمة اليه، أو بأوجه الإنفاق المختلفة وعملية تخصيص الموارد، حيث تؤدي مؤشرات عديدة على محاباة الشركات الأمريكية بشأن عقود إعادة الإعمار، فضلاً عن استخدام سلاح العقود في مكافأة أو معاقبة بعض الدول حسب تأييدها أو رفضها للسياسة الأمريكية في العراق، ولقد جاء قرار واشنطن الصادر في ديسمبر ٢٠٠٣م بشأن قصر عقود إعادة الإعمار في العراق، والتي تصل قيمتها الى ١٨،٦ مليار دولار على شركات الدول المشاركة في التحالف، واستبعاد شركات الدول التي عارضت الحرب، ومنها روسيا وفرنسا والمانيا، جاء ليؤكد على هذا المعنى بوضوح، وليكشف عن جانب هام من التفكير الأمريكي بشأن عملية إعادة الإعمار، ولذا كان القرار محل نقد من قبل الأمم المتحدة والمانيا وأطراف دولية أخرى. كما أن تدهور الأوضاع الأمنية في العراق له انعكاساته السلبية على جهود إعادة الإعمار، حيث إن تفعيل هذه العملية يرتبط في جانب هام منه بمدى توفر الأمن والاستقرار، ولكن مع تصاعد عمليات المقاومة والعمليات المضادة لها لم يعد هذا العنصر متوفراً. (١)

إن مسالة تمويل إعادة الإعمار تُعتبر من العناصر الحاكمة بهذا الخصوص، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد راهنت على عائدات قطاع النفط العراقي سوف تشكل المكون الرئيسي في تمويل عملية إعادة الإعمار، الا أن عوامل عديدة جعلت هذا الرهان في غير محله، منها حاجة هذا القطاع الى التأهيل والتجديد حتى يتم الارتفاع

(١) نوار، ابراهيم، مرجع سابق، ص١٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بمعدلات الانتاج الى وضع ما قبل الحرب، كما أن الهجمات وعمليات التخريب التي استهدفت بعض أنابيب نقل النفط أثرت سلباً في إمكانية تطوير هذا القطاع، وهو ما يؤكد على حرص القوى التي تستهدف هذه الأنابيب على حرمان الولايات المتحدة الأمريكية من الاستفادة من عائدات النفط العراقي في تسديد جانب من فاتورة الحرب والاحتلال.

***دور دول الجوار الجغرافي للعراق**

لعل من أبرز سلبيات الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع العراق سواء في مرحلة ما قبل الحرب أو بعدها هو قيامه باحتكار الملف العراقي، وتهميش أدوار أي أطراف أخرى بما في ذلك الأمم المتحدة، فضلاً عن قيامها بتجاهل دور دول الجوار الجغرافي للعراق، بل واتهام بعض الدول وبخاصة سوريا وإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، واتهامها كذلك بالمساح لبعض العناصر الإرهابية بالتسلل عبر حدودها لتنفيذ عمليات مسلحة ضد القوات الأمريكية وغيرها على الأراضي العراقية. وبغض النظر عن مدى صدقية الاتهامات الأمريكية بهذا الخصوص، فمن المؤكد أن دول الجوار الجغرافي معنية بمستقبل العراق كدولة وكنظام سياسي وكاقتصاد ومجتمع، باعتبارها ستتضرر كثيراً إذا ما اتجهت الأوضاع في هذا البلد نحو مزيد من التدهور، فعندئذ يصبح بؤرة لعدم الاستقرار ومصدراً للإرهاب، وبخاصة إذا ما انزلقت الأوضاع فيه الى حرب أو حروب أهلية داخلية[١].

وفي ضوء ما سبق، فإن دول الجوار الجغرافي يمكن أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في صياغة مستقبل أفضل للعراق، ولكن هذا الأمر يثير من ناحية أخرى تساؤلات عديدة تتعلق برؤى وحسابات هذه الدول بشأن مستقبل هذا القطر المجاور لها، والذي شكل في ظل قيادة صدام حسين تحديات لها بدرجات متفاوتة وبأشكال مختلفة. فتركيا لها حساباتها بشأن إمكانية أن تفضي الأوضاع الى قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، ما يحرك المشكلة الكردية في تركيا. أما إيران فلها حساباتها بشأن مستقبل النظام السياسي في العراق وموقع الشيعة فيه، وبخاصة في ظل تعقد وتداخل علاقات شيعة العراق بطهران. وبالنسبة للأردن ودول مجلس التعاون الخليجي فهي معنية بالاستقرار في العراق في المقام الأول، لأن عدم الاستقرار ستكون له تداعياته السلبية المباشرة وغير

---

(١) ابراهيم، حسين توفيق، مرجع سابق، ص٤١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المباشرة على هذه الدول. وعلى الرغم من أن الدول المجاورة للعراق قد عقدت أكثر من اجتماع بشأن المسالة العراقية، فإن إمكانية قيامها بدور فعال من أجل صياغة مستقبل أفضل للعراق لم تقابل الا بالتجاهل من قبل واشنطن، أو لم تؤخذ قط على محمل الجد فبعض هذه الدول من وجهة نظر واشنطن هي جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحل.[١]

إن تركيز الخطاب السياسي والإعلامي مسالة بناء نموذج ديمقراطي في العراق، تقتدي به دول المنطقة، ويؤثر فيها حسب نظرية "الدومينو"، إنما يستدعي استحضار دلالات الخبرة التاريخية للتدخل الأمريكي بغرض بناء الأم وتأسيس الديمقراطيات في دول أخرى من العالم. وقد خلصت بعض الدراسات المتخصصة التي تناولت هذه القضية الى أن سجل الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر فقيراً جداً بهذا الخصوص[٢]، فمنذ بدايات القرن الماضي استخدمت الولايات المتحدة قواتها المسلحة تدخلات خارجية لأكثر من مائتي مرة لأسباب مختلفة، من بينها أن تدخلت نحو ست عشرة مرة تحت شعار بناء الأمة وتحقيق الديمقراطية، وقد حدثت حالات التدخل بشكل أحادي في اثنتي عشرة مرة، وفي سياق متعدد الأطراف في أربع مرات شملت كلاً من المانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وهاييتي ١٩٩٤-١٩٩٦، وأفغانستان عام ٢٠٠١، حيث حدث التدخل في الحالتين في إطار الأم المتحدة. وبالإضافة الى ذلك فقد شملت التدخلات دولاً أخرى في أمريكا اللاتينية مثل كوبا وهاييتي وجمهورية الدومينكان ونيكاراجوا وجرينادا وبنما، وفي آسيا مثل كمبوديا وجنوب فيتنام،وفي بعض الحالات حدث التدخل الأمريكي لأكثر من مرة كما هو الحال بالنسبة لكل من كوبا وبنما وهاييتي. [٣]

وفي جميع الحالات السابقة، لم يتحقق النجاح بمعنى استمرار النظام الديمقراطي بعد مضي عشر سنوات على رحيل القوات الأمريكية إلا في أربع حالات فقط، وهذه الحالات هي: المانيا واليابان وبنما (وهي دولة يقل عدد سكانها عن ثلاثة ملايين نسمة)، وجرينادا (وهي بمثابة جزيرة صغيرة يبلغ عدد سكانها نحو مائة الف نسمة). أما في الحالات الأخرى، وإذا ما تم استثناء أفغانستان، باعتبار أن محاولات بناء الأمة

([1]) ابراهيم، حسين توفيق، مرجع سابق، ص٤٣.

([2]) نوار، ابراهيم، مرجع سابق، ص١٣٥.

([3]) ابو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص٩٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والديمقراطية لا تزال تجري على الأرض على الرغم من تعثرها الواضح، فلم يتحقق نجاح يُذكر، ولا يتسع المجال للتفصيل في الأسباب التي أدت الى ذلك، ولكن الشيء المهم الذي يتعين التأكيد عليه هو أن الخبرة السابقة للولايات المتحدة الأمريكية في بناء الأم وتأسيس الديمقراطيات تؤكد على أن جهودها لتحقيق ذلك في العراق سوف تواجه بكثير من العقبات والتحديات، وأن إفساح المجال للأم المتحدة للقيام بهذه المهمة هو البديل الأفضل بهذا الخصوص، لاسيما أن دورها لن يكون موصوماً بطابع الاحتلال، وسيدفع دولاً عديدة للمشاركة في جهود عملية إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي في العراق، كما أن لها خبرتها العريضة في هذا المجال. [١]

المبحث الثالث

مستقبل النظام السياسي في العراق

إن القضايا الرئيسية ذات الصلة بطبيعة الدولة وشكل النظام السياسي في العراق يتعين أن يتضمنها دستور دائم يحظى بموافق العراقيين، أو الأغلبية العظمى منهم على الأقل، بحيث يشكل المرجعية الرئيسية وحجر الزاوية للتطور السياسي والديمقراطي في البلد الذي أثخنته الديكتاتورية والحروب والعقوبات وأخيراً الاحتلال. ومن المؤكد أن علمية إعداد الدستور ليست مسالة فنية، ولكنها في المقام الأول قضية سياسية أو عملية إعادة هندسة سياسية تنطوي على إجراء مفاوضات وحوارات ومساومات بين القوى والجماعات المختلفة، وبخاصة في المجتمعات التي تتسم بالتعددية المجتمعية المكثفة مثل العراق، وذلك حتى يتسنى الاتفاق على القضايا الرئيسية التي يتضمنها الدستور. كما أن العبرة ليست بمجرد إصدار دستور جيداً كوثيقة مكتوبة، ويتعرض للانتهاك بشكل مستمر، خصوصاً أن خبرات النظم العربية تقدم أدلة حية على ذلك. [٢]

وجدير بالذكر أن أولى المعضلات التي تواجه العراقيين بشأن مسالة الدستور هي الية وضع هذا الدستور، وقد سبق لمجلس الحكم الانتقالي أن شكل لجنة ليس لصياغة الدستور، ولكن لتحديد الية ذلك، ولم تتوصل اللجنة الى الية مقبولة أو متفق عليها من قبل القوى والتكوينات الرئيسية في المجتمع العراقي، ولذلك طرحت ثلاثة بدائل لتحقيق هذا

([١]) ابو عامود، محمد سعد، مرجع سابق، ص٩٢.

([٢]) عبد الجبار، فالح، مرجع سابق، ص٢٨٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الهدف: أولها، انتخاب جمعية تأسيسية تتولى إعداد الدستور. وثانيهما، قيام مجلس الحكم الانتقالي بتشكيل لجنة تتولى هذه المهمة. وثالثهما، قيام المجالس البلدية باختيار لجنة إعداد الدستور، على أن يكون الاختيار من بين العناصر المؤهلة لهذه المهمة.

وثمة تباين بين القوى العراقية الرئيسية بشأن الية وضع الدستور، حيث يفضل الشيعة أن يكون إعداد الدستور من قبل جمعية منتخبة باعتبار أن وزنهم العددي سيسمح لهم بدور مؤثر في اللجنة ومن ثم في إعداد الدستور. وبالمقابل فإن السنة والأكراد يرفضون هذه الالية أو يتحفظون عليها للسبب نفسه الذي يجعل الشيعة يفضلونها، فهم يتحسبون من أن تفضي هذه العملية الى "دستور شيعي" إذا جاز التعبير[١].

وتتمثل أهم القضايا ذات الصلة بمستقبل النظام السياسي والدولة في العراق الى ما يلي[٢]:

- **طبيعة الدولة العراقية:**

إن من أهم القضايا التي حسمها بشأن مستقبل العراق هي: هل سيتم النص صراحة في الدستور على اعتماد نظام الفيدرالية أم لا؟ وما هي طبيعة هذه الفيدرالية، وبخاصة في ظل تزايد الجدل حول هذا الموضوع على الساحة العراقية؟ فالأكراد يطالبون بالفيدرالية ويحثون أطرافاً أخرى على المطالبة بها، حيث إن لهم تجربتهم السابقة في الحكم الذاتي منذ عام ١٩٩١م. كما أن البرلمان الكردي أقر في نوفمبر ٢٠٠٢م، أي قبيل الحرب، دستوراً فيدرالياً للعراق، مع ملاحظة أن طرح الأكراد للفيدرالية هو أقرب الى الاستقلال شبه التام لكردستان العراق، ولذلك يعتبره البعض أقرب الى الكونفدرالية منه الى الفيدرالية، كما يطالب الكلدانيون والآشوريون باستحداث كيان إداري خاص بهم في شمال العراق، بحيث يتيح لهم حكماً ذاتياً، وقد قررت الأقليتان أن تصبح لهم تسمية مشتركة: "الكلداشوريون". وبالإضافة الى ذلك فإن جماعات من التركمان والشيعة والسنة تقول بخيار الفيدرالية[٣].

---

(1) العيسوي، اشرف سعد، مرجع سابق، ص١٢٨.

(2) إبراهيم، حسين توفيق، مرجع سابق، ص٥١.

(3) فارس، هاني، مرجع سابق، ص٥١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي المقابل، فإن هناك من يطرح بعض الهواجس والمخاوف بشأن خيار الفيدرالية في العراق، ومن أبرزها أن هذا التوجه متى تم الأخذ به يمكن أن يؤدي الى تقسيم العراق من الناحية العملية، خصوصاً أن خطوط التقسيم العراقي والطائفي في العراق تتمشى الى حد ما أو بدرجة ما مع خطوط التقسيم الجغرافي، حيث تمركز الأكراد في الشمال، والسنة في الوسط، والشيعة في الجنوب، مع ملاحظة أن هناك مناطق تتداخل فيها الأعراق والطوائف. كما أن العراق يفتقر الى بعض ا لعوامل الهامة التي أسهمت- وتسهم – في نجاح تجارب الفيدرالية في دول أخرى مثل تكريس مبدأ المواطنة وما يرتبط به من حقوق متساوية لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والعرقية والدينية والطائفية، فضلاً عن وجود أجهزة اتحادية فاعلة تتولى شؤون الأمن والدفاع والسياسة الخارجية في إطار صيغة دستورية واضحة تحدد شكل وطبيعة العلاقة بين المستويين الاتحادي والمحلي. [١]

كما أن موضوع الفيدرالية في العراق له أبعاده المرتبطة بالموارد النفطية العراقية وكيفية استغلالها وتوظيف عوائدها، كما أن له أبعاده الإقليمية وبخاصة بالنسبة لكل من تركيا وسوريا وإيران. والأمر أكثر حساسية بالنسبة لتركيا على وجه التحديد، حيث ترفض مسالة إقامة كيان مستقل للأكراد في شمال العراق، لما لذلك من انعكاسات على المشكلة الكردية داخلها، ولذلك تعتبر هذه القضية قضية أمن وطني وخطاً أحمر بالنسبة لها. [٢]

وفي ضوء ما سبق، فإن هناك من يؤكد على ضرورة الأخذ باللامركزية للمحافظات العراقية مع الحفاظ على الوضع الراهن في كردستان العراق. كما أشار "اتفاق العملية السياسية" الموقع بين مجلس الحكم الانتقالي، وسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق بشأن تسريع ينقل السلطة الى العراقيين، الا أن ذلك سيكون من بين مبادئ القانون الأساسي للمرحلة الانتقالية. ونظراً للتعقيدات المرتبطة بمستقبل الدولة العراقية، يرى البعض أن الصيغة الأنسب للعراق هي الفيدرالية القائمة على أساس إقليمي، وليس على أساس عرقي أو طائفي، حيث إن هذا من شأنه جعل الحكومات المحلية تهتم بجميع

([1]) السيد، رضوان، مرجع سابق، ص١١٨.

([2]) السيد، رضوان، مرجع سابق، ص١٢٢.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المواطنين في مناطقها بالدرجة نفسها دون أن تحابي هذه الفئة أو تلك لاعتبارات طائفية أو عرقية.

وفي جميع الحالات، فإن موضوع طبيعة الدولة العراقية يتعين حسمه في الدستور على قاعدة من التوافق والتراضي الوطني بين العراقيين مع مراعات التعقيدات والحساسيات الإقليمية المرتبطة بهذا الملف.

- **شكل النظام السياسي:**

تعتبر قضية شكل النظام السياسي في العراق من القضايا الجوهرية، وبخاصة في ظل تعدد الرؤى والتوجهات بهذا الخصوص، فالإدارة الأمريكية تركز على هدف تحقيق الديمقراطية في العراق، وبخاصة بعد أن خسرت قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية، بل إن الحالة العراقية أصبحت تشكل المحك الرئيسي لمصداقية توجهاتها بشأن موضوع الديمقراطية في المنطقة. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن هناك ثنائيات عدة تتنازع مستقبل النظام السياسي في العراق. فهناك من ناحية ثنائية العلماني/ الديني، وهناك ناحية ثانية ثنائية الملكي/ الجمهوري، وهناك من ناحية ثالثة ثنائية الرئاسي/ البرلماني. وكل من هذه الثنائيات لها ما يدعمها في الواقع السياسي الراهن في العراق.

وقد أكدت نتائج استطلاعات الرأي التي أجريت في العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين على أن هناك انقسامات في صفوف العراقيين بشأن طبيعة النظام السياسي. ففي الاستطلاع الذي أجراه مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية لحساب مكتب البحوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية خلال شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٣م، والذي قام على مقابلات أجريت مع ١٤٤٤ شخصاً في سبع مدن عراقية، هي: بغداد والفلوجة والرمادي والبصرة والنجف والسليمانية، وأربيل، اتضح أن هناك انقسامات واضحة بين سكان المدن المعنية بشأن شكل النظام السياسي الذي يفضلونه لمستقبل العراق، وعما إذا كان يتمثل في الديمقراطية، أو نظام إسلامي يقوم على تطبيق الشريعة، أو نظام يجمع بين الإسلام والديمقراطية. [1]

([1]) إبراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٥٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد جاءت نتائج الاستطلاع لتؤكد هذا الانقسام، حيث إن نسب الذين يفضلون النظام الديمقراطي كانت على النحو التالي: (٦٦%) في أربيل، و(٤٩%) في السليمانية، و(٤٦%) في البصرة، و(٣٥%) في الفلوجة و(٦٤%) في بغداد، و(٢٢%) في الرمادي، و(٤%) في النجف. وكانت نسب الذين يفضلون حكماً إسلامياً على النحو التالي: (٥%) في أربيل، و(٩%) في السليمانية، و(٣١%) في البصرة، و(٣٢%) في بغداد، و(٤٣%) في الفلوجة، و(٥١%) في الرمادي، و(٩٢%) في النجف. أما نسيب الذين يفضلون نظاماً مختلطاً يجمع بين الإسلام والديمقراطية فكانت على النحو التالي: (٢٣%) في أربيل، و(٣٤%) في السليمانية، و(٢٣%) في البصرة، و(٣٤%) في بغداد، و(٢٢%) في الفلوجة، و(٢٦%) في الرمادي، و(٤%) في النجف.

وفي استطلاع آخر للرأي أجراه مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٣م، وقام على أساس إجراء مقابلات مع ١٦٢٠ شخصاً من سبع مدن عراقية، هي : بغداد والبصرة والسليمانية وأربيل والفلوجة والرمادي والنجف، أجاب (٣٣،٧%) بأنهم يرون أن نظاماً إسلامياً هو الأفضل لمستقبل العراق، وأجاب (٣٠،٥%) بأنهم يرون النظام الديمقراطي هو الأفضل، فيما أفاد (٢٤%) بأن أفضل نظام هو الذي يجمع بين الديمقراطية والإسلام. كما أكد (٦١%) من الذين شملهم هذا الاستطلاع على أنه لا يوجد قائد عراقي يحظى بثقتهم في الوقت الراهن[١].

وقد أكد الانقسام نفسه في الرأي بشأن توجهات العراقيين تجاه النظام السياسي، الاستطلاع الذي أجراه غالوب "Gallup" في أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٣م، والذي شمل (١١٨٧) شخصاً في بغداد، حيث أكد (٣٩%) منهم أنهن يفضلون نظاماً ديمقراطياً تعددياً، فيما أكد (٢٩%) أنهم يفضلون نظاماً إسلامياً يقوم على الشورى. وقال (١٠%) إنهم يفضلون نظاماً على النمط الإيراني، حيث يبرز دور رجال الدين، وأجاب (٨%) بأنهم يفضلون نظاماً ملكياً دستورياً على غرار النظام الذي كان قائماً في العراق قبل عام ١٩٥٨م[٢]. ومع التسليم ببعض التحفظات العلمية أو المنهاجية التي يمكن ترد على هذه الاستطلاعات، الا أن كل النتائج سالفة الذكر تقدم مؤشرات هامة على حجم الاختلافات

---

(١) إبراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٥٧.

(2) عبد الجبار، فالح، مرجع سابق، ص٣٠٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الرؤى والتصورات بين العرقيين بشأن مستقبل النظام السياسي وموقع الدين في السياسة. [١]

وفي جميع الحالات فإن النظام الديمقراطي يمثل الصيغة السياسية الأنسب لإدارة المجتمعات التي تتسم بالتعددية المجتمعية كما هو الحال بالنسبة للعراق، بحيث يسمح بتمثيل مختلف القوى في المجتمع، ويمكنها من توصيل مطالبها والمشاركة في عملية صنع القرارات والسياسات من خلال قنوات ومؤسسات شرعية ومنظمة، كما أنه يقوم الى جانب مقومات أخرى على مبدأ سيادة القانون وحقوق المواطنة، وهو ما يسهم في الحد من التأثيرات السلبية للإنقسامات الأفقية في المجتمع، حيث يضع قيوداً على سلطة الأغلبية، ويوفر الضمانات اللازمة لحقوق الأقليات، كما أن الديمقراطية لا تتناقض مع الإسلام، بل "إن الديمقراطية حين يُدعى اليها في بلاد الإسلام يُدعى اليها باعتبارها الوسيلة العصرية المؤكدة لممارسة جوهر الشورى عن طريق كفالة حق الناس في إبداء رأيهم في القضايا المعروضة عليهم الأشخاص الذين يتولون أمورهم من خلال صناديق الانتخاب[٢]. وما يؤكد ذلك أن الإسلام لم يلزم المسلمين بشكل معين لنظام الحكم، بل ترك لهم حرية الاجتهاد في هذا الأمر بما يتفق مع ظروفهم وبيئاتهم المتغيرة، وفي إطار مجموعة من المبادئ العامة التي أقرتها الشريعة والمتمثلة في الحرية والعدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية بصفة عامة، والتي تشكل جوهر القيم العليا للديمقراطية. كما لا يوجد شكل واحد للتطبيق الديمقراطي، حيث تستطيع أو دولة إسلامية أن تكيف نظامها الديمقراطي بما لا يناقض المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية أو يسمح بإصدار تشريعات تتعارض مع قطيعات هذه الشريعة.

ومع التسليم بتعدد أشكال ونماذج تطبيق الديمقراطية، فإنه من المهم أن تتوافق القوى العراقية الرئيسية على صيغة للنظام الديمقراطي يتم تقنينها في الدستور. والى جانب ذلك فإن ترسيخ الديمقراطية في العراق يتطلب العمل من أجل بناء ثقافة سياسية ديمقراطية في مجتمع لم يعرف سوى ثقافة العنف والانقلابات، وتقوية وتعزيز منظمات المجتمع المدني باعتبارها تشكل أحد المرتكزات الرئيسية للديمقراطية، فضلاً عن تحقيق تقدم ملموس على صعيد تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي.

([١]) إبراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٥٨.

([٢]) إبراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٦٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي هذا السياق يتعين التأكيد على ما سبق ذكره من أن النظـــام الـــديمقراطي لا يتعارض بحال من الأحوال مع الإسلام سواء على صعيد القيم العليا لكل من الديمقراطية والإسلام أو على صعيد كفالة الديمقراطية لحرية المعتقدات الدينية، أو على صعيد خبرات وتجارب بعض الدول الإسلامية التي تطبق الديمقراطية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة. وبالتالي فإن أي اعتراضات من قبل بعض الأحزاب والقوى الإســـلامية علـــى النظـــام الديمقراطي لا أساس لها، والمهم هنا هو بناء التوافق الداخلي على صيغة الديمقراطيـــة، لان البديل للديمقراطية في العراق هو تسلطية جديدة تحت لافتة جديدة، أو حرب أهليـــة بكل ما يرتبط بذلك من فوضى وانقسام قد يفضي الى تفكك الدولة العراقية ذاتها. [١]

*** رئيس الجمهورية وصلاحيات الرئيس:**

تُعتبر هذه المسالة إحدى أعقد القضايا في بلد مثل العراق بحكم تاريخه الـــسياسي من ناحية، وطبيعة تعدديته المجتمعية من ناحية أخرى. ومن الملاحظ أن هـــذه القـــضية مسكوت عنها في اتفاق نقل السلطة الى العراقيين الذي أبرمته سلطة الائتلاف المؤقتة مع مجلس الحكم الانتقالي. وتطرح هذه المسالة جملة من القضايا والتساؤلات الهامة، منهـــا: الية اختيار رئيس الجمهورية، فالاحتكام الى أسلوب الانتخاب الحر المباشر بين أكثر من مرشح للرئاسة، وعلى الرغم من أنه هو الطريقة الديمقراطيـــة الملائمـــة لـــشغل هـــذا المنصب، فإن ذلك في بلد مثل العراق بالتركيبة الطائفية/ العرقية للمجتمع، بما يعنـــي أن العرب الشيعة يمكن أن يحتكروا منصب الرئيس عبر صناديق الاقتراع، فهل هذا سيكون مقبولاً لدى الأكراد والعرب السنة؟[٢]

وبعد ذلك تأتي مسالة سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية، ونظـــراً لأن مـــن مقومات الديمقراطية تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات، فضلاً عن التوازن بينها، فإن هذه المسالة تُعتبر هامة بالنسبة لمستقبل النظام السياسي في العراق، فهل مركز الثقل بالنـــسبة للسلطة التنفيذية سيتركز في منصب رئيس الجمهورية أم رئيس مجلـــس الـــوزراء، مـــا سيؤثر بدوره على تحديد صلاحيات الأول؟ وإذا كانت هناك عقبات ستحول دون إقـــرار

([1]) السيد، رضوان، مرجع سابق، ص١٢٨.

([2]) نوار، ابراهيم، مرجع سابق، ص١٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الانتخاب الحر المباشر كآلية لاختيار رئيس الجمهورية، فهل يمكن الاتفاق على صيغة توافقية تجعل رئيس الجمهورية شيعياً، ورئيس الوزراء كردياً، ورئيس البرلمان سنياً؟[١]

وثمة مشكلة أخرى تتصل بمنصب رئيس الجمهورية في العراق وتتمثل في طبيعة القيادات السياسية الموجودة على الساحة العراقية في الوقت الراهن ومدى الثقة الشعبية في هذه القيادات. ومن المفارقات أن استطلاع الرأي الذي أجراه مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية سبع مدن عراقية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، والذي شمل ١٦٢٠ شخصاً، ومع كل التحفظات بشأن مثل هذه الاستطلاعات، الا أنه أكد على أن ٦١% من الذين شملهم الاستطلاع لا يثقون في أي من القيادة السياسيين الموجودين على الساحة العراقية في الوقت الراهن، خصوصاً أن كثيرين منهم عاشوا في الخراج لفترات طويلة، وعادوا الى العراق بعد إطاحة نظام صدام حسين، وبالتالي فهم غير معروفين بما فيه الكفاية بالنسبة للعراقيين.[٢] وفي جميع الحالات فإن هذه المسالة تُعتبر من المسائل الرئيسية التي يتعين الاتفاق عليها وتقنينها دستورياً.

***دور الدين في الدولة والمجتمع:**

من المؤكد أن من أخطر الصراعات التي يمكن أن يواجهها أي مجتمع هي تلك المرتبطة بالأديان والعقائد والهويات، حيث تقود في الأغلب الى حروب أهلية وصراعات متدة، ولذلك فإنه من المهم وبخاصة في المجتمعات التي تتسم بالتعددية الدينية والطائفية أن يتم الاتفاق على طبيعة الدور السياسي للدين. ومن المؤكد أن قضية العلاقة بين الدين والدولة أو الدور السياسي للدين أو تسييس الدين قد شكلت إحدى أبرز قضايا وإشكاليات التطور السياسي في الوطن العربي منذ سبعينيات القرن العشرين، وقد اقترن ذلك بتنامي ظاهرة التوظيف السياسي للدين سواء من قبل النظم الحاكمة بغرض اتخاذ الدين كمصدر للشرعية، أو من الحركات الإسلامية المسيسة التي قامت – وتقوم– بتأسيس معارضتها للنظم الحاكمة على أساس ديني، وبخاصة في ظل الشحنة التعبوية التي ينطوي عليها الخطاب الديني.[٣]

([1]) إبراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٦٢.

([2]) عبد الجبار، فالح، مرجع سابق، ص٣٤١.

([3]) ابراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٦٩.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالنسبة للحالة العراقية، فإن موضوع موقع الدين في العملية السياسية يطرح أكثر من قضية، منها: صيغة النظم السياسي من منظور العلاقة بين الدين والدولة، فهل سيتوافق العراقيون على صيغة نظام سياسي ديمقراطي علماني يقوم على أساس الفصل بين الدين والدولة، أم صيغة نظام مختلف يجمع بين الإسلام والديمقراطية الغربية؟ وما هو الوزن الحقيقي للقوى التي تطالب بنظام إسلامي على غرار النمط الإيراني؟ وجوهر المشكلة هنا هو أن هناك انقساماً في الرؤى والتوجهات بخصوص هذا الموضوع، وهو ما تؤكده بعض استطلاعات الرأي التي أجريت في العراق على نحو ما سبق ذكره. كما أن هذا الموضوع يطرح مسالة موقع الشريعة ضمن الإطار الدستوري والقانوني للعراق الجديد، فهل سيتضمن الدستور نصاً يشير الى أن الدين الإسلامي هو المصدر الرئيسي أو مصدر رئيسي للتشريع، خصوصاً أن خبرات الدول العربية متعددة ومتنوعة بهذا الخصوص.

كما أن قضية العلاقة بين الدين والدولة في العراق تطرح مسالة الدور القائم والمحتمل لبعض التيارات والتنظيمات الإسلامية والراديكالية، السنية والشيعية، ورؤى هذه التيارات للترتيبات السياسية الجديدة ومدى قبولها بها، ورؤاها كذلك لمسالة تطبيق الشريعة الإسلامية في العراق، واحتمالات استمرار أو انخراط بعضها في نهج العنف ضد السلطة العراقية الشرعية في حال قيامها [1].

المبحث الرابع

مستقبل العراق السياسي والأمني في ضوء تحليل معطيات البيئة المحلية والإقليمية :

لم يكن ممكناً لسياسة بنيت على الإمعان في الكذب وانتهاك الشرعية الدولية واحتلال أراضي الغير بدعوى الدفاع عن النفس سوى أن تواجه فشلاً ذريعاً ومتفاقماً نتيجة الصمود الطبيعي لحركة مقاومة الاحتلال، إعمالاً لمنطق التحرر الوطني الذي لمي يعرف استثناءً لشعب واحد رضي بالاحتلال وسكت عنه. غير أن ممارسات الاحتلال وشركاته في العملية السياسية الشوهاء التي وضع أسسها قد أدت إلى تعقيدات هائلة في

---

(1) ابراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٧٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الوضع العراقي الداخلي تمثلت في ارتباك أداء الحكومة التي خرجت من رحم تلك العملية السياسية، وبلغت ذروتها بالحرب الأهلية التي دارت رحاها في العراق. وقد حاولت الإدارة الأمريكية أن تجد لنفسها مخرجاً بتشكيل لجن بيكر- هاملتون لدراسة الوضع في العراق وتقديم اقتراحات للخروج من مأزقه، غير أنه من الواضح أن توصيات اللجنة لم تجد صدى لدى الإدارة الأمريكية التي اتخذت قراراً يخالف هذه التوصيات جذرياً بزيادة عدد القوات الأمريكية يفي العراق، وإن كانت قد بدأت على استحياء في مطلع عام ٢٠٠٧ تقبل على نحو غير مباشر بعض هذه التوصيات، كما في قبول فكرة انعقاد مؤتمر إقليمي دولي للبحث في مستقبل العراق لا يستثني سوريا وإيران المتهمتين بزعزعة الاستقرار في العراق، وهو ما يفتح الباب لبصيص أمل بدء تفاعلات سياسية إقليمية ودولية جديدة قد تساعد على حل المعضلة العراقية الراهنة. وفي كل الأحوال يواجه العراق عدداً من التحديات وتواجه الإدارة الأمريكية بدورها تحدي الاختيار بين عدة بدائل لخروج من مأزقها الراهن، ويبقى التشديد على أن إنقاذ العراق لا يمكن أن يتم إلا على أيدي أبنائه المقاومين للاحتلال عسكرياً وسياسياً، والقادرين يعلى السعي من أجل إعادة بناء وحدة وطنية تعبر الحدود المصطنعة للطوائف وتشكل قاعدة صلبة لتحرير العراق[1].

ليست الحرب الأهلية في العراق حرباً أهلية تقليدية، خصوصاً أن البعض يرسم صورة نمطية للحرب الأهلية في ذهنه، وهي ما يحاول الإعلام أن يضخه رفضاً أو اعترافاً، فالحرب الاهلية حسب هذا التصور هي التي يمكن أن تجري بين الشيعة والسنة، أو بين العرب والأكراد، أو بين الأكراد والتركمان، الأمر الذي لا يحدث في الواقع وفقاً لهذه المعادلة.

هناك من المؤيدين للعملية السياسية أو المعارضين لها من يعتقد أنه لا وجود لحرب أهلية بالمعنى التقليدي المشار إليه أعلاه، ويحمدون الله لأن الأمر لن يكون كذلك، وإنما كل ما يجري مجرد مصاعب أو توترات أو احتقانات يحمل البعض مسؤليتها لـ التكفيريين والصداميين وأنصار النظام السابق، بينما يلقي البعض الآخر باللائمة على الاحتلال وأتباعه والقوى التي جاءت معه وميليشياتها ويحمل إيران جزءاً من المسؤولية، لكنه يرفض اعتبار ما يجري حرباً أهلية. وينسى متبنو ذلك من الاتجاهين أن الحرب

([1]) العيسوي، أشرف سعد ، مرجع سابق، ص١٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأهلية وفقاً لتلك الصيغة المنمذجة لن تقوم، لكن أمراء الطوائف والمتنفذين والمدعومين دولياً من الاحتلال ومن القوى الإقليمية والمستفيدين من الاحتراب الأهلي والطائفي يحاولون توظيف ذلك سياسيا، إلا أن عدد القتلى يومياً الذي ازداد على ١٢٠ شخصاً حسب الأمم المتحدة والجثث مقطوعة الرؤوس مجهولة الهوية جعلت البعض يعترف – وإن كان على نحز مخفف – بإشكالات الحرب الأهلي، فالحركة الكردية وبعض شخصياتها بدأت تقول إنها ملامح حرب أهلية، وفي حين أن جبهة التوافق على الرغم من مشاركتها في العملية السياسية قالت إنها مقدمة لحرب أهلية، والائتلاف الموحد يقول إنها نزاع مع الجماعات الإرهابية والتكفيرية، وأطراف أخرى متابعة للشأن العراقي تعتبرها نزاعات بين جماعات مسلحة داخل السلطة وجماعات مسلحة خارجها وإنها حرب ميليشيات تابعة لحركة سياسية ومذهبية تستهدف الاستحواذ على السلطة أو التحكم فيها أو في بعض المناطق [١].

وقد قال الدكتور أياد علاوي بعد تفجير ضريحي مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء: "إذا لم نسمّ ما يحدث حرباً أهلية، فما هي الحرب الأهلية إذاً؟"، ولعله كان على حق في هذا الوصف، لكن هناك من يقول إن بوادر الحرب الأهلية ودخول بواباتها الأولى بدأت في عهده حين تمت مهاجمة الفلوجة والنجف بممهدة لارتفاع موجة العنف والمواجهة، وما تركه ذلك من تأثيرات وردود فعل تعاظمت فيما بعد. ويحاول علاوي والباجه جي وغيرهما من القائمة العراقية التلويح بالإنسحاب من العملية السياسية لأنها وصلت إلى طريق مسدود.

وقد وصل التشوش إلى الأمم المتحدة، على الرغم من أن أمينها العام السابق كوفي أنان اعتراف – ولو بعد حين – بوجود حرب أهلية في العراق أفضت إلى نزوح وهجرة إلى خارج العراق بما يتطلبه ذلك من حماية دولية للاجئين العراقيين في دول الجوار بصورة خاصة وعلى المستوى العالمي بشكل عام، طبقاً للاتفاقية الدولية حول حقوق اللاجئين لعام ١٩٥١ وملحقها لعام ١٩٦٧، إضافة إلى الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ولعل هذا يرتب مسؤولية على المجتمع الدولي الذي ظل متقاعساً إزاء الوضع العراقي سواء خلال الحصار الدول أو عند شن الحرب أو بعد الاحتلال وحالياً في ظل استفحال

---

(١) إدريس، محمد السعي، مرجع سابق، ص٣٩-٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحرب الأهلية. وفي مقابلة له مؤخراً مع هيئة الإذاعة البريطانية صرح أنان بأن العراق يشهد حرباً أهلية، وكان قد وصف الوضع قد عدة شهور بأنه يسير نحو حرب أهلية، وأضاف إليها في وقت لاحق تقريباً، ثم جاء وصفه المثير حين علّق على سؤال هل توجد حرب أهلية، فقال: "إنها أسوأ من الحرب الأهلية". لعله بذلك أصاب كبد الحقيقة، فهي حرب سياسية وطائفية وإثنية، وبين أطراف عراقية مؤيدة للاحتلال وأخرى معارضة له ولكامل العملية السياسية. إنها إذا حرب متنوعة ومعقدة، بل هي فوضى حروب مصغرة ومتداخلة باشتباك عجيب، لكنها على أي حيال ليست الفوضى الخلاقة التي روّج لها صانعو القرار في الولايات المتحدة، ولم تستطع مظاهر مثل الانتخابات والدستور والبرلمان وحرية التعبير تخفيف نار الحرب الأهلية أو الحيلولة دون الفلتان الأمني والتطهير المذهبي والإثني [1].

مقترحات بيكر – هاملتون:

إزاء هذا الوضع بالغ التردي والذي يشي بمؤشرات إخفاق واضحة للسياسة الأمريكية في العراق حاولت الإدارة الأمريكية أن تجد لنفسها مخرجاً بتشكيل لجنة بيكر – هاملتون لدراسة الوضع في العراق وتقديم توصيات للخروج من مأزقه.

وفي السادس من شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ صدر تقرير اللجنة الذي عول عليه الكثيرون لبلورة سياسة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، تنقذ البلدين معاً من ورطة الاحتلال. وأظهرت القراءة الاولى للتقرير أنه يعكس محاولة جادة وجريئة لإقالة السياسة الأمريكية في العراق من عثرتها. وفوق هذا، فإن التقرير يكتسب أهميته من ثلاثة عوامل على الأقل: الأول، كونه يعبر عن رؤية الحزبين الرئيسيين الأمريكيين، الجمهوري والديمقراطي، وبالتالي فهو ذو طابع وطني أمريكي وليس حزبياً ضيقاً. والثاني، أنه يأتي في وقت لم يعد هناك أدنى شكل في أن السياسة الأمريكية باتت تدفع ثمناً باهظاً لحربها في العراق، ومن ثم فالحاجة على التغيير أكثر من ملحة. أما العامل الثالث، فيعود إلى جيمس بيكر نفسه، صاحب الدور المحوري في وضع التقرير، والذي يقد يكون وزير الخارجية الأمريكي الوحيد الذي قدر له أن يمسك بملفات عربية

---

(1) إدريس، محمد السعي، مرجع سابق، ص٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شائكة من مغرب الوطن العربي إلى مرقه؛ بدءاً بقضية الصحراء الغربية مروراً بالصراع العربي – الإسرائيلي وانتهاءً بأزمة الاحتلال الأمريكي للعراق.

اتبع التقرير نهجاً موضوعياً في النظر إلى مشكلات الداخل العراقي – التي هي الأساس لأي حل – فاعتبر مراجعة الدستور العراقي أمراً أساسياً لتحقيق المصالحة الوطنية، وأوجب أن تتم هذه المراجعة بشكل عاجل، وأن تلعب الأمم المتحدة بما لديها يمن خبرة في هذا المجال دوراً في هذه المعملية. وفي مسألة المصالحة الوطنية ذكر التقرير صراحة ان هذه المصالحة تتطلب إعادة البعثيين والقوميين العرب إلى الحياة الوطنية مع رموز نظام صدام حسين، بل تجاوز ذلك إلى التأكيد على وجوب إشراك من أسماهم بقادة التمرد والميليشيات – دون أن يفرق بين مقاومة الاحتلال وأعمال الإرهاب – وذلك لزيادة احتمالات نجاح جهود المصالحة الوطنية، ولم يستثن من هذه المشاركة سوى تنظيم القاعدة [١].

في قضية الإنسحاب الأمريكي من العراق بدا التقرير شديد الحذر وأفضى به هذا إلى قدر غير يسير من الالتباس، فأوجب أولاً أن يكون مستقبل القوات الأمريكية في العراق على بساط البحث في جهود المصالحة الوطنية، بما يعني أن الحديث عن الانسحاب ليس من المحرمات. هذا إضافة إلى مطالبة التقرير للرئيس الأمريكي بأن يعلن عدم النية في إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق، وبدا أن القرير يفضل صيغة مشاركة العسكريين الأمريكيين يفي القوات العراقية ومساعدة هذه القوات بالاستخبارات والمواصلات والدعمين الجوي واللوجستي وتوفير المعدات والحفاظ على فرق تدخل سريع وأخرى خاصة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد تنظيم القاعدة وردع أي تدخل سوري أو غيراني. ثم بدء بعد هذا كله يشير إلى أنه فيما نمضي قدماً بهذه الخطوات، يمكننا البدء بسحب القوات الأمريكية من العراق.

وحتى بعد أن تسحب الولايات المتحدة كل فرقها القتالية خارج العراق، ستبقى على وجود عسكري يمهم في المنطقة مع قوتنا المهمة في العراق، بما يعني أن مفهوم الانسحاب لدى واضعي التقرير لا يتضمن بالضرورة سحب العناصر المشاركة في الوحدات العسكرية العراقية أو ما أسماه بفرق التدخل السريع أو الفرق الخاصة أو التوقف

---

(١) لدسوقي، أبو بكر، مرجع سابق، ص٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن الدعم الفني للقوات العراقية، غير ان التقرير عاد فأوصى بألا تقدم الولايات المتحدة التزاماً مفتوحاً لإبقاء عدد كبير من الجنود الأمريكيين في العراق، وطالب بأن توضح واشنطن أنها سوف تنفذ خططها – بما في ذلك عمليات إعادة الإنتشار– حتى لو لم ينفذ العراق ما عليه من التزامات، فلا يمكن وفقاً للتقرير أن تبقي الحاجات الأمنية الأخرى للولايات المتحدة ومستقبل جيشها رهينة لأفعال الحكومة العراقية أو عجزها [١]

على صعيد البيئة الخارجية للمعضلة العراقية، أدرك واضعو التقرير أن ما يجري في العراق لا يمكن فصله عن محيطه الخارجي، فطالبوا بأن تدعم الولايات المتحدة عقد مؤتمر أو اجتماع لمنظمة المؤتمر الإسلامي أو الجامعة العربية للمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية العراقية، وكذلك السعي فوراً لإنشاء المجموعة الدولية لدعم العراق، والي يجب أن تشمل جميع دول جوار العراق فضلاً عن غيرها. ولم يستثن التقرير سوريا وإيران من هذه الدول، وعلى الرغم من أنه نسب لهما دوراً في دعم الميليشيات والتمرد، وقد اعترف التقرير بأن التعاون مع سوريات وإيران مثار خلاف، وقدر مع ذلك أن أي أمة من وجهة نظر دبلوماسية يمكنها وينبغي عليها أن تشرك خصومها وأعداءها في محاولة لتسوية النزاعات والخلافات تماشياً مع مصالحها، ورأى التقرير أن العلاقات الأمريكية مع سوريا وإيران تشمل قضايا صعبة يجب أن تحل، لكن ينبغي إجراء محادثات دبلوماسية مكثفة وموضوعية تتضمن قدراً من توازن المصالح.

ولا يقل أهمية عما سبق رؤية التقرير لسياق إقليمي أوسع للمعضلة العراقية، فلن تكون الولايات المتحدة قادرة على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي – الإسرائيلي ، وما لم يكن هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين على جميع الجبهات. وقد انخرط التقرير – بحكم خبرة بيكر في هذا المجال – في تقديم رؤى تفصيلية بشأن هذه التسوية، ولعل هذا هو ما أغضب إسرائيل من التقرير، بخاصة أن رؤيته في هذا الصدد بدت أكثر توازناً من السياسة الأمريكية الراهنة.

كشف تقرير بيكر – هاملتون عن العراق إذن عن محاولة جادة وجريئة لإخراج السياسة الأمريكية من ورطتها هناك، غير أن هذا لا يعني أنه مثل طريقاً إلى الأمام، كما

---

(١) إبراهيم، حسنين توفيق، مرجع سابق، ص١٠١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أشار عنوانه، فهو مبني على مسلمات خاطئة، أخطرها إصلاح الوضع في العراق انطلاقاً من معطياته الحالية، بخاصة الاحتلال والحكومة العراقية الراهنين، فكلاهما مرفوض من قطاعات مهمة في الشعب العراقي، ولا يمكن أن توضع بيدهما محاولة الإصلاح[١].

التحديات الأساسية خطيرة يواجهها العراق حالياً يؤدي الفشل في مواجهتها إلى استمرار حالة الحرب الأهلية وهي الآتية [٢]:

التحدي الأول: هو الاحتلال، فحتى الآن ترفض الإدارة الأمريكية تحديد جدول زمني للانسحاب، بل إن الرئيس بوش ذهب إلى زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق بحدود ٢١٥٠٠ جندي أمريكي، ضارباً عرض الحائط بتقرير بيكر- هاملتون، ولعل هذا يعني فيما يعنيه تصعيد العنف في العراق وزيادة حجم المواجهات ومحاولة إرغام العراقيين على الانصياع لإستراتيجيته الجديدة – القديمة، على الرغم من فشلها على مدى السنوات الثلاث ونصف الماضية، والاعتماد على أدوات أثبت الواقع أنها غير جديرة وغير مؤهلة.

التحدي الثاني: هو الطائفية، وقد لا تقل خطراً عن الاحتلال وهي إحدى نتائجه لأن الاحتلال سيزول لا محال، لكن تأثير الطائفية سيبقى عميقاً في المجتمع العراقي. وتجري حالياً عمليات تطهير مذهبي وديني وإثني باسم أمراء الطوائف طالت مئات الآلاف من المواطنين داخل العراق: بين الشيعة والسنة، وبين المسلمين والمسيحيين، والعرب والتركمان والأكراد وخصوصاً في منطقة كركوك، إضافة إلى نحو مليوني عراقي اضطروا إلى مغادرة العراق، حسب الأمم المتحدة، بينهم عدد كبير من العقول والعلماء والأكاديميين، خصوصاً بعد تعرض أعداد كبيرة منهم إلى الاغتيال والخطف.

التحدي الثالث: هو الإرهاب، وانتشار ظاهرة الجثث مقطوعة الرؤوس مجهولة الهوية، إضافة إلى السيارات المفخخة، وأعمال العنف المنفلتة من عقالها والخطف اليومي والجريمة المنظمة، وهي إحدى المشاهد المأساوية الراهنة في العراق.

([1]) الشاويش، خليفة عبد السلام، مرجع سابق، ص١٤٥.

([2]) لدسوقي، أبو بكر، مرجع سابق، ص٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التحدي الرابع: هو وجود المليشيات التابعة للأحزاب الحاكمة أو القريبة من الحكم أو خارجه، أو داخل بعض أجهزة وزارتي الداخلية والدفاع، إضافة إلى ميليشيات حماية المنشآت النفطية والكهربائية والخاصة. والسلاح ليس حكراً على الدولة، بل إن الميليشيات لا تزال ترفض نزع سلاحها، وهو ما فشلت حكومة نوري المالكي في إنجازه، مثل فشلها في مشروع المصالحة الوطنية وخطتي أمن بغداد ***الأولى والثانية***، ومثلما لاحت معالم الفشل في خطة أمن بغداد ***الثالثة*** التي بدأت بقصف مناطق الرحمانية واستخدام عنف مفرط في شارع حيفا ومناطق الدورة وديالى بما فيها بعض المناطق الحدودية، واستشراء عمليات الإجراء والتطهير المذهبي والقتل على الهوية.

التحدي الخامس: هو الفساد والرشوة، فبول بريمر وحده بدد ٨ مليارات و ٨٠٠ مليون دولار، وتبعته حكومات بددت نحو ٢٠مليار دولار، وزارة الدفاع متهمة بتبديد أكثر من مليار دولار خلال بضعة أشهر، والنفط ظل يُباع من دول عدادات وعمليات التهريب الداخلي والخارجي مستمرة، والهدر يقدر بين ٤٠٠- ٨٠٠ مليون دولار شهرياً، كما كشفت عن ذلك تقارير المفتش العام الأمريكي المقدمة إلى الكونغرس وتقارير المفتش العام في وزارة النفط الذي قال إن خسارة العراق بلغت ٢٤ مليار دولار منذ الاحتلال حتى الوقت الحاضر.

التحدي السادس: هو نقص الخدمات وتدهور الأوضاع الاقتصادية، فهناك أزمة في البنزين والكهرباء والماء النقي الخدمات وتدهور الأوضاع الاقتصادية، فهناك أزمة في البنزين والكهرباء والماء النقي في الكثير من المناطق، إضافة إلى عدم توافر فرص العمل، حيث بلغت نسبة البطالة أكثر من ٥٠ في المائة حسب إحصاءات الأمم المتحدة.

التحدي السابع: هو التدخل الإقليمي، فكلما ضعف العراق تعرض لتدخلات من الجيران، خصوصاً إيران وتركياً، وهناك امتدادات كثيرة لأجهزة عديدة في العراق بما فيها لإسرائيل. وتحظى إيران بالذات بنفوذ سياسي ومذهبي واستخباري ومالي، فضلاً عن تأثيرات على ميليشيا فيلق بدر وعلى أطراف في الحكومة العراقية بحكم التقارب العقدي والمذهبي، ناهيكم بالمصالح الخاصة.إن استعادة العراق لعافيته ووحدته الوطنية وإجلاء الاحتلال يمكن أن يعيد رسم العلاقات بين الجارين المسلمين اللذين تربطهما وشائج كثيرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على أسس صحيحة قوامها المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة، وعلى أساس تسوية الخلافات بالطرق السلمية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية[١].

التحدي الثامن: هو ضعف المواطنة العراقية وإضعافها لصالح الهويات المصغرة التجزيئية، فقد كان حل مؤسسات الدولة العراقية خطأ وخطيئة استراتيجيين دفعتا الناس إلى الاحتماء بهويات طائفية أو إثنية أو عشائرية أو مناطقية على حساب الهوية العراقية الوطنية الجامعة، وإذا كانت الفيدرالية نظاماً متطوراً أخذت به نحو ٢٥ دولة ونحو ٤٣ في المئة من سكان الكر الأرضية، فإن ما نشهده اليوم من دعوات يختلف كثيراً عن حيثيات النظام الفيدرالي وقواعده العامة، خصوصاً بإخضاع السلطات والقوانين الاتحادية للسلطات والقوانين الإقليمية، فما بالك إذا كان الأمر يرتبط بأطماع ومصالح ضيقة سياسية أو مذهبية لأمراء الطوائف، وبخاصة للفيدراليات الجنوبية التي ستكون أقرب إلى الكانتونات أو الدويلات، أو الدوقيات [٢].

أما الوضع في كردستان، فهو مختلف لوجود حقوق تاريخية للشعب الكردي، وإقرار بها في الدساتير العراقي، خصوصاً دستور عام ١٩٥٨ الذي اعترف بشراكة العرب والأكراد، ودستور عام ١٩٧٠ الذي اعترف بوجود قوميتين رئيسيتين هما العربية والكردية، وقانون الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤. الخلاف إذن قد يكن حول الشكل الذي ستتخذه العلاقات العربية – الكردية في إطار العراق الموحد أرضاً وشعباً وسيادة، فهل هو حكم ذاتي موسع بتطوير صيغة الحكم الذاتي لعام ١٩٧٤ أم يستند إلى صلاحيات الفيدرالية وحدودها وأبعادها المستقبلية؟ ذلك فضلاً عن التنازع حول بعض المناطق مثل كركوك وغيرها، وحول توزيع الثروات، ويمكن لهذه الخلافات ان تفجر الموقف بالكامل، خصوصاً إذا ما تمسكت الأطراف المختلفة بمواقفها في غياب حكومة مركزية قوية.

التحدي التاسع: يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، فقد واكب وجود القوى في السلطة وخارجها سعي حثيث إلى تديين الدولة، بخاصة في الجوانب الاجتماعية، مما ساعد على تعزيز التطرف والتعصب واللاعقلانية ومناوأة الحداثة وقضايا التقدم الاجتماعي. وكانت الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى عام ٢٠٠٣ دولة مدنية، على الرغم من تراجعها في

([1]) إدريس، محمد السعي، مرجع سابق، ص٤٩.

([2]) الشاويش، خليفة عبد السلام، مرجع سابق، ص١٩١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السنوات الأخيرة، لكن مرحلة ما بعد الاحتلال شهدت سيادة قيم ومفاهيم متخلفة لم تألفها الدولة والمجتمع.

التحدي العاشر: هو مشكلة كركوك، بين التركمان والعرب من جهة والأكراد من جهة ثانية، خصوصاً القيادات السياسية والدينية، كما إنها تثير حساسيات تركية ايضاً، فضلاً عن حساسيات إيرانية في الوقت نفسه نظراً للصراع التاريخي الفارسي- العثماني الذي كان العراق مسرحة الأساس طيلة قرون. جدير بالذكر أنه لا يوجد إحصاء سكاني يمكن الاعتماد عليه، والمتوافر الأقرب إلى الحيادية هو إحصاء السكان لعام ١٩٥٧، وهو الإحصاء الوحيد الذي تضمن سؤالاً عن اللغة الأم، وقد بين هذا الإحصاء أن نسبة الأكراد إلى مجموع السكان في العراق هي ١٤,٦ بالمائة. وهذا الإحصاء قد حصل قد حصل قبل محاولات تغيير التركيب الديموغرافي لمحافظة كركوك في السبعينيات وما بعدها، كما بين أن أكثرية سكان مدينة كركوك كانوا من العرب والتركمان معاً، وهم أيضاً أغلبية سكان لواء كركوك الذي سمي محافظة فيما بعد، وذلك قبل فصل بعض أقضيته الكردية وإلحاقها بمحافظة السليمانية أو محافظة صلاح الدين حسب قانون الحكم الذاتي المشار إليه[١].

إن معالج ما يسمى تعريب كركوك خلال فترة النظام السابق، وبغض النظر عن حجمها وتداعياتها، لا بد أن تتم في إطار إنساني وفي ضوء الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وفي إطار حق كل عراقي في التملك والسكن في أي مكان يريده مع التعويض العادل لكل الأطراف المتضررة كلما كان ذلك ضرورياً، سواء من الذين تم ترحيلهم أو أجبروا على ذلك سابقاً من الأكراد والتركمان أو الذين يريدوني العودة إلى مناطق سكناهم الأولى حالياً من العرب، وذلك في إطار التعايش والأخوة والمصير المشترك ورغبة السكان، بعيداً عن أي إجراءات قسرية من شأنها أن تلحق ضرراً بالوحدة الوطنية العراقية. ولعل ردود الأفعال الحالية العربية والتركمانية إزاء قرار إعادة من سكنوا كركوك في السبعينيات و/ أو ولدوا فيها بعد ذلك وأصبحوا جزءاً من نسيجها الاجتماعي إلى مناطقهم السابقة تثير تداعيات سلبية أخرى، خصوصاً إذا تمت بصورة قسرية، كما لا بد من معالجة الأعداد الكبيرة من أكراد إيران وتركيا وسوريا الذين تم منحهم الجنسية العراقية أثناء فترة الاحتلال بصورة غير قانونية، والذين اشتركوا في الانتخابات التي

---

(١) لدسوقي، أبو بكر، مرجع سابق، ص٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تمت عام ٢٠٠٥ كونهم عراقيين، وهو ما أكدته المفوضية الخاصة بالانتخابات في العراق[١].

هذه التحديات هي التي دعت كوندوليزا رايس وزيرة خارجية الولايات المتحدة إلى القول إن بلادها أخطأت آلاف الأخطاء التكتيكية، ولا أدري إذا كانت آلاف الأخطاء التكتيكية لا تشكل خطأ استراتيجياً كبيراً؟! ولعل الخطأ الكبير أو الخطيئة العظمى تتمثل في إقدام الولايات المتحدة على غزو العراق واحتلاله، وتوغلها في المستنقع العراقي خصوصاً بعد حل المؤسسة العسكرية والأمنية وحل وزارة الدفاع نفسها والقضاء على أجهزة الدولة والوزارات، مما تسبب في القضاء على الدولة العراقية نفسها وليس مجرد تغيير نظامها. ومثل هذا الخطأ أو الخطيئة هو الذي جعل الرئيس بوش يفكر في تغيير إستراتيجية بشأن العراق وتعديلها من خلال سيناريوهات مختلفة، لكن ما يمكن قراءته حتى الآن هو الاستمرار في حالة الفوضى البناءة واستخدام نظرية الضد النوعي لضرب الشيعة بالشيعة والسنة بالسنة، وزيادة عدد القوات المسلحة وهو الأمر الذي يعني تجاوزاً لتوصيات بيكر- هاملتون، وبخاصة إزاء موضوع الإنسحاب أو الاستعانة بدول الجوار[٢]، بخاصة إيران وسوريا، وهو ما تراجع عنه يوم ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٧ من خلال موافقته وزيرة خارجيته كونوليزا رايس على دعوة الحكومة العراقية إلى عقد مؤتمر دلي لدول الجوار الجغرافي العراقي بما في ذلك سوريا وإيران، إضافة إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الأخرى الأعضاء في مجموعة الثمانية، وكذلك جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد عقد المؤتمر بالفعل في بغداد يوم ٢٠٠٧/٣/١٠ على مستوى أقل من وزراء الخارجية، حيث تم الاتفاق على أن يليه مؤتمر آخر على المستوى الوزاري خلال النصف الأول من نيسان. أبريل ٢٠٠٧ لبحث مستقبل العراق، ويعكس انعقاد هذا المؤتمر تغييراً أساسياً في موقف الإدارة الأمريكية من سوريا وإيران بعد أن كانت قد رفضت توصية تقرير بيكر- هاملتون حول الحوار معها [٣].

*** المبادرة الوطنية العراقية :**

([1]) إدريس، محمد السعي، مرجع سابق، ص٣٩-٤٥.

([2]) نوار، ابراهيم، مرجع سابق، ص١٣٣.

([3]) إدريس، محمد السعي، مرجع سابق، ص٣٩-٤٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في السابع من شهر آذار ٢٠٠٧ تقدم عدد من الشخصيات الوطنية العراقية ذات الثقل في الساحات السياسية والفكرية والأكاديمية ببرنامج متكامل لخلاص العراق أعلنت فيه:

- رفضها للاحتلال الأجنبي لبلادها رفضاً باتاً، ورفض جميع ما ترتب عليه من نتائج بكل السبل الممكنة والمتاحة ودعوة الشعب العراقي إلى مقاومة الاحتلال لإجباره على الإنصياع لإدارته بإنهائه ووضع جدول زمني عاجل للإنسحاب.
- رفض تكبيل العراق باتفاقيات عسكرية أو أمنية أو سياسية أو اقتصادية من شأنها أن تبقي قواعد عسكري أجنبية في العراق تحت أي حجة أو ذريعة أو أي مواقع للنفوذ الاجنبي تنتقص من السيادة والاستقلال الوطنيين.
- الدعوة إلى إلغاء العملية السياسية التي روج لها الاحتلال خصوصاً بعد وصولها إلى طريق مسدود، ودعوة القوى التي التحقت بها إلى الخروج منها لأن بقاءها سيرتب مسؤولية عليها في إطالة أمد الاحتلال والأضرار التي ستلحق بالعراق جراء هذه المشاركة.
- اعتبار المقاومة بجميع أشكالها السلمية والموجهة ضد الاحتلال عملاً وطنياً مشروعاً، ووسيلة يقرها القانون الدولي وجميع الشرائع الحقوقية والدينية والأخلاقية لإنهاء الاحتلال وإنجاز تحرير العراق واستعادة سيادته واستقلاله كاملين وغير منقوصين.
- إدانة الأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين الأبرياء العزل وكذلك جميع أعمال التعذيب والخطف والاغتيال التي اتخذت شكلاً طائفياً أو مذهبياً أو إثنياً سواء قامت بها جهات حكومية أو شبه حكومية أو جماعات مسلحة، واعتبار أنها تلحق ضرراً بالغاً بقضية التحرير وإنهاء الاحتلال، فضلاً عن إدانتها من زاوية إنسانية وأخلاقية.
- اعتبار العشب العراقي مصدر السلطات في العراق ذلك الهدف الذي ينبغي أن تخضع له جميع الكيانات السياسية الوطنية السلمية والمسلحة في الحاضر والمستقبل، وحصر السلاح بيدي الدولة مستقبلاً وحل جميع الكيانات المسلحة،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سواءً كانت ميليشيات أو قوى محسوبية على المقاومة الوطنية، وبخاصة بعد إنجاز التحرير الكامل، واعتبار جميع التشكيلات العسكرية والأمنية الحالية لاغية.

- اعتبار العراق جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، مع التشديد على هويته العربية وانتمائه الإسلامي، والسعي لإقامة جمهورية مدنية ديمقراطية ذات سيادة لا تتجزأ، مع تأكيد كون العراق مؤسساً وفاعلاً في جامعة الدولة العربية يلتزم ميثاقها واتفاقاتها، والعمل على أن يلعب دوره الإيجابي في المجتمع الدولي، وبخاصة في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باعتباره أحد اعضائها المؤسسين.
- تأكيد الالتزام بوحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادة ورفض أي محاولات لتقسيمه على أساس مذهبي أو إثني أو غير ذلك.
- ٩-التأكيد على حقيقة كون الشعب العراقي تيألف من قوميتين رئيستين هما القومية العربية والقومية الكردية، وهنالك التركمان وأقوام أخرى متآلفة، والدعوة لاحترام حقوق جميع التكوينات على أساس مواثيق حقوق الإنسان الدولية ومبادئ الحريات العامة والمساواة الكاملة وحقوق المواطنة.
- ضمان الحقوق القومية للعشب الكردي في إقليم كردستان العراقي في إطار وحدة العراق وسيادته واستناداً إلى روح الثقة المتبادلة والحوار البناء والتفاعل مع الأخوة الأكراد على أساس قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق مع السعي إلى تطويره وفقاً لصياغات يتم الاتفاق عليها في أوضاع سلمية وطبيعية وعلى أساس التآخي والمصير المشترك والوحدة الوطنية وبالأطر الدستورية[1].
- تأكيد الالتزام بالتنوع والتعددية الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية، وبالعمل من أجل تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، واعتماد ذلك منهجاً ثابتاً، والرفض الحازم للدكتاتورية ولأي نمط حكم استبدادي لا يعتمد على الإرادة الشعبية الحرة وفقاً لما تقرره صناديق الاقتراع.
- التأكيد الحازم الآن وفي المستقبل على أن أي تصرف أو سلوك سياسي أو ديني أو مذهبي يدعو إلى زرع الفتنة وبث التفرقة في صفوف الشعب على أسس مذهبية أو طائفية أو إثنية أو دينية أو غيرها يعتبر جريمة قد ترتقي إلى مستوى

([1]) نوار، ابراهيم، مرجع سابق، ص١٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخيانة العظمى، والسعي لاعتماد ذلك في الدستور العراقي ولتشريع فقانون يحرم الطائفية ويحاسب من يدعو أو يروج لها أو يتستر عليها ودعوة الجميع، وبخاصة المثقفين والمبدعين، لأن يسهموا بدورهم في فضحها وكشف نواياها والآثار الاجتماعية والتربوية التي تترتب على ممارستها[1].

السيناريوهات المستقبلية لمستقبل العراق السياسي:

السيناريو الأول: انتهاء الاحتلال ووضع العراق على طريق الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية:

يستند هذا السيناريو الى شروط عدة، منها: التوافق على صيغة لنقل السلطة الى العراقيين والالتزام الجدي بتنفيذها حسب برنامج زمني محدد، وذلك على النحو الذي ينهي الاحتلال بشكل فعلي وليس صورياً، فضلاً عن التحرك بفاعلية من أجل إعادة بناء مؤسسات وأجهزة الدولة العرقية بما يفعل من أدوارها في استعادة الأمن والاستقرار، وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين وبخاصة الكهرباء والمياه والعلاج.. الخ، وكل ذلك وغيره يتطلب إفساح المجال للأم المتحدة للقيام بدور رئيسي في عملية إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي. فمن المؤكد أن تعزيز دور الأم المتحدة في العراق، سوف يشجع دولاً عديدة على المساهمة بفاعلية في جهود إعادة الإعمار من خلال المشاركة في التمويل، حيث إن دور المنظمة الدولية في العراق لا يحمل صفة الاحتلال، ولها خبرتها العريضة في عملية إعادة بناء الأم وتأسيس الديمقراطيات وبخاصة عندما يتوفر لها الدعم من قبل أطراف دولية رئيسية.

وبالإضافة الى ما سبق فإن قدرة القوى السياسية والحزبية في العراق على إدارة حوار وطني جاد ومسؤول بهدف الاتفاق على الثوابت والمبادئ التي يجب أن يتضمنها الدستور العراقي الجديد وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة الدولة، وشكل النظام السياسي، والدور السياسي للدين وغيرها تشكل محدداً هاماً لنجاح هذا السيناريو، فمن دون ذلك لن يكون من الممكن تأسيس نظام ديمقراطي في العراق. كما أن توفير ضمانات النزاهة والشفافية لعملية إعادة الإعمار، وجعل الشعب العراقي يشعر بأنه يحقق مكاسب حقيقية،

---

(1) العيسوي، اشرف سعد، مرجع سابق، ص١٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والتحرك بفاعلية من أجل إعادة تأهيل قطاع النفط العراقي، بحيث يسهم في تمويل عملية إعادة الإعمار، كل ذلك وغيره يشكل عناصر هامة لتحقيق هذا السيناريو[١].

ثمة ثلاث مشكلات رئيسية تواجه هذا السيناريو:

أولهما: مدى استعداد واشنطن لإنهاء احتلالها للعراق بشكل فعلي وليس صورياً، وإفساح دور رئيسي للأمم المتحدة في عملية إعادة الإعمار على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فالإدارة الأمريكية تواجه مأزقاً أو ورطة العراق، فلا هي قادرة على الانسحاب تحت ضغط عامل المقاومة، لأن ذلك سيعد في حكم الهزيمة، كما أن استمرارها في العراق له كلفته المالية والبشرية، الامر الذي سيجعل المسالة العراقية قضية انتخابية رئيسية في السباق على البيت الأبيض، ومن هنا كان قرار الإدارة بتعجيل عملية نقل السلطة الى العراقيين على نحو ما سبق ذكره. وترمي الإدارة من وراء ذلك الى تغيير شكل الاحتلال، بحيث يصبح وجودها العسكري في العراق بدعوة من الحكومة العراقية التي ستُشكل قبل نهاية يونيو ٢٠٠٤م، والتي ستمارس السيادة، وبناء على اتفاقيات معها، والتي قد تأخذ شكل منح الأمريكيين قواعد عسكرية دائمة أو شبه دائمة في العراق. وعندئذ تستطيع الإدارة الأمريكية أن تسحب بعض قواتها من العراق، وتوظف ذلك في الصراع الانتخابي الداخلي، ولكن هذا الأمر يتوقف في جانب هام منه على مدى التقدم بشأن تنفيذ البرنامج الزمني لنقل السلطة، ومدى استمرارية وتصاعد المقاومة العراقية. ففي حالة التعثر في عملية نقل السلطة واستمرار وتصاعد المقاومة، وسوف تجد واشنطن نفسها مضطرة للاستمرار في احتلال العراق، خصوصاً أنها أصبحت تركز على بعدين هامين لتفسير سياستها تجاه العراق، وهما: أن العراق أصبح يشكل الساحة الرئيسية للحرب ضد الإرهاب، وهي حرب ستكون طويلة ومتدة حسب تعريف واشنطن لها، كما أن العراق أصبح يشكل محكاً لمدى التزامها وتصميمها بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط[٢].

وثانيهما: حدود قدرة المقاومة العراقية على الاستمرار وتصعيد عملياتها ضد قوات الاحتلال، والمشكلة أن العمليات المسلحة لم تعد تستهدف هذه القوات فحسب، بل

---

(1) إبراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٦٢.

(2) نوار، ابراهيم، مرجع سابق، ص١٣٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أصبحت تستهدف مسؤولين عراقيين ومؤسسات أعضاء المجلس الانتقالي والحكومة المؤقتة. وسوف يتعين على الشرطة العراقية والجيش العراقي الدخول في مواجهات مع قوى وعناصر المقاومة، ما سيعقد من المشهد العراقي، خصوصاً أن انخراط بعض الفئات في عمليات المقاومة المسلحة لا يقترن بواقع الاحتلال فحسب، ولكن بواقع التهميش السياسي والإقصادي الذي تعرضت له أو يمكن أن تتعرض له هذه الفئات وبالذات في صفوف البعثيين والسنة بصفة عامة، لا شك في أن استمرار هذه الأوضاع وما تفرزه من عدم استقرار سياسي وأمني سوف تكون له تأثيراته السلبية في جهود إعادة الأعمار الاقتصادي، وبخاصة في حالة استمرار استهداف أنابيب النفط.

وثالثهما: حدود قدرة القوى الرئيسية على الساحة العراقية على الاتفاق على الثوابت الرئيسية للنظام السياسي والدولة، فالخلافات في الرؤى والتصورات بين هذه القوى بهذا الشأن ليست محدودة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بأوضاع وترتيبات دائمة تتعلق بالسلطة والدولة والدور السياسي للدين[١].

السيناريو الثاني: فشل جهود إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي في العراق واندلاع حرب أو حروب أهلية داخلية قد تفضي الى تفكك الدولة العراقية:

إن هذا السيناريو هو بمثابة الكارثة بالنسبة لعراق ما بعد صدام حسين، حيث يقوم على أساس فشل عملية إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي في العراق بكل ما يترتب على ذلك من آثار وتداعيات. وتتمثل أهم شروط هذا السيناريو في: استمرار تصاعد أعمال المقاومة العراقية مع استمرار تصاعد رد الفعل العسكري الأمريكي عليها، وتعثر جهود إعادة الإعمار، ما سيؤدي الى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وقد ينتهي الامر بقيام واشنطن بتشديد قبضة الاحتلال على العراق لفترة قد تطول أو تقوم بتنفيذ ترتيبات سريعة لنقل السلطة الى العراقيين، ما يسمح له بالإنسحاب ولو تدريجياً من العراق، وعند ذلك سوف يتعين على العراقيين مواجهة الاستحقاقات والتحديات الرئيسية ذات الصلة بمستقبل النظام السياسي والدولة والاقتصاد وغيرها. [٢].

([1]) إبراهيم، توفيق حسين، مرجع سابق، ص٧٥.

([2]) السيد، رضوان، مرجع سابق، ص١٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونظراً لتعقد وحساسية العديد من هذه القضايا على نحو ما سبق ذكره، فإن عدم التوافق بين القوى العراقية الرئيسية بشأنها سوف يقود الى صراع داخلي قد يصل الى حد الحرب الأهلية، وهو ما يمكن أن يفضي الى تفكك الدولة العراقية ذاتها، بحيث يكون هناك كيان كردي في الشمال، وكيان سني في الوسط، وكيان شيعي في الجنوب، والأرجح أن الأمر لن يقف عند هذا الحد، بل يمكن أن ينشأ صراع داخل كل من هذه الطوائف والمجموعات العرقية الرئيسية، وذلك على خلفية الانقسامات والخلافات الموجودة داخل كل منها، بحيث يكون هناك صراع شيعي- شيعي، وصراع سني- سني، وصراع كردي – كردي، وفي هذه الحالة سوف يدخل العراق حالة "اللبننة"، حيث إن الصراع داخل كل طائفة لي لبنان لم يكن أقل ضراوة من الصراع بين الطوائف خلال فترة الحرب الأهلية[1].

وبناءً على ما سبق، فإن تجنب هذا السيناريو يتوقف بالأساس على مدى القدرة على إنضاج شروط تحقيق السيناريو الأول، ولكن المؤشرات والتطورات على الأرض ترجح السيناريو بالأسوأ بالنسبة للعراق إذا لم تحدث اختراقات جوهرية للأوضاع الراهنة. فالمسالة العراقية أصبحت تشكل تحدياً كبيراً لواشنطن ليس على صعيد دورها في الشرق الأوسط، ولكن على صعيد إستراتيجيتها الكونية، والمقاومة العراقية تربك خطط سلطات الاحتلال وتؤثر على جهود إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي،و لكنها لا تمتلك في الوقت نفسه برنامجاً سياسياً. كما أن الخلافات والانقسامات بين القوى والتكوينات العراقية بشأن القضايا الرئيسية ذات الصلة بمستقبل الدولة والنظام السياسي تشكل تحدياً جوهرياً يتعين التغلب عليه، وكل ذلك وغيره يجعل الدراسة ترجح السيناريو الثاني الا مع استمرار الأوضاع الراهنة على ما هي عليه .

---

(1) العيسوي، اشرف سعد، مرجع سابق، ص١٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سياسة أوباما الخارجية

في ٢٣ نيسان ٢٠٠٧ ألقى أوباما كلمة في "مجلس شيكاغو للشؤون الخارجية" حدّد فيها رؤيته للسياسة الخارجية، وكانت عبارة عن خمس نقاط سيسعى إلى تحقيقها ــ في حال فوزه ــ حتى تعاود أمريكا قيادة العالم*. وسأقتصر على الأمور الأكثر أهمية بالنسبة لنا، ولن أتطرق إلى رؤيته للصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي طالما أنه لاجديد عنده فيه عمّا درجت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

استهل عرضه بمقدمة تطرق فيها إلى حرب العراق وقال: "تعرف جميعاً أن هذه ليست أفضل أيام سمعة أمريكا؛ ونعلم كم كلفتنا حرب العراق في الأرواح والأموال، وفي النفوذ والاحترام. إن أفعالنا خيّبت آمال الكثيرين في العالم...فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت الملايين في كافة أرجاء المعمورة مستعدة للوقوف معنا؛ كانوا يرغبون بتأييد قضيتنا لأنها قضيتهم أيضاً. ولأنهم كانوا يعلمون أنّ أمريكا، إن قادت العالم نحو عصر جديد من التعاون الدولي، فإنها ستقدم الأمن لأمتنا ولكل الأمم.

كلنا يعرف كيف أساءت هذه الإدارة، وأهدرت هذه الفرصة. في عام ٢٠٠٢ عبّرت عن معارضتي لحرب العراق. لم أعارضها فقط لأنها كانت انحرافاً لا لزوم له عن نضالنا ضد الإرهابيين الذين هاجمونا في ١١ سبتمبر، بل أيضاً لأنها قائمة على سوء فهم أساسي للأخطار المحيقة بنا، هذه الأخطار التي كشفتها تلك الهجمات. كنت أعتقد وقتها، ومازلت أعتقد، أن تلك الحرب مبنية على أيديولوجيات قديمة واستراتيجيات بالية ــ إنها مبنية على الإصرار على خوض النضال في القرن الحادي والعشرين بعقلية القرن العشرين.

لا شك في أن أخطاء السنوات الست الماضية صعّبت مهمتنا الحالية. لقد انقلب الرأي العام العالمي ضدنا". وتابع ليصل إلى أن النقطة الأولى التي ستدفع أمريكا إلى قيادة العالم هي ضرورة "إنهاء هذه الحرب بمسؤولية، وإعادة التركيز على التحديات الخطيرة في كل المنطقة".

وبالتالي فهو يريد الانسحاب من العراق لإعادة تركيز الجهود على الشرق الأوسط ككل، حيث تشعر حماس وحزب الله أنهما صارا أقوى. وعلى إيران التي استفادت من الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان، وحتى تتمكن الولايات المتحدة من إرسال المزيد من الجنود إلى أفغانستان كي لا تنزلق الأخيرة إلى "عدم الاستقرار" (بحسب تعبيره) ولملاحقة ابن لادن ومحاربة القاعدة في كل مكان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما فيما يتعلق بإيران، فيرى أن على المجتمع الدولي أن يمنعها من امتلاك السلاح النووي، وهذا لا يتم فقط بالتهديد بالسلاح. بديهي أن القابلية لاستخدام السلاح ستظل قائمة، لكنها لن تكون اللغة الوحيدة مع إيران، كما تفعل إدارة بوش. وعلى العكس من إدارة بوش التي لا تتكلم إلا مع الأصدقاء، في حين أن المطلوب هو التكلم مع الخصوم، يرى أوباما أن أول ما ينبغي القيام به ضد إيران هو دبلوماسية حثيثة ومباشرة وعدوانية aggressive، تفعل فعلها في جعل مجلس الأمن وأوروبا وبلدان الخليج ينضمون إلى الولايات المتحدة في تشديد الضغط الاقتصادي عليها.

وينبه إلى ضرورة عدم السماح للدول بالحصول على أسلحة نووية بذريعة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولهذا يدعو الولايات المتحدة للمبادرة إلى إنشاء بنك دولي للوقود، لدعم الامداد التجاري للوقود، لسحب هذه الذريعة. وعلى الولايات المتحدة أن تقدم الكثير لبدء العمل بهذا البنك ولدعوة الأمم الأخرى للانضمام إليه، بدءاً من روسيا.

وأخيراً نراه يدعو إلى إصلاح المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة التي درجت الموضة هذه الأيام على الاستخفاف بها. وهذا الإصلاح لا يتم بصياغة الولايات المتحدة للتعديلات والضغط على البلدان الأخرى للمصادقة عليها؛ فالإصلاح الحقيقي يتم بإقناع هذه البلدان أن لها مصلحة بالتغيير وأن هذه الإصلاحات ستجعل عالمها أفضل، وليس فقط عالم الولايات المتحدة.

ومن الواضح أن أوباما يحاول إقناع الأمريكيين بأن سياسة بوش الخارجية أساءت لمصالح الولايات المتحدة، أما هو فسيسعى لخدمتها بشكل أفضل. وأعتقد أنه سيخدمها أفضل بالشكل الذي يتصورونها هم فيه، لا نحن. ومع ذلك، وربما لذلك، سيحاول الانعطاف بالسياسة الخارجية نحو إعادة الاعتبار للقانون الدولي، والأدق لشرعية الأمم المتحدة.

هذا ما أعتقد أنه سيحاول أن يفعله ليس لأنه وقف ضد غزو العراق، فتفسيره اللاحق جاء بعد خمس سنوات، وبالتالي قد يكون وقتها ضد الغزو للسبب الوجيه الذي يذكره وقد يكون لغيره. ولا لأنه يدعو إلى إصلاح المؤسسات الدولية، حتى أن دعوته أعلاه جاءت هامشية وباردة. أضف إلى ذلك أن الدعوات كثيرة بهذا الخصوص، وكلها كلام. وإذا أخذنا بالكلام، فكلامه متناقض: من جهة يدعو إلى إصلاح الأمم المتحدة، ومن جهة أخرى يعلن أنه في حال تم انتخابه قد يضرب مواقع للإرهابيين في باكستان، سواء وافقت الحكومة الباكستانية أم لا.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إنه سيسعى بهذا الاتجاه لأن إصلاحها يخدم مصلحة الأمريكيين، طالما أن العالم الذي لم يصر متعدد الأقطاب ما عاد أحادي القطب، بل بات أشبه ما يكون بحالٍ من انعدام القطبية. فالولايات المتحدة ما عادت تستطيع التدخل العسكري حتى في الصومال، ناهيك عن لبنان. وبالتالي فالحلول في نطاق الأمم المتحدة تعطي الولايات المتحدة شكلاً محترماً لحل المشاكل الدولية، شكل الحضاري الساعي وراء القانون والمنصاع له وقت اللزوم.

لقد التقط أوباما هذا الجانب (كيف يمكن للأمم المتحدة أن تكون مخرجاً لائقاً على الأقل للتغطية على عجز الولايات المتحدة) وسرعان ما عبّر عنه في الأزمة بين روسيا وجورجيا. وموقفه العملي منها كان أشبه ما يكون بموقف الرئيس الفرنسي، الذي فاوض الروس على أساس الوضع القائم، أي على أساس بقائهم في أوستيا الجنوبية وأبخازيا. فبعدما قال أوباما بأن "الروس صعّدوا الصراع بما يتجاوز النزاع حول أوسيتيا الجنوبية" (مما يضمر أنه يتفهم ما قاموا به في أبخازيا وأوسيتيا) طالب الروس "بوقف القصف داخل جورجيا.. وسحب قواتهم من الأراضي الجورجية وقبول وقف إطلاق النار الذي عرضته جورجيا" ودعا "الولايات المتحدة وأوروبا وكل البلدان المعنية إلى الوقوف معاً بإدانة العدوان، ومواصلة حث مجلس الأمن على إصدار قرار يدعو إلى الوقف الفوري للعنف". وبعدما سخر بعض الجمهوريين من "سذاجته" لعدم علمه بأن لروسيا حق النقض فيه، تبين أنهم هم الساذجون عندما لم يجد بوش (الذي يعرف أن لروسيا حق النقض فيه) بداً في النهاية من دعوة مجلس الأمن لحل هذه المشكلة.

وفي ٢٣ نيسان ٢٠٠٧ ألقى أوباما كلمة في "مجلس شيكاغو للشؤون الخارجية" حدّد فيها رؤيته للسياسة الخارجية، وكانت عبارة عن خمس نقاط سيسعى إلى تحقيقها ــ في حال فوزه ــ حتى تعاود أمريكا قيادة العالم*. وسأقتصر على الأمور الأكثر أهمية بالنسبة لنا، ولن أتطرق إلى رؤيته للصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي طالما أنه لاجديد عنده فيه عمّا درجت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة. واستهل عرضه بمقدمة تطرق فيها إلى حرب العراق وقال: "نعرف جميعاً أن هذه ليست أفضل أيام سمعة أمريكا؛ ونعلم كم كلفتنا حرب العراق في الأرواح والأموال، وفي النفوذ والاحترام. إن أفعالنا خيّبت آمال الكثيرين في العالم...فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت الملايين في كافة أرجاء المعمورة مستعدة للوقوف معنا؛ كانوا يرغبون بتأييد قضيتنا لأنها قضيتهم أيضاً. ولأنهم كانوا يعلمون أنّ أمريكا، إن قادت العالم نحو عصر جديد من التعاون الدولي، فإنها ستقدم الأمن لأمتنا ولكل الأمم.

كلنا يعرف كيف أساءت هذه الإدارة، وأهدرت هذه الفرصة. في عام ٢٠٠٢ عبّرت عن معارضتي لحرب العراق. لم أعارضها فقط لأنها كانت انحرافاً لا لزوم له عن نضالنا ضد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإرهابيين الذين هاجمونا في ١١ سبتمبر، بل أيضاً لأنها قائمة على سوء فهم أساسي للأخطار المحيقة بنا، هذه الأخطار التي كشفتها تلك الهجمات. كنت أعتقد وقتها، ومازلت أعتقد، أن تلك الحرب مبنية على أيديولوجيات قديمة واستراتيجيات بالية – إنها مبنية على الإصرار على خوض النضال في القرن الحادي والعشرين بعقلية القرن العشرين.

لا شك في أن أخطاء السنوات الست الماضية صعّبت مهمتنا الحالية. لقد انقلب الرأي العام العالمي ضدنا". وتابع ليصل إلى أن النقطة الأولى التي ستدفع أمريكا إلى قيادة العالم هي ضرورة "إنهاء هذه الحرب بمسؤولية، وإعادة التركيز على التحديات الخطيرة في كل المنطقة".

وبالتالي فهو يريد الانسحاب من العراق لإعادة تركيز الجهود على الشرق الأوسط ككل، حيث تشعر حماس وحزب الله أنهما صارا أقوى. وعلى إيران التي استفادت من الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان، وحتى تتمكن الولايات المتحدة من إرسال المزيد من الجنود إلى أفغانستان كي لا تنزلق الأخيرة إلى "عدم الاستقرار" (بحسب تعبيره) ولملاحقة ابن لادن ومحاربة القاعدة في كل مكان. أما فيما يتعلق بإيران، فيرى أن على المجتمع الدولي أن يمنعها من امتلاك السلاح النووي، وهذا لا يتم فقط بالتهديد بالسلاح. بديهي أن القابلية لاستخدام السلاح ستظل قائمة، لكنها لن تكون اللغة الوحيدة مع إيران، كما تفعل إدارة بوش. وعلى العكس من إدارة بوش التي لا تتكلم إلا مع الأصدقاء، في حين أن المطلوب هو التكلم مع الخصوم، يرى أوباما أن أول ما ينبغي القيام به ضد إيران هو دبلوماسية حثيثة ومباشرة وعدوانية aggressive، تفعل فعلها في جعل مجلس الأمن وأوروبا وبلدان الخليج ينضمون إلى الولايات المتحدة في تشديد الضغط الاقتصادي عليها.

وينبه إلى ضرورة عدم السماح للدول بالحصول على أسلحة نووية بذريعة الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولهذا يدعو الولايات المتحدة للمبادرة إلى إنشاء بنك دولي للوقود، لدعم الامداد التجاري للوقود، لسحب هذه الذريعة. وعلى الولايات المتحدة أن تقدم الكثير لبدء العمل بهذا البنك ولدعوة الأمم الأخرى للانضمام إليه، بدءاً من روسيا.

وأخيراً نراه يدعو إلى إصلاح المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة التي درجت الموضة هذه الأيام على الاستخفاف بها. وهذا الإصلاح لا يتم بصياغة الولايات المتحدة للتعديلات والضغط على البلدان الأخرى للمصادقة عليها؛ فالإصلاح الحقيقي يتم بإقناع هذه البلدان أن لها مصلحة بالتغيير وأن هذه الإصلاحات ستجعل عالمها أفضل، وليس فقط عالم الولايات المتحدة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الواضح أن أوباما يحاول إقناع الأمريكيين بأن سياسة بوش الخارجية أساءت لمصالح الولايات المتحدة، أما هو فسيسعى لخدمتها بشكل أفضل. وأعتقد أنه سيخدمها أفضل بالشكل الذي يتصورونها هم فيه، لا نحن. ومع ذلك، وربما لذلك، سيحاول الانعطاف بالسياسة الخارجية نحو إعادة الاعتبار للقانون الدولي، والأدق لشرعية الأمم المتحدة.

هذا ما يعتقد أنه سيحاول أن يفعله ليس لأنه وقف ضد غزو العراق، فتفسيره اللاحق جاء بعد خمس سنوات، وبالتالي قد يكون وقتها ضد الغزو للسبب الوجيه الذي يذكره وقد يكون لغيره. ولا لأنه يدعو إلى إصلاح المؤسسات الدولية، حتى أن دعوته أعلاه جاءت هامشية وباردة. أضف إلى ذلك أن الدعوات كثيرة بهذا الخصوص، وكلها كلام. وإذا أخذنا بالكلام، فكلامه متناقض: من جهة يدعو إلى إصلاح الأمم المتحدة، ومن جهة أخرى يعلن أنه في حال تم انتخابه قد يضرب مواقع للإرهابيين في باكستان، سواء وافقت الحكومة الباكستانية أم لا.**

إنه سيسعى بهذا الاتجاه لأن إصلاحها يخدم مصلحة الأمريكيين، طالما أن العالم الذي لم يصر متعدد الأقطاب ما عاد أحادي القطب، بل بات أشبه ما يكون بحالٍ من انعدام القطبية. فالولايات المتحدة ما عادت تستطيع التدخل العسكري حتى في الصومال، ناهيك عن لبنان. وبالتالي فالحلول في نطاق الأمم المتحدة تعطي الولايات المتحدة شكلاً محترماً لحل المشاكل الدولية، شكل الحضاري الساعي وراء القانون والمنصاع له وقت اللزوم.

لقد التقط أوباما هذا الجانب (كيف يمكن للأمم المتحدة أن تكون مخرجاً لائقاً على الأقل للتغطية على عجز الولايات المتحدة) وسرعان ما عبّر عنه في الأزمة بين روسيا وجورجيا. وموقفه العملي منها كان أشبه ما يكون بموقف الرئيس الفرنسي، الذي فاوض الروس على أساس الوضع القائم، أي على أساس بقائهم في أوستيا الجنوبية وأبخازيا. فبعدما قال أوباما بأن "الروس صعّدوا الصراع بما يتجاوز النزاع حول أوسيتيا الجنوبية" (مما يضمر أنه يتفهم ما قاموا به في أبخازيا وأوسيتيا) طالب الروس "بوقف القصف داخل جورجيا.. وسحب قواتهم من الأراضي الجورجية وقبول وقف إطلاق النار الذي عرضته جورجيا" ودعا "الولايات المتحدة وأوروبا وكل البلدان المعنية إلى الوقوف معاً بإدانة العدوان، ومواصلة حث مجلس الأمن على إصدار قرار يدعو إلى الوقف الفوري للعنف".

وبعدما سخر بعض الجمهوريين من "سذاجته" لعدم علمه بأن لروسيا حق النقض فيه، تبين أنهم هم الساذجون عندما لم يجد بوش (الذي يعرف أن لروسيا حق النقض فيه) بداً في النهاية من دعوة مجلس الأمن لحل هذه المشكلة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمة

مثّل سقوط النظام العراقي السابق فرصة لإيران للتواصل مع الطائفة الشيعية في العراق التي تمثل أكثر من ٦٠% من سكان العراق الامر الذي يسهل من زيادة نفوذها في المنطقة وتحقيق مشروعها (الهلال الشيعي) الذي يضم بالإضافة إلى العراق سوريا والأردن ودول الخليج العربي ولبنان وسوريا وأصبحت ظاهرة التشييع مقلقة لسوريين لدخول الألاف منهم في الطائفة الشيعية والمحاولات جارية في معظم الدول العربية وقد حذر العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز في مقابلة نشرتها جريدة السياسة الكويتية يوم ٢٧ كانون ثاني ٢٠٠٧ النظام الإيراني للتخلي لما وصفه بجهودها لنشر المذهب الشيعي في العالم العربي وسيكون لهذا المشروع حال تحقيقه خطراً على الامن الوطني للدول العربية عموماً لزيادة النفوذ الإيراني لدول المجاورة له مثل سوريا ولبنان والعراق والسعودية ومساندة ودعم حكومة حماس.

أثبت النظام الدولي الجديد وتداعياته المختلفة والحرب في أفغانستان والعراق وحرب ضد الإرهاب الذي تم توسيع دوائره وعولمته أن هذا الأسلوب من الحرب يعتبر بحق تغذية وتنمية وزراعة لبذور الإرهاب، وأن الحملات العامة والشاملة تعتبر مخصبات لأرضياته، فهل هذا هو المطلوب في هذا المرحلة التاريخية الجديدة؟ فما حدث بعد حرب أفغانستان والعراق وما ارتبط بها من حرب على أهداف المنظمات الدولية المستقلة، ثم حرب على المؤسسات الخيرية الإسلامية وانتشار الأعمال الإرهابية بشكل غير مسبوق بالعراق وأفغانستان والعديد من دول العالم، كل ذلك يؤكد أن مرحلة تاريخية جديدة من سماتها هيمنة القطب الواحد الأمريكي وإقصاء وتهميش الخصوم أو المنافسين الجدد ومنهم الإسلام ومؤسساته.

ينتمي المشاركون في عمليات العنف أو الإرهاب او المقاومة بالعراق إلى جهات عدة من خليط منوع، وتتقاسمهم أهداف متقاطعة أو مشتركة: نفر منهم متطوعون، وآخرون تدربوا وجندوا أو خرجوا كلياً من أفغانستان إلى مناطق أخرى في إطار السعي لتصفية حسابات مع قوات الاحتلال الأمريكي في العراق، وينتمي قسم آخر منهم إلى جماعات اعتمدت في مزاياها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على النظام القديم، ومن ثم لم ترغب في التنازل عنها، وأخرى تعتقد أنها تقوم بجهاد إسلامي ضد الأمريكيين أو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الغربيين عموماً أو كل من يرتبط بعلاقات ومصالح معهم في ساحة ما يعتبر في عرفهم عمليات "جهادية" تبدأ من أفغانستان والعراق، مروراً بدول عدة مثل باكستان والشيشان وأوزبكستان وطاجكستان وكشمير والجزائر ومصر والأردن وماليزيا وإندونيسيا والفلبين، وغيرها كثير. إن لكل من هذه العمليات مسببات وظروفاً ودرجات مختلفة من التأثير، تعتمد على تنوع طبيعة الظروف الإقليمية والمصالح الدولية، ولكنها في جميع الأحوال تعتبر أعمال عنف شديدة، أكثر ضحاياها من المدنيين الأبرياء.

اصبح العراق موئلاً أو مركزاً لتنظيم القاعدة أو من يسير على شاكلته، وهو ما لا يهدد العراق فقط، ولكن أيضاً دول الجوار ذاتها، أو حتى ما هو أبعد من ذلك، ولعل مما يزيد الأمر صعوبة فهو ارتباط الأحداث والتحكم في مجرياتها في العراق لكون الحدود العراقية مع بعض دول الجوار لم يتم السيطرة عليها بسبب الانفتاح مع هذه الدول بسبب عدم مقدرت العراق على حراسة حدودة مع دول الجوار لعدم وجود جيش مدرب ومؤهل لهذه الغاية، ونظراً لعدم اكتمال المعلومات الكافية حول مدى ارتباط الجماعات المختلفة بعضها ببعضها الآخر سواء أكانت المقاومة منها أم من تلك التي تعتبر إرهابية.

باحتلال العراق أصبحت الولايات المتحدة جزءاً من التكوين السياسي في المنطقة وجاراً شرقياً للأردن مثل تهديداً عسكرياً وامنياً كبيراً للأمن الوطني وزاد من احتمالات تصاعد عمليات الإرهاب داخل الأردن.والأوضاع غير المستقرة في الأراضي الفلسطينية وتجميد عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وتدهور الأوضاع في لبنان وزيادة النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية يجعل المنطقة قنبلة موقوتة قد تنفجر بأية لحظة .

تنطوي التطورات الجارية في العراق على العديد من المفارقات اكبرى، والتي يحمل كل منها عنصر ضغط وتصادم مع غيره من التوجهات الأساسية التي تفرض نفسها على مستقبل البلاد. والظاهر أن هناك اتجاهين رئيسيين يتحكمان في هذا المستقبل ، أولهما عملية سياسة تتم برعاية الاحتلال الأمريكي – البريطاني وبمساندة دولية، وإن على استحياء عنوانها المعلن نقل السلطة والسيادة الى العراقيين وفق خطوات انتقالية متدرجة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه مقاومة الآحتلال ، ومن يعاونه من العراقيين ، وهو اتجاه باتت فيه الأمور الى حد كبير. فبقدر مافيه من مقاومة سلبية سليمة تقوم على عدم الانخراط في العملية السياسية التي تتم برعاية الاحتلال ومساندته، فيها أيضاً منظمات عراقية توجه ضرباتها الى الاحتلال ورموزه المختلفه، وإن كان يحيط ببعضها خليط من منظمات وجماعات غير عراقية ، بعضها يرفع شعارات ورموزاً إسلامية ، وتقوم بعمليات مثيرة للجدل من قبيل خطف النساء والعمال والصحفيين الأجانب وتدمير البنية الأساسية وتوجيه ضربات عشوائية لتجمعات العراقيين انفسهم واغتيال الكوادر العلمية والثقافية العراقية ، وبما يستحيل معه اعتبارها جماعات مقاومة مشروعة ، والأقرب أنها جماعات للتخريب المنظم المدفوعة بدوافع غير عراقية، ومنها ما يقوم بتصفية حسابات شخصية أو عشوائية، ومنها ما هو محسوب على شبكة القاعدة التي تدخل في صراع مفتوح مع الولايات المتحدة في ربوع مختلفة من العالم.

وبالرغم مما في كلا الاتجاهين من تعارض جذري مع الآخر، فإن القاسم المشترك بينهما يمكن في الادعاء بالعمل على إستقلال العراق واستعادة حريته وسيادته كاملة، الأول من خلال الإدعاء بأن إعادة بناء العراق سياسياً على نحو ديمقراطي تعددي يتوافق مع الظروف العامة في البلاد، جنباً الى جنب مع تحقيق قدر ماموس من الأمن من خلال التعاون مع القوات الأجنبية نفسها، وسوف يبرر لاحقاً المطالبة بسرعة خروج كل القوات الأجنبية من البلاد، ومن ثم يتحقق الإستقلال والسيادة الحقيقية. أما الثاني فتمكن رؤيته في أن الأولوية هي لخروج الاحتلال من خلال القوة، ومن ثم بناء العراق الجديد بعيداً عن هيمنته وتدخلاته وبالطريقة التي تتناسب مع قناعات العراقيين السياسية والدينية .

هاتان الرؤيتان تلخصان حال الصدام العلني والضمني بين مؤيدي كل تيار، كما تلخص أيضاً حال العراق بكل مافيه من احتمالات مفتوحة سواء على قدر من الإستقرار النسبي، أو الفوضى العارمة. وفي ظل هذين التيارين الحاكمين ، يمكن استيعاب مجمل السياسة وماحققته، وأيضاً الحال الذي انتهت اليه جماعات المقاومة والرفض والعنف أياً كانت أهدافها ومراميها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إذا تفكك العراق الى دويلات أو كيانات، فإن جميع الدول المجاورة له ستتأثر بشكل أو بآخر وسوف نبين أثر ذلك على كل دولة وحد، كما يأتي:

- ستعمل تركيا على القضاء على أي دينامية محتملة، لقيام دولة كردية مستقلة، في شمال العراق، قد تكون ملهمة لمطالبات الأقلية الكردية المثيرة للقلق تاريخياً.ستتولى سورية دور الوسيط للدعم الإيراني لحزب الله في لبنان ، وربما تعاني آثار حالة عدم الإستقرار، بينما يحاول السنه فيها، وهم أغلبية السكان، أن يناصروا إخوانهم في العراق.سيحافظ لبنان على توازنه البالغ الدقة، وفي ضوء النفوذ الإيراني المتنامي ، ستزداد قوة حزب الله، الذي يرتبط بعلاقات تاريخية بشيعة العراق، إذ يعد الميليشيا المسلحة الوحيدة المتبقية بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية.وتوجد في دولة الكويت أقلية شيعية مهمة، قد تتلقى دعماً سياسياً – على الأقل عبر الحدود.وستكون البحرين ذات الأغلبية الشيعية، والتي تحكمها ملكية سنية، عرضة لأ عمال إرهابية، وستكون غير مستقرة سياسياً .

- تجدد عوامل عدم الاستقرار أو أسباب الدافعة لها في المنطقة فلا تكاد تنتهي أزمة إلا وتتولد أخرى فخلال عقد الثمانينات من القرن المنصرم، شهدت المنطقة حرباً واحدةً وهي الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) وفي عقد التسعينيات شهدت حرب الخليج الثانية (١٩٩١) وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت حرب الخليج الثالثة (الغزو الأمريكي للعراق آثار ٢٠٠٣) وهذا يعني أن المنطقة شهدت خلال أقل من ثلاثة عقود ثلاثة حروب بمعدل واحدة كل عقد من الزمان تقريباً، وجرت محاولات متكررة ومحددة القوى الناجمة عن محصلتها، دون أن تبذل جهود جادة ونابعة من دول المنطقة لوضع أسس ومقومات نظام أمن إقليمي يلبي احتياجاتها الذاتية، ويسهم في إخراج هذا النظام الإقليمي المأزوم من دوامة حالة عدم الاستقرار التي يعانيها.

- الوضع الأمني في العراق ورغم الإدعاءات الأمريكية بأن ثمة تحسناً في الوضع الأمني في العراق، سواء نتيجة لانخفاض عملية المقاومة أو لقلة أعداد الهجمات التي تتعرض لها قوات الاحتلال، فإن الأوضاع هناك لا تزال تشير إلى القلق، قد تكون حالة الانفلات الأمني التي سيطرت على الوضع طوال العامين الماضيين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خفت حدتها، ولكنها لم تنته تماماً فعملية المقاومة لا تزال مستمرة، ناهيك عن تعرض خريطة جماعات المقاومة والأصولية المرتبطة بها لتبدلات في الشهور القليلة الماضية، كونها تحل نفسها وثم تعيد تجميع صفوفها تحت أسماء وشعارات أخرى، ومصدر الخطورة هنا هو العلاقة التي تربط بين بعض هذه الجماعات وبعض العناصر الإرهابية في دول الجوار ودول الخليج العربي.

- كان للحرب الأمريكية على العراق التي انتهت باحتلال العراق تداعيات خطيرة على النظام العربي الإقليمي حيث أوضحت الأزمة العراقية عدم قدرتها النظام على تحقيق الأمن لأعضائه هذا بالإضافة إلى أن هذه الأزمة قد أكدت أن الدول العربية، الأعضاء في هذا النظام تعطي الأولوية لالتزاماتها الدولية إذا ما تعارضت مع التزاماتها في إطار هذا النظام الأمر الذي أدى إلى انكشاف واضح لهذا النظام بحيث بد وكأنه هيكل بلا مضمون، ومن هنا بدأت الانتقادات الحادة توجه إلى النظام العربي ممثلاً في إطاره المؤسسي وهو الجامعة العربية وكأن الجامعة العربية تملك من مقومات السيادة ما يفوق ما تملكه الدول الأعضاء.

- إن استمرار تردي الأوضاع في العراق سيسمح لبعض الأطراف الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية العراقية لتحقيق مكاسب أو تصفية حسابات، بحيث يصبح العراق ليس ساحة للصراعات بين أطراف محلية فحسب، لوكن أيضاً لصراعات أطراف خارجية على أرضه، مما سيعقد كثيراً من الأوضاع على الصعيدين العراقي والخليجي، ومن هذا المنطلق سيصبح العراق على ضعفه مصدراً لتهديد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

- إن عدم الاستقرار في العراق سوف يؤثر سلباً على موقع العراق في السوق العالمية للنفط، مما قد يسهم في تذبذب أوضاع هذه السوق، خصوصاً أن العراق يمتلك حسب التقديرات ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، والمشكلة هنا أن واشنطن إذا أرادت ضبع الأوضاع في العراق فقد تجد نفسها مضطرة لاستمرار احتلالها المباشر له لفترة أطول، ولكن هذا لن يشكل ضماناً للأمن والاستقرار في ظل استمرار تردي الأوضاع، وتدهور حال أجهزة الدولة العراقية، وغياب أو ضعف دور الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية المعنية بالشأن العراقي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوصيات :

- اعتبار الثروات الطبيعية بما فيها النفط والغاز والمعادن الأخرى سواء في باطن الأرض أو المياه الإقليمية وبجميع مصادرها وقواها ملكاً للدولة مع مراعاة مقتضيات الاقتصاد الوطني والأمن القومي.
- التأكيد على أن مهمة القوات المسلحة العراقية التي سيتم بناؤها بعيداً عن التقاسم المذهبي والطائفي والإثني والاتجاه السياسي والإنتماء الحزبي وغير ذلك هي الدفاع عن الوطن ووحدته وسيادته واستقلاله، ولا يجوز لمنتسبيها وقوى الأمن والشرطة ممارسة العمل والنشاط السياسي والحزبي.
- التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين المركزية الأولى، وأن من واجب العراق ومسؤولياته ثنائياً أو بالتعاون مع البلدان العربية الأخرى تقديم جميع ما يستطيع من أنواع الدعم للشعب العربي الفلسطيني في تحقيق أهدافه في تقرير المصير.
- الدعوى إلى اعتماد مرحلة انتقالية بعد إقرار انسحاب القوات المحتلة مدتها سنتان، يتم فيها تشكيل حكومة وطنية عراقية انتقالية من الكفاءات المستقلة وغير الحزبية لإدارة دفة البلاد إلى شاطئ السلام وإعادة بناء اللحمة الوطنية والتعايش المجتمعي وتأمين سبل العيش المشترك، ويتم فيها: إطلاق سراح المعتقلين والموقوفين والمحجوزين والمسجونين لأسباب سياسية وتسعى الحكومة إلى تقديم التعويضات لجميع المتضررين، كما تلتزم بالسعي للحصول على التعويضات من دول القوات المحتلة أو التي تسببت في الاحتلال عما لحق بالعراق من أضرار وخسائر.
- التزام الحكومة العراقية الانتقالية بسياسة نفطية عقلانية تأخذ بعين الاعتبار مصالح العراق العليا في الحاضر والمستقبل، وسعيها إلى أعادة النظر بجميع الاتفاقيات النفطية التي تمت خلال فترة الاحتلال لمخالفتها لقراري مجلس الأمن الدولي رقمي ١٤٨٣ و١٥٤٦، وكذلك الاتفاقيات الثنائية التي عقدت مع بعض الإدارات الإقليمية الكردية في ظل انحسار السلطة في الفترة بين ١٩٩١-٢٠٠٣.
- التزام رئيس الوزراء والوزراء جميعاً في الحكومة الانتقالية بعد الترشح لأي انتخابات قادمة وذلك لضمان الحيدة والنزاهة والموضوعية، كما تخول الوزارة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الانتقالية صلاحيات تشريعية وتنفيذية ومالية لأداء مهمتها ويحق لها إعادة النظر بجميع القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن التشكيلات السابقة أو من جهة الاحتلال.

- السعي لتشكيل مجلس استشاري في حدود ١٠٠-١٥٠ شخصية وطنية عراقية من القوى السياسية والكفاءات العراقية، وتسعى الحكومة الانتقالية خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ قيامها بإعداد قانون انتخابات وقانون أحزاب يتناسبان مع ظروف العراق ومبادئ المواطنة والموحدة الوطنية وقواعد حقوق الإنسان، ويتم إجراء الانتخابات لمجلس نواب وفقاً لإعلان دستوري للمرحلة الانتقالية بالتشاور مع المجلس الاستشاري والكفاءات والقوى الوطنية العراقية.
- السعي لالتزام الحكومة العراقية لانتقالية بالطرق السلمية وبعدم اللجوء إلى استعمال القوة في حل أي خلافات بينهما وبين الدول العربية الأخرى أو الدول المجاورة، واعتماد سياسة حسن الجوار والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.
- قيام الحكومة العراقية الانتقالية بتشكيل هيئة قضائية مستقلة بالاستفادة من الكفاءات القانونية العراقية والدولية المحايدة للتحقيق في جميع الشكاوى في قضايا ارتكاب الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان سواء في فترة الاحتلال أو ما قبلها، مع الأخذ بنظر الاعتبار الابتعاد عن الثأر والكيدية والانتقام، ووضع الوحدة الوطنية ومبادئ التسامح والتآخي والعيش المشترك الأساس في التعامل مع قضايا الصراع السياسي والتنمية المنشودة واحترام حقوق الإنسان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب.

- السيسي، صلاح الدين حسن، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي.
- الركن، محمد عبد الله (١٩٩٩). **حقوق الإنسان بين التنظيم والاستباحة**، ط١.
- سلامة، معتز (٢٠٠٤). **الشباب في دول الخليج ٢٠٠٣-٢٠٠٤: في التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٣-٢٠٠٤**، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.
- شهاب، فؤاد (٢٠٠٤). **أمن الخليج ٢٠٠٣-٢٠٠٤**، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.
- الشاويش، خليفة عبد السلام، (٢٠٠٨). **الإرهاب والعلاقات العربية الغربية**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
- الغنم، محمد بن جاسم، جلال، محمد نعمان (٢٠٠٣). **نظرة استراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي**، بيروت، المؤسسة العربية للطباعة والنشر.
- عبد الله، عبد الخالق (٢٠٠٤). **التقرير الاستراتيجي الخليجي وسنة الحرب على العراق، التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٣-٢٠٠٤**، الشارقة، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.
- فخرو، منيرة (١٩٩٥).**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة.
- الكيلاني، هيثم (١٩٩٩). **مفهوم الأمن القومي العربي**، عمان: دار السندباد.
- المجذوب، محمد (١٩٩٨). **التنظيم الدولي**، الدار الجامعية: بيروت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- نصر الله، عباس (١٩٩٩). **رؤية مستقبله لاستراتيجية عسكرية لبنانية**، دمشق: الأكاديمية العسكرية العليا.
- عليوه، السيد (١٩٨٨). **إدارة الصراعات الدولية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- سعيد، حسن سعيد (١٩٧٧). **الأمن المصري واستراتيجية تحقيقه**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- محمود أحمد إبراهيم (٢٠٠٣). **انعكاسات المسألة العراقية على السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي**"، الكويت.
- هجرس، سعد (١٩٩٤). **أصول العلاقات الأميركية السعودية**، منشورات مكتبة مدبولي، ط١، القاهرة.
- كيالي، ماجد (٢٠٠٣). **المعركة على تغيير الشرق الأوسط، التقاطع الإسرائيلي الأمريكي في استهداف سورية**، شبكة الإنترنت للإعلام العربي، تاريخ ٢١ نيسان.

ثانياً: المجلات.

- أحمد، يوسف احمد (١٩٩٤). العرب والتحديات الشرق أوسطية الجديدة، المستقبل العربي، عدد ١٧٩.
- أبو عامود، محمد سعد (٢٠٠٣). الولايات المتحدة الأمريكية وإعادة بناء الدولة في العراق، السياسة الدولية، ع١٥٤، أكتوبر.
- الدسوقي، أبو بكر الدسوقي (٢٠٠٥). الأمم المتحدة بعد ستين عاماً، ع١٦٢، أكتوبر.
- الرشدان، عبد الفتاح علي (١٩٩٧). لأزمة الراهنة للأمن القومي العربي في التسعينات، شؤون عربية عدد ٩١.
- زهرة، عطا محمد صالح (١٩٨٤). الأمن القومي، العمل العربي المشترك، المستقبل العربي عدد ٩٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- العيسوي، أشرف سعد (٢٠٠٣).أمن الخليج في مرحلة ما بعد التسوية السلمية في الشرق الأوسط: احتمالات التعاون والصراع بين الأطراف في المنطقة، دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد٨.
- العيسوي أشرف سعد (٢٠٠١). المصالحة العربية، مظاهر الانفراج وقيود التعثر، شؤون خليجية، العدد ٢٥.
- القليبي، الشاذلي (١٩٩٤). هل نحن أمة، مجلة المستقبل العربي، عدد ١٧٩.
- المشاط، عبد المنعم (١٩٨٣). الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي، الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٦-٧.
- مصالحة، محمد (١٩٨٤). مسألة الأمن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص، شؤون عربية، عدد ٣٥.
- المديرس، فلاح (١٩٩٦). الشيعة في المجتمع الكويتي: دراسة اجتماعية سياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢٣) يناير.
- نوار، إبراهيم (٢٠٠٣). مستقبل العراق، مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، السياسة الدولية، ع١٥٢.
- هويدي، أمين (١٩٨١). فجوة الأمن القومي العربي، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد الأول، تموز.
- هلال، علي الدين (١٩٨٤). الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول، شؤون عربية، عدد ٣٥.
- هويدي، أمين (١٣٨٦هـ).الأمن العربي المستباح، مجلة المنابر عدد ٩.
- العيسوي أشرف سعد (٢٠٠١). المصالحة العربية، مظاهر الانفراج وقيود التعثر، مجلة شؤون خليجية، العدد ٢٥.
- زرير، محمد مصطفى (٢٠٠٠). الانفتاح العربي على العراق، مجلة شؤون خليجية، العدد ٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- دول مجلس التعاون الخليجي في التقرير الاستراتيجية العربي (٢٠٠١). ملاحظات أساسية، مجلة شؤون خليجية، العدد ٢٧.
- العيسوي، أشرف سعد (٢٠٠٧). الوضع الأمني في الكويت بعد سقوك نظام صدام حسين، شؤون خليجية، العدد ٤٨.
- السهيمي، عبيد، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٧/١١/٢٩م.
- اسماعيل، عصام (٢٠٠٣). كيف تجاوز مجلس الأمن حدود اختصاصه لمصلحة الأميركيين، جريدة السفير تاريخ٢٣ آذار.
- محمد، عبد الكريم (٢٠٠٠). نحو إحياء مؤسسات الأمن القومي، القمة العربية واعادة ترميم الواقع العربي المأزوم، جريدة البيان تاريخ ٢٠ تشرين الأول .
- قيرة، إسماعيل (١٩٩٥). جامعة الدول العربية في عالم أحادى القطب، مجلة شؤون عربية، عدد ٨١.
- العاني، خليل، (٢٠٠٣). إعمار العراق: التحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤) اكتوبر.
- فارس، هاني (٢٠٠٧). الآثار السياسية –الإجتماعية للحرب ضد العراق على العراق وعلى المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٩٥)، سبتمبر.
- نوار، ابراهيم، (٢٠٠٣). مستقبل العراق: مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٢)، ابريل.
- العيسوي، اشرف سعد، (٢٠٠٧). قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث، ط١، دبي، الامارات العربية المتحدة.

ثالثاً: مراكز الدراسات والأبحاث العلمية.

- إبراهيم، حسنين توفيق (٢٠٠٥). مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، مركز الخليج للأبحاث.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إدريس، محمد السعي، (٢٠٠٦). أمن مجلس التعاون الخليجي بعد ربع قرن من إنشائة: رؤية تقييمية واستشرافية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
- الحسن، عمر (٢٠٠٤). المملكة العربية السعودية وإدارتها للأزمات الأمنية: تفجيرات الرياض نموذجاً، القاهرة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- عبد الرحمن، ياسر، (٢٠٠٣). التداعيات الأمنية للحرب الأمريكية على العراق، شؤون خليجية، العدد٣٣.
- محمود، حمد إبراهيم (٢٠٠٤). دول مجلس التعاون والأزمة العراقية من ١٩٩١م-٢٠٠٣ م (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام).
- العيسوي، أشرف سعد (٢٠٠٧). قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ط١، مركز الخليج للأبحاث للنشر.
- عبد الجبار، فالح (٢٠٠٥). الخليج والعراق ما بعد الحرب- تداعيات التغير المتناقصة: الخليج وتحديات المستقبل، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٣). القوى السياسية العراقية ودورها في تحديد مستقبل العراق: العراق بعد الحرب إلى أين؟ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن.
- العيسوي، اشرف سعد، (٢٠٠٤). خليج القرن الواحد والعشرين: نحو استراتيجية أمنية شاملة، سلسلة كراسات استراتيجية، ٢٣، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
- محمود، احمد إبراهيم (٢٠٠٣). دول مجلس التعاون والأزمة العراقية ١٩٩١-٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (٢٠٠٢). مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ٢٠٠٢م، لندن.
- زاده، بيروز مجتهد (١٩٩٧).الأمن والتحالف الاستراتيجي في الخليج-مقال ضمن كتاب أمن الخليج العربي، دراسات رقم٢٥، صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الجميل، سيار (١٩٩٧). العولمة الجديدة و المجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

رابعاً: الندوات:

- كدماني، بسمة (٢٠٠٠). الحرب على العراق ومأزق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ورقة قدمت إلى ندوة نظمها المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن.

خامساً: من شبكة الإنترنت:

- حسين، زكريا، المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية -مصر- الأمن القومي- إسلام أون لاين ١٩٩٩-٢٠٠٣.

- صحيفة الحياة - ٢٠٠٦/١٢/١٠م على الشبكة العنكبوتية http://www.lahamag.com/arab_news/gulf_news/12-2006/Item-20061209-69193912-c0a8-10ed-019f-76a5e3528867/story.html .

- شعيبي، عماد فوزي، فرض سياسة القيم الأميركية، www.balagh.com .

- موقع وزارة الخارجية الأميركية على الأنترنت باللغة العربية- على العنوان التالي: www.usinfo.state.gov.

المراجع الإنجليزية.

- Al-Anani, Khalil (2003) "***The Role of Oil in the Us-Iraqi Crisis,"Al-Siyassa Al-Dawliya***, http://www.siyassa.orge.eg. .

- Ajami, Fouad (2003), "***Iraq and the Arabs' Future***," Foreign Affairs, Vol. 82. No.١.http://www.foreignaffairs.org/Blecher, Robert (2003), "Free People Will Set the Course of History," Middle East Research and Information Project (MERIP).

- Borvett, Jon (2003), "***Staking a Claim***," The Middle East Magazine.

- Baker Spring and Jack Spencer, "***In Post –War Iraq, Use Military Forces to Secure Vital Interests, not for Nation-Building***," Policy Research and Analysis, The Heritage Foundation. (2002) http://www.heritage.org/research/MiddleEast/) (Dore Gol's Point of view in his article, "***The End of the Post-Gulf War Era***," Jerusalem Center for Public Affairs, (2003),<http://www.jepa.org.<

- Dickey, Christopher (2003), "***The Middle East After Saddam***," Newsweek Special Issue.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- Ewins, Tristan, "***Australian Prime Minister Backs Pre-emptive Strike Dictrine***," http://www.Albertan.indymedia.org.

- Everest, Larry (2002), "***the US Drives to War on Iraq***" Third World Traveler,<http://www.thirdworldtraveler.com/Iraq.Z.magazine

- Hones, David Pryce (2002), ***"Muslims Have Nothing to Lose but Their Chains***," The Spectator, p.

- Hawley, Caroline, "***Iraq War Talk Stokes Jordanian Fears***," BBC New <http://news.bbc.co.uk.

- Hirsh Michael (2003), "***America's Mission***" Newsweek Special Edition, p.

- Human Rights Watch, (2003), (in Arabic) "***Post – War Oil Management Should Bolster Rights. Benefit Iraqis***," http://www.hrw.org/press/.

- Kirka, Danica (2003), "***UN Nuclear Agency Tackles Iran Weapons***," Newsday,http://www.ap.com.

- Kissinger's Henry Book (2002), "***Does America Need a foreign Policy: Toward a Diplomacy for the 21st century*** (London: Simon and Schuster Ltd.(.

- Loson, Jay (2003), "***The new American Empire***?" U.S. News and world Report.

- Mearxheimer. John J. and Walt. Stephen M. "***An Unnecessary War***".

- Mohamed Fareed and Alkadiri, Raad (2002), "***Washington Makes Its Case for War***," Middle East Report, No. ٢٢٤.http://www.merip.org./mer.\\

- Muir, Jim (2003), "***Iran Blames US for Nuclear Pressure***,", BBC News, http://www.news.bbc.co.uk/٢/hi/middle_eat/.٣٠٠٤٤٠٠

- Martin, Josh (2003), "***Rebuilding Iraq: what Role Will Arabs play***." The Middle East.

- O'Hanlon, Michael E (2002), "***The Bush Dectrine: First Strike***," San Diego Union-Tribune.

- Pollack, Kenneth (2003), "***Securing the Gulf***," Foreign Affairs.

- Paul. James A (2003), "***Iraq the Struggle for Oil***," http://www.globalpolicy.rog.

- Rothkop, David "In Praise of Cultural Imperialism? Effects of Globalization on Culture," http://www.globalpolicy.org.

- Simmons, P.J. (2002),"***Global Challenges: Beating the Odds***," Policy Brief No. 17. Carnegie Endowment,. http://www.sgr.org.uk/ArmsControl/IW_Usmotives.htm.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- Sarda. Z. And Davies, Meril Wein (2003),"***Amercia is the World and the World is America***," Shu'urq Al-Awsat, No 110

- Stein, Kenneth W. (2003), "***The Bush Doctrine: Selective Engagement in the Middle East.***" Middle East Review of International Affairs, Vol. 6, N2,http://meria.ac.il/journal/.

- Safire, William (2003),"***Time for Turkey to Act as an Ally,***" International Herald Tribume,<http://www.iht.com.<

- Usborne, David (2003), "***WMD Just a Convenient Excuse for War Admits Wolfowitz,***" Independent. http://www.globalpolicy.

- Vesely, Milan (2002), "***It's All About Oil," The Middle East.***

- Vuillamy, Ed (The Observer, April, (2003)), "***Israel Seeks Pipeline for Iraqi Oil,***"http://www.guardian.couk/Iraq/story/ Wilson, Simon, (2003), "Israel Eyes Iraqi Oil," BBC New. <http://www.bbc.co.uk..<

- Walker, Andrew (2003), "***US Playing with Fire Warns Yamani,***" BBC News..

٦٦٦٨٤٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit